وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كليـة: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان

قياس أثر التضخم والإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2019/1980)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه نظام L.M.D في: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالب:

بن بوزيد عبد الرحمن

إشراف:

أ. د. فكارشة سفيان

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كليـة: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان

قياس أثر التضخم والإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2019/1980)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه نظام L.M.D في: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالب:

بن بوزيد عبد الرحمن

أمام اللجنة المشكلة من:

صواليلي صدرالدين	**أستاذ تعليم عالي**	**جامعة البليدة2**	**رئيسا**
فكارشة سفيان	**أستاذ تعليم عالي**	**جامعة البليدة2**	**مشرفا**
ساطور رشيد	**أستاذ تعليم عالي**	**جامعة البليدة2**	**ممتحنا**
حوشين يوسف	**أستاذ محاضرأ**	**جامعة البليدة2**	**ممتحنا**
جدي العربي	**أستاذ محاضرأ**	**جامعة الأغواط**	**ممتحنا**
شلوفي عمير	**أستاذ محاضرأ**	**جامعة الأغواط**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

الحمد والشكر لله على فضله وكرمه، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يطيب لي أن أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من قال فيهما الرحمن:

« وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا»

الآية 23، سورة الإسراء

إلى زوجتي وأولادي أهدي هذا العمل

كما أهدي هذا العمل إلى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي ومدي بالمعلومات القيمة، ولا أنسى أسرتي وأصدقائي خاصة، داعياً المولى عز وجل أن يطيل أعمار الجميع ويمن عليهم بالخيرات.

شكروتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقُلَّ رِّ بِ زْدِنِي عْلما"

سورة طه، الآية 114

فيض الحب والحنان أبي العزيز وأمي الغالية

الحمد لله رب العالمين الذي منحنا ووفقنا على إنجاز هذا البحث.

إيمانّا منا بأن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فإني أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور: فكارشة سفيان الذي ساعدني كثيرًا لإنجاز هذا البحث، كما أوجه الشكر لأخي وصديقي الأستاذ الدكتور: هيشر أحمد التيجاني الذي لم يبخل علي بتعليماته ونقده البناء، ودعمه المادي والمعنوي، كما أقدم الشكر لأسرتي خاصة زوجتي التي صبرت علي ومنحتني الدعم على جميع الأصعدة، ولا أنسى الإخوة والأصدقاء والأحباب وكل من قدم لي الدعم.

الملخص:

تطرقنا في هذه الأطروحة إلى النظريات المفسرة لمفهوم الإنفاق العام والتضخم وإلى النظريات المفسرة للنمو ووقفنا على أهمية المقاربات الحديثة لمفهوم النمو مع التركيزعلى مصادر النمو الاقتصادي ومحدداته، خاصة ما يصطلح عليه بالنماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، كما حاولنا تفسير العلاقة بين معدلي التضخم والإنفاق العام والنمو الاقتصادي؛ هدفنا الأساسي في هذه الدراسة هو إيجاد العلاقة المباشرة بين النمو ومعدلي التضخم والإنفاق العام في الجزائر، لبناء نموذج يتوافق مع واقع الاقتصاد الجزائري، والوقوف على مختلف السياسات الاقتصادية ومساهمتها في صنع النمو خلال الفترة(2019/1980)، حيث تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي ، وتوصلت الدراسة وجود سببية من الإنفاق العام ومعدلات التضخم كمتغيرات تفسيرية والناتج الداخلي الخام كمتغير تابع، مع إمكانية وجود تقارب بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل.

من خلال نماذج تصحيح الخطأ تحصلنا على وجود تأثير في المدى القصير والمدى الطويل من مؤشر لوغاريتم الإنفاق العام LDP نحو معدل لوغاريتم النمو $LPIB$ في العينة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، التضخم، النمو، الاقتصاد الجزائري ، نماذج ARDL القياسية.

Abstract:

This thesis focuses on studying the statistical relationship between inflation rates and public expenditure as independent variables, and economic growth as a dependent variable, using statistical data from Algeria. We addressed the theoretical frameworks explaining the concepts of public expenditure and inflation, as well as theories elucidating growth.

We emphasized the significance of modern approaches to understanding growth, focusing on the sources and determinants of economic growth, particularly what is referred to as modern models of economic growth. Additionally, we attempted to interpret the relationship between inflation rates, public expenditure, and economic growth. Our main objective in this study was to establish a direct correlation between growth and the inflation rates and public expenditure in Algeria, in order to develop a model that aligns with the Algerian economic context. We also examined various economic policies and their contributions to shaping growth during the period 1980-2019. The study utilized autoregressive distributed lag (ARDL) models as one of the applications of economic measurement. The research confirms the causal relationship between public expenditure and inflation rates as explanatory variables, and gross domestic product (GDP) as the dependent variable, with the possibility of convergence among the study variables in the long term.

Through error correction models, we found evidence of both short-term and long-term impacts, indicating an influence of the logarithm of public expenditure (LDP) on the logarithm of GDP growth (LPIB) within the studied sample.

Keywords: Public expenditure, inflation, growth, Algerian economy, ARDL econometric models.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة

إهـــداء .....
شكر وتقدير .....
قائمة المحتويات .....
قائمة الجداول .....
قائمة الاشكال .....
المقدمة العامة 01
الفصل الاول: دراسة نظرية للنمو الاقتصادي 16
تمهيد 17
المبحث الأول: النمو الاقتصادي (الأسس والمفاهيم) 18
المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه 18
I. مفهوم النمو الاقتصادي 18
II. مؤشرات وطرق قياس النمو الاقتصادي 24
المطلب الثاني : مقومات وخصائص النمو الاقتصادي 29
I. مقومات النمو الاقتصادي 29
II. خصائص النمو الاقتصادي 34
المطلب الثالث: تحديات النمو الاقتصادي ومعوقاته في الدول النامية 35
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي 36
المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية 36
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية 40
المطلب الثالث: النظرية الكينزية 42
المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي 46
المطلب الاول: نماذج النمو التقليدية 46
المطلب الثاني : نماذج النمو الداخلي 56
خلاصة الفصل الاول 63
الفصل الثاني: الاطار النظري للانفاق العام ومؤشر التضخم 64
تمهيد 65
المبحث الاول: الاطار النظري للنفقات العامة 66
المطلب الأول: ماهية النفقة العامة 66
I. مفهوم النفقة العامة وعناصرها 66
II. تقسيمات النفقة العامة وضوابطها 69
المطلب الثاني: قواعد وضوابط النفقة العامة 74
I. حدود النفقة العامة 74
II. ضوابط النفقة العامة 77

المطلب الثالث: تزايد النفقات العامة واثارها الاقتصادية 78
I. ظاهرة الزيادة في النفقات العامة..... 78
II. اثر الانفاق العام على المتغيرات الاقتصادية..... 82
المبحث الثاني: الاطار النظري للتضخم..... 85
المطلب الاول: ماهية التضخم..... 85
I. مفهوم وانواع التضخم..... 85
II. قياس التضخم..... 90
المطلب الثاني : النظريات المفسرة لظاهرة التضخم..... 91
I. النظريات الكلاسيكية..... 91
II. النظريات الكينزية..... 95
III.النظريات الحديثة 96
المطلب الثالث:الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم..... 98
المبحث الثالث: الاطار النظري للعلاقة بين متغيرات الدراسة..... 100
المطلب الاول: الاطار النظري للعلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي..... 101
I. العلاقة السببية بين الانفاق والناتج المحلي في ظل قانون Adolph Wagner 101
II. العلاقة السببية بين الانفاق والناتج المحلي في ظل الفرضية الكينزية..... 105
المطلب الثاني:الاطار النظري للعلاقة بين التضخم..والنمو الاقتصادي..... 109
I. العلاقة في ظل المدرسة الكلاسيكية 109
II. العلاقة في ظل المدرسة الكينزية..... 111
خلاصة الفصل الثاني 112
الفصل الثالث: قياس اثر الانفاق العام والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر..... 113
تمهيد..... 114
المبحث الأول: دراسة تحليلية للعلاقة بين متغيرات الدراسةعلى ضوء الاقتصاد الجزائري..... 115
المطلب الأول: العلاقة في ظل التحول الإرادي للإصلاحات (1986/1980)..... 116
المطلب الثاني: العلاقة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1986-1999)..... 116
المطلب الثالث: العلاقة في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو(2000-2019)..... 117
المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL 119
المطلب الأول: استقرار السلاسل الزمنية وجذر الوحدة..... 119
المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL..... 122
المبحث الثالث: نمذجة العلاقة القياسية بين مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر 127
خلاصة الفصل الثالث..... 149
الخاتمة..... 150

قائمة المراجع..... **157**
قائمة الملاحق..... **167**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (2-1):	النماذج المقترحة لاختبار قانون Adolph Wagner.....	104
الجدول (3-1):	ملخص اختبار جذر الوحدة.....	138
الجدول (3-2):	ملخص اختبار جذر الوحدة (بعد إجراء الفروق).....	140
الجدول (3-3):	نموذج ARDL.....	143
الجدول (3-4):	نموذج تصحيح الخطأ.....	143

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1):	تصورات A.Smith حول النمو الإقتصادي.....	38
الشكل رقم (1-2):	المحرك الأساسي لعملية النمو حسب نموذج نموذج هارود – دومار..	48
الشكل رقم (1-3):	توازن منحنى سولو.....	53
الشكل رقم (1-4):	أثر الزيادة في معدل الاستثمار (سولو).....	55
الشكل رقم (1-5):	أثر زيادة النمو الديموغرافي(سولو).....	56
الشكل رقم (2-1):	شكل توضيحي لآثار التوسع النقدي على التوازن.....	93
الشكل رقم (2-2):	العرض الكلي والطلب الكلي عند كينز.....	96
الشكل رقم (2-3):	تطور الانفاق العام في عدد من دول العالم بالنسبة PIB.....	102
الشكل رقم (2-4):	دور الطلب الفعال عند كينز.....	106
الشكل رقم (2-5):	العلاقة بين زيادة الانفاق ونمو الدخل الوطني عند كينز.....	107
الشكل رقم (2-6):	تطور كل الناتج المحلي والتضخم والإنفاق العام في الجزائر.	115

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة

الملحق رقم (3-1): الدراسة الوصفية لخام المتغيرات..... 168

الملحق رقم (3-2): التوزيع الطبيعي لخام المتغيرات..... 168

الملحق رقم (3-3): الدراسة الوصفية للوغاريتم المتغيرات..... 168

الملحق رقم (3-4): التوزيع الطبيعي للوغاريتم المتغيرات..... 169

الملحق رقم (3-5): تغيرات قيم السلاسل..... 169

الملحق رقم (3-6): رسم البياني للوغاريتم المتغيرات..... 169

الملحق رقم (3-7): اختبار ثبات المتوسط..... 170

الملحق رقم (3-8): اختبار ثبات تجانس التباين..... 170

الملحق رقم (3-9): دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات..... 170

الملحق رقم (3-10): تحديد فترة الابطاء لاختبار ADF..... 171

الملحق رقم (3-11): نتائج اختبار ADF للنماذج (4 5 6). 172

الملحق رقم (3-12): دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات..... 172

الملحق رقم (3-13): نتائج اختبار جذر الوحدة ADF 173

الملحق رقم (3-14): نتائج اختبار جذر الوحدة p_p..... 173

الملحق رقم (3-15): اختبار تكامل ARDL 174

الملحق رقم (3-16): تحديد فترات ARDL..... 175

الملحق رقم (3-17): اختبار سببية غرانجر..... 175

الملحق رقم (3-18): بيان السلسلة المقدرة..... 175

الملحق رقم (3-19): المدرج التكراري للبواقي..... 175

الملحق رقم (3-20): الارتباط الذاتي للبواقي..... 176

الملحق رقم (3-21): ثبات التباين للبواقي..... 176

الملحق رقم (3-22): اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM..... 177

الملحق رقم (3-23): اختبار المجموع التراكمي لمربعات للبواقي CUSUM OF Squares 177

المقدمة العامة

- المقدمة العامة:

إن اهتمام النظرية الاقتصادية بالسياسة الإنفاقية قديم قدم علم الاقتصاد ذاته، حيث يرى كثير من الاقتصاديين أن السياسة الإنفاقية تؤثر في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد اعتبرها جون مينارد كينز من أهم أدوات السياسة المالية، والتي تم تطبيقها للخروج من أزمة الكساد العظيم، كما لا يمكن إغفال دور هذه السياسة في تحقيق الأهداف المرجوة خاصة ما تعلق بتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحقيق التوظف الكامل، واستقرار مستويات الأسعار، وتحقيق التوازن الخارجي وتعظيم الأداء الذي يحسن ويطور الاقتصاد من خلال أدوات السياسة الاقتصادية.

إن الإشكال الرئيسي الذي يعتَّرض تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية ومنها الجزائر، يكمن في خياراتها الاقتصادية التي تسمح بتجاوز المعوقات التي تحول دون تحقيق نمو اقتصادي عالٍ ومستدام في الجزائر، ولعل سبب ذلك هو الظروف السياسية والاقتصادية السائدة دوليا وإقليميا وحتى محليا، والذي نتج عنه أزمة هيكلية في الاقتصاد الجزائري ترتب عنها اختلال مؤشرات الاقتصاد الكلي، خاصة في ظل عدم استقرار أسعار المحروقات التي تعتمد عليها الجزائر بشكل أساسي في رصد موازناتها العامة، وبما أن تحقيق نمو مستقر ومستديم يتطلب ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار حتى لا يحدث اختلال في وضعية التوازن الخارجي، وهذا ما يفرض على السلطات في البلاد أن تأخذ على عاتقها اختيار أنسب سياسة اقتصادية تساهم في رفع القدرة الشرائية للأفراد وتساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى محاربة التضخم الذي يعد الهدف الرئيسي أمام أي سلطات اقتصادية في الدول النامية و المتقدمة على حد سواء.

الجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية ظلت ولازالت تجتهد لمسايرة التقدم ومواكبة التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم المتقدم، وقد وجدت نفسها مضطرة لتحسين سياستها الاقتصادية، حيث ومنذ الاستقلال سعت جاهدة من أجل رفع المستوى المعيشي وتحقيق معدلات نمو مقبولة تتيح الوصول الى التنمية المنشودة للبلد، ولاشك أن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال لم يكن الغرض منها سوى الوصول بالبلد الى مصاف الدول المتقدمة، غير أن هذا الهدف وغيره من الأهداف لم يتم الوصول له بسبب تزايد اعتماد البلاد على النفط وشيوع الممارسات الريعية في السياق العام للدولة خاصة في فترة الوفرة البترولية، هذا من جهة ومن جهة أخرى بسبب الصعوبات التي واجهت الحكومات من جانب الحصول على مصادر التمويل خاصة مع تدهور أسعار البترول في السوق العالمية، والذي ينعكس سلبا على نشاط مختلف المؤشرات الاقتصادية، وهذا ما أكدته الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 التي ترتب عنها انهيار شبه كلي للاقتصاد الجزائري، حيث انهارت القدرة الشرائية للمواطنين وفقدت المواد الغذائية في المحال التجارية، بالإضافة الى التضخم الكبير الذي شهدته البلاد مما دفع إلى انتفاضة اكتوبر 1988 التي أسقطت نظام الحزب الواحد، وأدخلت البلاد في نظام التعددية الحزبية.

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمختلف مؤشراته من رفع النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم كان ولايزال محل اهتمام القائمين على العملية الاقتصادية في الجزائر، خاصة في ظل الاختلالات والتشوهات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الوطني والناجمة عن اعتماد الدولة على النفط كمورد وحيد للدخل. وعليه فقد عمدت حكومات الجزائر إلى التدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام للحد ومعالجة هذه الاختلالات وتنشيط الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة والتضخم وغيرها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

الهدف الأساسي من هذا البحث هو التركيز على قياس أثر التضخم والإنفاق العام على النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2019/1980). كان الدافع وراء ذلك هو الملاحظة التجريبية والتي مفادها أنه وعلى الرغم من توفر الجزائر على موارد طبيعية وهياكل اقتصادية هامة، ومع كل التطورات الحاصلة في وقتنا الحالي والتحولات التي يشهدها العالم أجمع على كل الأصعدة، إلا أن الجزائر فشلت في اختيار وتجسيد الخطط والاستراتيجيات التي تمكنها من تشغيل جميع الموارد الاقتصادية المتاحة وبكفاءة عالية، والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية أو تجنبها من أجل تعظيم النمو الاقتصادي.

- **إشكالية الدراسة:**

إن دارسة سلوك النمو الاقتصادي نتيجة تغيير الإنفاق العام والتضخم تعتبر عاملا هاما في بناء السياسة المالية للجزائر، ومن خلال ما سبق تبرز الإشكالية الرئيسية التالية:

ما أثر سياسة الإنفاق العام والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- **الأسئلة الفرعية:**

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي؟
- ✓ ما دور النفقات العامة في إحداث النمو الاقتصادي ؟
- ✓ هل لزيادة حجم الإنفاق آثارا إيجابية أم سلبية على النمو االقتصادي ؟
- ✓ ما هي المتغيرات الإقتصادية التي من خلالها يمر أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي؟
- ✓ ما هي اهم النظريات التي تناولت ظاهرة التضخم؟
- ✓ ما هو واقع التضخم في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة:**

من أجل تسهيل الاجابة على الإشكالية المطروحة، وكذا الأسئلة الفرعية، سوف نقترح الفرضيتين التاليتين:

✓ **الفرضية الاولى: والتي تنص على أن:**

تساهم النفقات العامة بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري.

✓ **الفرضية الثانية: والتي تنص على أن:**

يتسبب التضخم في إعاقة تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

✓ **الفرضية الثالثة: والتي تنص على أن:**

يتأثر النمو الاقتصادي بجملة من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، والتي من شأنها خفض أو رفع من معدله.

✓ **الفرضية الرابعة: والتي تنص على أن:**

الانفاق الاستهلاكي سمة بارزة للانفاق العام في الجزائر، والذي سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يكون له الأثر السلبي على مستوى النشاط الاقتصادي الاقتصادي بالدولة.

- **أهداف الدارسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف حيث يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في:

✓ معرفة نوعية العلاقة الموجودة ما بين كل من الإنفاق العام والتضخم من جهة والنمو الاقتصادي في الجزائر، لاستنتاج مدى التأثير الذي يحدثه كل من الإنفاق العام

والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في الجانب القياسي، وهذا من خلال:

- الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين معدل التضخم والناتج المحلي الخام في الجزائر.
- الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الخام في الجزائر.
- محاولة معرفة ما إذا كان هناك علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة.
- تقييم أداء الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشرات الاقتصاد الكلي، والتعرف على جوانب القوة وجوانب الضعف في هذا الأداء.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة، فإنه تندرج في إطار هذه الدارسة مجموعة من الأهداف الأخرى والتي تتمثل في:

- ✓ معرفة أهمية ودور متغيرات الدارسة في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر.
- ✓ معرفة أثر متغيرات الدارسة في كل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ابتداء من سنة 1980إلى غاية سنة 2019.
- ✓ التعرف على فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة الجزائرية، أثناء الأزمات الاقتصادية، خاصة أثناء الطفرات النفطية.
- ✓ الوقوف على الوضعية الاقتصادية السائدة في الجزائر حتى يتم اتخاذ السياسات الإصلاحية المناسبة.
- ✓ اختبار الفرضيات المفسرة للعلاقة بين متغيرات الدراسة.

- **أهمية الدارسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعاً حيوياً في الاقتصاد الجزائري وتحديداً أثر كل من الإنفاق العام والتضخم على النمو الاقتصادي، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي، كما تبرز أهمية الدراسة لما لمتغيرات الدراسة من أهمية بالغة في المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي، بالإضافة الى أنها يمكن أن تساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية، وتسمح بالوقوف على الوضعية الاقتصادية السائدة في الجزائر ومن ثم اتخاذ السياسات الإصلاحية المناسبة.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- **الأسباب الذاتية:** الرغبة الشخصية في خوض مواضيع الاقتصاد الكلي، خاصة المواضيع المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، التضخم والإنفاق العام، بالإضافة إلى أن ارتباط الموضوع بنوع التخصص الأكاديمي الذي نزاوله في الجامعة.
- **الأسباب الموضوعية** :أهم سبب لتناولنا هذا الموضوع هو طبيعة الاقتصاد الجزائري وما يعانيه من تبعية اقتصادية لأسعار النفط في ظل عجز مختلف الحكومات المتتابعة منذ الاستقلال إلى تنويع الاقتصاد الجزائري، خاصة وأن الإنفاق يعتبر المحفز الأول للنمو الاقتصادي، وهذا باتباع السياسات الاقتصادية المناسبة، والتي تتوافق والنظريات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى فتح مجال النقاش الوطني في الموضوع لعل ذلك يسهم في توسيع قاعدة الاقتصاد وإيجاد الاستراتيجيات المناسبة لتقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد أو مصدر دخل واحد.

- **حدود الدراسة:**

للإجابة على إشكالية الموضوع، واختبار مدى صحة الفرضيات، يتعين علينا وضع محددات وأبعاد الدراسة التي تمثلت في:

- ✓ **الجانب الموضوعي:** يتعلق بمفاهيم المتغيرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى المفاهيم المرتبطة بالقياس الاقتصادي.
- ✓ **الإطار الزماني:** سيقتصر الإطار الزماني للدراسة على الفقرة 1980-2019، وفق ما تقتضيه الدراسات القياسية والإلمام بمختلف المراحل والتحولات التي مر بها الاقتصاد الجزائري.
- ✓ **الإطار الجغرافي:** لقد وقع اختيارنا على دارسة الاقتصاد الجزائري في الجانب النظري، وكذا في الجانب التحليلي والقياسي.

- **المناهج والأدوات المستخدمة:**

يتوقف منهج البحث على الأهداف المراد التوصل إليها وعلى صيغة الموضوع في حد ذاته ومنه فالمناهج المناسبة لدراستنا هي:

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو الغالب على الدراسة، وقد تم الاستعانة به من أجل التعرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي المدروسة، والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم بالإضافة إلى الإنفاق العام، ووصفها بطريقة علمية ووضعها في إطارها الصحيح، ومن ثم تقديم التفسيرات المنطقية والملائمة، والتي لها دلائل وبراهين منحتنا القدرة على تحديد نتائج الدراسة المناسبة.

✓ **المنهج القياسي:**

تم استخدام الأدوات الإحصائية التي تساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على أرض الواقع من خلال الطرق القياسية والإحصائية المناسبة، والمتعلقة بالموضوع وتحليلها بتطبيق خطوات النماذج الاقتصادية الملائمة، وقد تم الاستعانة ببرنامج EVIEWS 09 لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

- **مرجعية البحث:** لإنجاز هذا البحث تم الاعتماد على:

- العديد من المراجع منها الكتب، المجلات، المذكرات، التقارير، الملتقيات، وكذا المراجع باللغتين العربية والأجنبية.
- الحصول على البيانات الحديثة وهذا بالاستعانة بشبكة الانترنت.

- **الدراسات السابقة:**

تسمح الدراسات السابقة بالاطلاع على ما كتب من بحوث سابقة لأي باحث، لأن ذلك يسمح له بتحديد الخطوات الرئيسة التي يجب على الباحث اتباعها في إعداد بحثه، وقد شملت الدراسات الاقتصادية المتعلقة بدراسة العلاقة بين الانفاق العام والتضخم من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى مجموعة واسعة من الأبحاث والنظريات والتي تسعى لفهم تلك العلاقات.

الدراسات المحلية:

➢ **أجرى خالد مجاهدي، حسين بشير إلزعر(2023)** دراسة بعنوان **قياس أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)**، كان الهدف منها قياس أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وقد أشارت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ أشار اختبار الحدود إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الانفتاح التجاري، معدلات التضخم، نفقات الاستهلاك النهائي).
- ✓ وجود علاقة تكامل مشترك بين معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث قدرت سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بـ 32.26%، أي أن سرعة تعديل الاختلالات ستستغرق 3 سنوات.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدلات التضخم على النمو الاقتصادي في كل من الأجل القصير والأجل الطويل ولكن بنسب ضعيفة.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي أيضا لكل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الانفتاح التجاري، نفقات الاستهلاك النهائي ويكون هذا الأثر أقوى في الأجل الطويل.

- ➢ **أجرى كبير مولود، بن العايب عبد العزيز(2021)** دراسة بعنوان **إثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2019)، كان** الهدف منها قياس اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)، حيث شهدت هذه الفترة المختارة للدراسة فترة الإصلاحات الرئيسية في الاقتصاد الجزائري حيث أنها تميزت بمرحلة جد مهمة تمثلت في الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

وقد أشارت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والنمو الاقتصادي، وذلك على أساس النموذج الأمثل المتوصل إليه(ARDL (1.3.0.0.0.0 ، وبعد تقديره تبين أن الانحراف الفعلي عن التوازن يصحح بمقدار 33% في كل سنة.
- ✓ أوضحت نتائج تقدير النموذج طويل الأجل وجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأمد الطويل.
- ✓ في الأمد القصير فقد لوحظ الأثر السلبي للتضخم في الفترة الحالية في حين نجد الأثر الإيجابي في الفترتين السابقتين مما يدل على محاولة السلطات التأثير على التضخم للزيادة في معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ أشار اختبار الحدود إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الانفتاح التجاري، معدلات التضخم، نفقات الاستهلاك النهائي) .
- ✓ وجود علاقة تكامل مشترك بين معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث قدرت سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بـ 32.26%، أي أن سرعة تعديل الاختلالات ستستغرق 3سنوات.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدلات التضخم على النمو الاقتصادي في كل من الأجل القصير والأجل الطويل ولكن بنسب ضعيفة.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي أيضا لكل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الانفتاح التجاري، نفقات الاستهلاك النهائي ويكون هذا الأثر أقوى في الأجل الطويل..

- **أجرى عثمان عبد اللطيف، بورحلة زهرة(2022)** دراسة بعنوان **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1997-2021)**، كان الهدف منها قياس أثر الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (1997-2021)، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى:

- ✓ وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بحيث كلما زاد الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة فإنه يساهم في زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.184377 وحدة في الأجل الطويل وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكينزية.

- ✓ وجود علاقة طردية بين تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي فالزيادة في تكوين رأس المال بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.502646 وحدة.

- **أجرى حمه عمير و جمال سالمي(2018)** دراسة بعنوان أثر مكونات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، كان الهدف منها **دراسة** قياس وتحليل أثر التغير في هيكل الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1970-2015)، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن:

- ✓ الإنفاق العام بصنفيه الاستهلاكي والاستثماري يسهم في دعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير، أما في المدى الطويل فلم يثبت وجود تأثير للإنفاق الاستهلاكي العام على النمو الاقتصادي.

- ✓ تسجيل تأثير إيجابي ضئيل للإنفاق الاستثماري العام على النمو رغم الاستثمارات العمومية الضخمة التي تم ضخها في الاقتصاد الجزائري.

- ✓ تشير النتائج في مجموعها إلى عدم فعالية سياسات التوسع في الإنفاق العام في دعم وتحفيز النمو في الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل.

الدراسات الأجنبية:

- ➢ **أجرى هشام محمد حسن (2021)** دراسة بعنوان **الحجم الأمثل للحكومة والنمو الاقتصادي في السودان باستخدام منهجية(ARDL)**، كان الهدف منها تحديد حجم الإنفاق الحكومي في السودان الذي ينعكس إيجابا على التخصيص الأمثل للموارد ومستوى الإنفاق العام بما يعظم النمو الاقتصادي، واختبار ما إذا كانت هنالك علاقة طويلة المدى بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي في السودان، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن:

- ✓ بيانات السودان في الفترة من 1960إلى 2018م تدعم وجود منحنى آرمي غير خطي على شكل جرس مقلوب بين حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي في السودان، وأن حجم الإنفاق الحكومي الأمثل للسودان في حدود **11.17%**من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ خلصت الورقة في تحليل العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين، وفقا لنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة أن هنالك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين وهنالك علاقة توازنية قصيرة وطويلة المدى بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، تؤكد النتائج أن العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في السودان لديه آلية تلقائية تستجيب للانحرافات عن التوازن بطريقة متوازنة.

- ✓ سرعة تعديل عملية تصحيح الأخطاء نحو 61%على المدى البعيد، وهي تدل أن 61% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها بوحدة الزمن (في هذه الحالة سنة واحدة) من أجل العودة إلى التوازن في الأجل البعيد..

- ➢ **أجرى إيمان محمد عبد اللطيف (2021)** دراسة بعنوان **العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1961، 2018)**، وكان الهدف منها التعرف على طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي واتجاهاتها في مصر خلال الفترة (1961، 2018)، خاصة وأنه لا يوجد اتفاق عام بين الاقتصاديين على وجود تأثير محدد للتضخم على النمو الاقتصادي ، وهو ما يسمح بإعطاء صورة واضحة عن مدى تأثير التضخم على النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو في مصر، وقد أشارت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ هناك تأثير سلبي لمعدلات التضخم على معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (1961، 2018) ، فكلما زاد معدل التضخم بنحو ٪1، أدى ذلك إلى تخفيض معدل النمو بنحو ٪1.15 ، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع معدل التضخم داخل الدولة يؤدى إلى عدم الاستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية.
- ✓ هناك علاقة موجبة ومعنوية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة (1961، 2018) ، وهذا يعنى أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي الاستهلاكي أدى ذلك إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.
  - هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، بينما لا يزاول معدل النمو الاقتصادي أي تأثير على معدل التضخم.

- **هيكل وتقسيمات الدارسة:**

من أجل المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، ومن أجل الإحاطة بالموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي قدر الإمكان، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة وتنتهي بخاتمة، حيث تناولنا في **الفصل الأول** الإطار النظري للنمو الاقتصادي، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- ✓ **المبحث الأول: النمو الاقتصادي (الأسس والمفاهيم).**
- ✓ **المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.**
- ✓ **المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.**

كما تناولنا في **الفصل الثاني** الإطار النظري لكل من الإنفاق العام والتضخم، والذي تم تقسيمه بدوره إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- ✓ **المبحث الأول : الإطار النظري للنفقات العامة.**
- ✓ **المبحث الثاني: الإطار النظري لمؤشر التضخم.**
- ✓ **المبحث الثالث: الإطار النظري للعلاقة بين كل من الإنفاق العام و التضخم من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.**

أما **الفصل الثالث** فتناولنا فيه الدراسة التحليلية القياسية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

- ✓ **المبحث الأول:** دراسة تحليلية للعلاقة بين متغيرات الدراسة على ضوء الاقتصاد الجزائري
- ✓ **المبحث الثاني:** أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL.
- ✓ **المبحث الثالث:** نمذجة العلاقة القياسية بين مؤشر التضخم والانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول:

دراسة نظرية للنمو الاقتصادي

تمهيد:

لاشك أن النمو الاقتصادي يحتل أهمية كبيرة بالنسبة لكافة الدول نظرا لما يسهم به في زيادة دخل هذه الدول، وأيضا في تحسين ظروف معيشة الأفراد، لذلك احتل حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتوسعت البحوث في دراسته بدءا من النظرية الكلاسيكية التي بحثت في العوامل التي تساهم في تحقيق التقدم في المجال الاقتصادي والإنتاجي، وتحدد أيضا تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بضرورة إتقان المهارات المنظمة التي تستدعي استخدام الأسلوب العلمي لتطوير النمو، وجعله حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة.

إن عدم تطور جل الدول النامية اقتصاديًا مرده استمرار اعتمادها على الاستيراد بدرجة أساسية أي اعتمادها على السلع الخارجية بسبب افتقارها للمعارف العلمية أو اتباعها طرقاً غير ملائمة في استخدام الموارد المحلية مما يحول دون تحقيق أي نمو اقتصادي، كما أن الدول مطالبة ببذل المزيد من الجهد المعرفي والمهاري لتطوير مواردها، والبحث عن موارد جديدة لاستخدامها في تنويع الإنتاج وزيادته، وكذا دعم المشاريع الجديدة والمحلية.

إن الوقوف على محددات النمو الاقتصاديّ التي تحد منه وتضعف دوره في تحسين معيشة الأفراد تعد أولى الخطوات في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحسينها أو تطويرها، ثم السعي من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام كخطوة موالية، ولا يتأتى ذلك إلا بعد تحديد النموذج التنموي المناسب لإمكانات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يركز هذا الفصل على العناصر التالية:

- ✓النمو – الأسس والمفاهيم.
- ✓نظريات النمو الاقتصادي.
- ✓نماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي (الأسس والمفاهيم)

ساهمت الحرب الباردة والصراع الإيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية في تحديد مضامين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لاسيما وأن اقتراب مفهوميهما من بعضهما البعض جعلهما مرادفين لبعضهما خاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، إذ يعتبر النمو الاقتصادي مدلول اجتماعي واقتصادي وهو من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، صحيح أن معدلات النمو الاقتصادي تعكس الأداء الاقتصادي لأي دولة وتبرز وضعيتها الاقتصادية، غير أن معدلات النمو الاقتصادي لا تمثل القضية المحورية الأساسية، بل طريقة ومصادر هذا النمو هي التي تنعكس إيجابا على رفاهية أفراد المجتمع، لذلك تسعى كل الدول خاصة الدول النامية الى وضع خطط لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام .

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه

لقد شغل النمو الاقتصادي اهتمام العديد من الاقتصاديين، وأصبح من أهم المصطلحات التي يتناولها الاقتصاديون بالدراسة كونه المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي، و العامل الأساسي في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات.

I. مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه:

1. مفهوم النمو الاقتصادي: للنمو الاقتصادي مفاهيم متعددة تختلف باختلاف رؤى المهتمين والباحثين، فيعرف بأنه (الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي)[8]، حيث أن النمو الاقتصادي مرتبط بالزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

[8]جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل الى علم التنمية**، ط1، دار النشر والتوزيع(عمان) (2009) ، ص30

كما يعرف بأنه (التغير التلقائي في الاقتصاد القومي وفي مؤشراته بما يعني أيضا ارتفاع الدخل القومي ونصيب الفرد منه)[8]، يضيف هذا التعريف أن النمو الاقتصادي تغير عفوي وتلقائي في مؤشرات الاقتصاد الوطني، وهو ما يسمح بانتعاش هذا الاقتصاد فيترتب على ذلكً ارتفاع الدخل القومي ونصيب الفرد منه، وهناك من عرفه بأنه (حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بماً يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن)[8]، وحسب Simon Kuzent النمو الاقتصادي هو (قدرة الأمة على عرض مختلف السلع، للسكان بشكل متزايد، حيث تبنى هذه القدرة على التقدم التكنولوجي والتعديلات الإيديولوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو)[8]، يمكن القول أن النمو الاقتصادي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجيّة لاقتصاد ما؛ من خلال رفع قدرة الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية المتاحة في هذا الاقتصاد في مدة زمنية محددة، من أجل زيادة إنتاج كمية السلع والخدمات، وهذا لزيادة إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

يتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية:

أولا: أن يترتب عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي زيادة في نصيب الفرد منه، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين أكبر من معدل النمو السكان لأنه في كثير من الدول خاصة الدول النامية يعتبر النمو السكاني عائقا أمام النمو الاقتصادي.

---

[8] أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، ط 1، 7شارع نوال متفرع من شارع وزارة الزراعة ، القاهرة (2014) ، ص20.

[8] عمر ايهاب نافع، **الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمة الاقتصادي**، ط1، دار أمحد للنشر والتوزيع(عمان) ، ط1 (2020) ، ص50.

[8] إكرام بن عزة وفتحي بلدغم، **تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي – عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة (1990–2017)**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**ISSN: 2572-0090** ، المجلد2، العدد7(2018)، ص211.

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

ثانيا: المعيار الحقيقي للنمو الاقتصادي هو زيادة قدرة المجتمع على رفع الإنتاج وليس ارتفاع أسعار المنتجات على اعتبار أن النمو الاقتصادي ظاهرة كمية، فزيادة الناتج النقدي ليست دليلا على تحقق نمو اقتصادي لأنها قد تعود إلى التضخم، وهذا لا يعكس التحسن في إنتاجية الاقتصاد ولا في مستوى معيشة الأفراد، لذا يجب أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار، وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

ثالثا: يجب أن تكون الزيادة المحققة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي مستمرة ومستقرة، وليست مؤقتة تزول بزوال أسبابها، ولا يتأتى ذلك إلا إذا كانت الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا، كتلك الزيادات الكبيرة في الناتج الوطني الإجمالي التي تستفيد منها بعض الدول مؤقتا نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، أو في حالة الحروب مثل الأزمة السياسية الأوكرانية–الروسية والتي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفا من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، الأمر الذي تسبب في ارتفاع كبير في الأسعار لبعض السلع زاد معها دخل الأفراد لدى الدول المصدرة لتلك السلع.

- **بين النمو والتنمية:**

إن جوهر الاختلاف بين النمو والتنمية يكمن في كون النمو الاقتصادي هو تعبير كمي يعبر عن الأداء الاقتصادي لبلد ما، بينما التنمية الاقتصادية هي قياس نوعي لمستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي يتمتع به أفراد الدولة.

إن حصول نمو اقتصادي لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية حقيقية، فالتنمية تتطلب إحداث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وثقافية في المجتمع للوصول بأفراده إلى مستوى معيشي يتميز بالرفاه المنشود، وهذا الأمر ليس ضروريا في حالة النمو الاقتصادي، غير أن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة تعد شرطا لازما لتحقيق ذلك الرفاه وإن كان شرط غير كاف.

2. أشكال النمو الاقتصادي:

كما أوضحنا سابقا أن النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ويقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان. تسمح المقارنة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو السكان من تحديد ثلاثة أشكال للنمو الاقتصادي

- **النمو التصاعدي:**

تكون فيه كمية إنتاج السلع والخدمات أكبر من معدل النمو الاقتصادي، حيث يستطيع هذا الاقتصاد تحقيق فائضا اقتصاديا يسمح له القيام بعملية التصدير التي تساهم في خفض الميزان التجاري.

- **النمو الجامد:**

في هذا النوع من النمو يحقق الاقتصاد إكتفاءا ذاتيا، حيث يمكن إنتاج كمية من السلع والخدمات قادرة على تلبية حاجيات السكان، وفي هذا النوع من النمو يكون معدل النمو الاقتصادي مساويا لمعدل النمو السكاني.

- **النمو الانكفائي:**

في النمو الانكفائي يعجز الاقتصاد على تحقيق حاجياته من السلع والخدمات، فالكمية المنتجة لا تلبي حاجيات جميع الأفراد لأن معدل النمو السكاني أكبر من معدل النمو الاقتصادي، وهو ما

يضطر الدولة الى الاستيراد لتلبية حاجيات أفرادها الأمر الذي يتولد عنه عجز في الميزان التجاري.

3. أنواع النمو الاقتصادي:

تعددت تصنيفات النمو الاقتصادي، اذ يمكن تصنيفه من خلال الترابط والتكامل بين القطاعات أو من خلال مدى التخطيط له.

- **تصنيف النمو الاقتصادي من خلال الترابط والتكامل بين القطاعات:**

يراعى في هذا مدى اهتمام الدولة بالقطاعات الاقتصادية وهنا نميز نوعين من النمو:

النمو المتوازن: صاغ (Rodan) فكرة الدفعة القوية، وطورها فيما بعد نيركس (nurkse) ضمن مصطلح نظرية النمو المتوازن الذي يتطلب (تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية، وبينها وبين الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب)[8]، هذا النوع من النمو تولي فيه الدولة أهمية لكل القطاعات الاقتصادية المنتجة وغير المنتجة سواء أكانت خدمات أو زراعة أو صناعة، حيث تساهم جميع هذه القطاعات في رفع الناتج المحلي للدولة، كما يتم فيه الحفاظ على التوازنات الاقتصادية المهمة(الأسعار، التجارة الخارجية، الموازنة....).

النمو غير المتوازن: وفيه تعطي الدولة أفضلية لقطاعات على حساب أخرى، كالاستثمار في قطاع الخدمات على حساب القطاعات المنتجة مثل الزراعة والصناعة وهو الحال في بعض الدول النامية، وهذا يترتب عنه ضعف الإنتاج وبالتالي ضعف النمو الاقتصادي، هذا من جهة من جهة أخرى وبسبب عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية حاجيات السكان تضطر الدولة الى اللجوء للاستيراد من الخارج على حساب الصادرات، وهو ما يسبب عجز في الميزان التجاري.

---

[8] جمال حلاوة، علي صالح، **مرجع سابق**، ص43.

➢ **تصنيف النمو الاقتصادي من خلال مدى التخطيط له:**

بصفة عامة يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي[8]:

✓ **النمو التلقائي (الطبيعي)**

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي بفعل قوى وآليات السوق التلقائية، يميز الدول الرأسمالية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من الدول، لما تمتلكه هذه الدول من قوى ذاتية تسهم في حركته الذاتية، فهو يحدث دون اتباع أي تخطيط علمي أو سياسة عملية، وما يميزه هو الاستمرارية رغم بطئه لأنه يتحقق بشكل تدريجي ومتلاحق.

✓ **النمو العابر**

هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، يبرز بصفة أساسية في الدول النامية، يأتي استجابة لعوامل خارجية طارئة، ويزول بزوالها كارتفاع أسعار المحروقات، والتي ترتفع معها مداخيل الدول النامية المصدرة لها، ولكن ما تلبث أن تتلاشى هذه الزيادة بانتفاء مسبباتها أي بعودة أسعار المحروقات الى طبيعتها، ولا يكون لتلك الزيادة أي تأثير على تنمية هذه البلدان.

✓ **النمو المخطط**

ترتبط قوة هذا النمو بواقعية الخطط المرسومة وشموليتها لموارد المجتمع ومتطلباته، بالإضافة الى فاعلية التنفيذ والمتابعة لما هو مخطط، برز بصفة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية خاصة عند الدول الاشتراكية، وما يميز هذا النوع من النمو أنه ذاتي الحركة ويتصف بالاستمرارية.

---

[8] كميل حبيب، حازم البني ، **دراسات في الإنماء والتطور** ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان،(1997)، ص17.

II. مؤشرات وطرق قياس النمو الاقتصادي

❖ مؤشرات وطرق قياس النمو الاقتصادي

يتم التعبير الكمي عن النمو الاقتصادي بفضل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية منها:

1. الناتج المحلي الاجمالي:

يعتبر بعض الاقتصاديين أن**PIB** أفضل اختراع قدمه الاقتصادي كوزنتس سنة 1937، فبفضل **PIB** تستطيع أي دولة معرفة حجم الاقتصاد الكلي لديها وقدرتها على استخدام مواردها المختلفة في إنتاج السلع والخدمات، فهو يعبر عن القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود السياسية والجغرافية لبلد ما خلال سنة، بغض النظر عن جنسية ومحل إقامة ملاك عناصر الإنتاج سواء أكانوا مقيمين أم غير مقيمين داخل البلد المنتج للسلع والخدمات، ويعرف بأنه (القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة)[8]، مع العلم أن الناتج المحلي الإجمالي له ثلاثة طرق للقياس تتمثل في:

- **طريقة الإنفاق** :يعطى الناتج الداخلي الخام من زاوية الإنفاق بالعلاقة الآتية:

$$\mathbf{PIB = C + I + G + (X - M)}$$

- **طريقة الإنتاج:** يعطى الناتج الداخلي الخام من زاوية الإنتاج باسعار السوق بالعلاقة الآتية:

$$\mathbf{PIB = \sum VA + TVA + Droit\ et\ taxess\ - subv}$$

- **طريقة الدخل:** يعطى الناتج الداخلي الخام من زاوية الدخل بالعلاقة الآتية:

$$\mathbf{PIB = S + B + I + A + (Tn + D)}$$

[8] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (2005) ، ص77.

ان عملية القياس وفق هذا المعيار تتطلب أن نستخدم الناتج المحلي الحقيقي (استبعاد أثر التضخم)، وهذا حتى لا تكون الزيادة اسمية وغير حقيقية ولا تعبر عن تغير في حجم النشاط الاقتصادي.

مع العلم أن:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{مؤشر الاسعار}} \times 100$$

عيوب إستخدام PIB : مع ما لهذا المؤشر من مميزات إيجابية إلا أنه تكتنفه بعض العيوب منها:

✓ لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة معدل النمو المحقق بين مختلف الدول وفق هذا المقياس فيلجأ إلى توحيد العملة (الدولار الأمريكي) لتسهيل المقارنة بين معدلات النمو المحققة إلا أن هذا يصطدم باختلاف الأسعار المحلية والعالمية، فتلجأ الكثير من الهيئات الدولية عند عقد المقارنات الدولية بين مستويات النمو الاقتصادي لعدة دول إلى تحويل العملة المحلية إلى عملة دولية عادة ما تكون الدولار الأمريكي، وقد واجهت هذه الطريقة العديد من الانتقادات منها المتعلقة باختلاف الأسعار المحلية والعالمية، بالإضافة الى(الربط وبطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية)[8].

✓ هذا المقياس لا يعبر عن حقيقة الحالة المعيشية للأفراد فهو لا يقيس مثلا مدى عدالة التوزيع خاصة عندما يستأثر بعض الأفراد بجل الدخل، ولا يقيس مدى الضرر الواقع على البيئة جراء

[8]محمد عبد الله شاهين محمد، **أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادى**، دار حميثرا للنشر والترجمة، ط1(2018)، ص197.

التلوث بسبب دخان السيارات مثلا، كما أنه لا يتضمن في حساباته بعض الخدمات الحيوية كراعية الأم لأبنائها عكس جليسة الأطفال التي ترعاهم مقابل دخل محدد.

- ✓ محدودية هذا المقياس خصوصا في الدول التي تعاني نشاطا اقتصاديا موازيا كالجزائر.
- ✓ عجزه عن تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي المحقق من طرف الأفراد لا سيما مع تزايد عدد السكان.

2. الناتج الوطني الإجمالي(PNB):

مؤشر اقتصادي يقيس إجمالي ما ينتجه البلد من منتجات نهائية خلال عام، يأخذ في الحسبان ما ينتجه مواطنو الدولة بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، وتستثنى من الإنتاج السلع الوسيطة أي السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى، وتعطي عبارة الناتج الوطني الخام كما يلي:

الناتج الوطني الخام = الناتج الداخلي الخام + صافي عوائد عوامل الإنتاج من والى الخارج.

صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج = عوائد عوامل الإنتاج من الخارج – عوائد عوامل الإنتاج إلى الخارج.

3. مؤشر التنمية البشرية:

إن النقائص التي أفرزها استعمال **PIB** كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي خاصة عجزه عن تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي المحقق من طرف الأفراد لا سيما مع تزايد عدد السكان، قادت

بعض الباحثين إلى وضع مؤشر جديد يدعى مؤشر التنمية البشرية والذي يقيس مستوى المعيشة والرفاهية في بلد ما، يعرف اختصارا IDH يتركب من ثلاث مؤشرات هي[8]:

✓ **مؤشر أمل الحياة:** المعدل المتوسط لمدة العيش لأفراد المجتمع المدروس، أو العمر المقدر عند الولادة.

✓ **مؤشر المستوى الثقافي و التعليمي (مؤشر التمدرس):** عدد الملتحقين بأطوار التعليم بمختلف مستوياتها، بغض النظر عن العمر، معبرا عنه كنسبة مئوية من عدد االسكان.

✓ **مؤشر متوسط الدخل الفردي الحقيقي:** يعبر هذا المؤشر عن مستوى العيش ورفاهية أفراد المجتمع الذى يمكن معرفته من خلال نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام .

❖ **طرق قياس النمو الاقتصادي[8]**

نستطيع التمييز ما بين طريقتين من طرق قياس النمو الاقتصادي وهما:

أ- **معدّل النمو البسيط:** يستخدم لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، ويتم وفق الصيغة التالية:

$$\mathbf{CMs} = \frac{\mathbf{Y_t} - \mathbf{Y_{t-1}}}{\mathbf{Y_{t-1}}}$$

حيث أن:

CMs: معدل النمو البسيط

---

[8] قريجيج بن علي، **جدلية العلاقة بين بين النمو الاقتصادي و العمالة في الجزائر(نموذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ)** ، أطروحة مقدمة للحصول على شهـادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلـوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهـران(2018/2017)، ص31.

[8] **نفس مرجع** ، ص24.

Y_t: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t

Y_{t-1}: متوسط الدخل الحقيقي في السنة$t-1$

ب- معدّل النمو المركّب: يستخدم لقياس النمو خلال فترة زمنية طويلة، ويتم وفق الصيغتين التاليتين:

وفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة التالية:

$$\mathbf{CMc} = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - \mathbf{1} \text{ ومنه: } \mathbf{YN} = (\mathbf{1} + \mathbf{CMc})^{\mathbf{N}}$$

حيث:

CMc : معدل النمو المركب .

N : فرق عدد السنوات بين أول و آخر سنة في الفترة.

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N : الدخل الحقيقي لآخر الفترة N.

أو طريقة الانحدار وفق الصيغة التالية: $\mathbf{Ln\ Y_t = A + CM_{ct}} \rightarrow \mathbf{CM_{ct}} = \mathbf{Ln\ Y_t - A}$

حيث أن:

$\mathbf{Ln\ Y_t}$: اللوغاريتم النبيري للدخل في السنةt .

A : ثابت.

$\mathbf{CM_{ct}}$: معدل النمو المركب في السنةt .

المطلب الثاني: مقومات وخصائص النمو الاقتصادي:

يمثل النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول مهما كان نظامها الاقتصادي، لذا وجب الوقوف على مقوماته وتطويرها.

I. مقومات النمو الاقتصادي

يتطلب النمو الاقتصادي تفاعل العديد من العوامل والعناصر، والوقوف على هذه العوامل يسمح بتبني سياسات اقتصادية ملائمة ومناسبة لتفعيل هذا النمو وضمان استقراره واستمراريته.

العوامل الاقتصادية:

✓ **كفاءة التنظيم الاقتصادي:** رفع معدلات النمو الاقتصادي في أي اقتصاد تتوقف على القواعد والضوابط المتبعة في استخدام الموارد المتوفرة في تحقيق الأهداف المسطرة و المخطط لها مسبقا، وكذا تحديد الأولويات، ويقصد بالتنظيم) العمل والتنظيم الاداري الذي يتوافق مع العادات والتقاليد والقيم التي يعتنقها المجتمع المراد استغلال موارده) [8]، فالنمو الاقتصادي يتطلب تحقيق مستويات أعلى من الإنتاج، وهذا بدوره متوقف على توفر الخبرات والمهارات الإنتاجية وعلى كفاءة استخدام الموارد.

✓ **الموارد البشرية:** يعد العمل محرك أساسي لأي عملية إنتاجية، فإنتاج السلع والخدمات لرفع معدلات النمو الاقتصادي يتطلب بذل جهد(عضلي و فكري)، وحجم العمل يرتبط أساسا بإنتاجية عنصر العمل حيث:

---

[8] علي أحمد الامين، **أثر النقل البحري على النمو الاقتصادي في السودان (2014/1990)**، أطروحة مقدمة للحصول على شهـــادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا 2016، ص47.

إنتاجية عنصر العمل في زمن معين = الكمية المنتجة/ عدد وحدات العمل المستعملة في الانتاج

ونعلم أن الكفاءة الكلية للعمل في الاقتصاد مرتبطة بعدد وحدات العمل المستعملة في الإنتاج، فتزيد بزيادة عدد العمال في العملية الانتاجية (زيادة فرص العمل) مع رفع إنتاجية كل عامل بإكسابه مهارات أكثر من خلال التعليم والتكوين، وأيضا تزيد بزيادة ساعات العمل في وجود الحافز، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس وغيرها، ومن هنا تبرز أهمية العنصر البشري في عملية النمو الاقتصادي لأن البشر هم أداة التنمية وغايتها ووسيلتها من حيث كفاية عنصر العمل، غير أن الكثير من الدول ومنها الدول النامية بالنسبة لها زيادة السكان تعد من المشكلات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية بسبب غياب الاستغلال الكفؤ لهذه الثروة.

✓ **التقدم التكنولوجي:** تعرف التكنولوجيا بأنها (مجموعة المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية، التي يستخدمها الانسان في أداء عمل ما أو وظيفة في مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية والمعنوية سواًء على مستوى الفرد أو المجتمع)[8]، إن رفع معدلات النمو الاقتصادي يتطلب الاستخدام الأمثل للمعرفة العلميّة وتطبيقاتها، بهدف تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتي تسمح بمعرفة كيفية القيام بالإنتاج.

✓ **تراكم رأس المال :** إن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في أي بلد يتطلب الرفع من طاقة البلد الإنتاجية للسلع والخدمات، وجوهر ذلك هو تراكم رأس المال، فرأس المال هو المحرك الأساسي لأي عمل إنتاجي أو استثماري يهدف لزيادة القدرة الإنتاجية من إنشاء رؤوس أموال

---

[8] أحمد محمد عمران، **النمو الاقتصادي والفقر في سوريا (نموذج قياسي مقترح لقياس العلاقة بين النمو والفقر)**، أطروحة مقدمة للحصول على شهـادة الماجيستير في الاقتصاد، جامعة دمشق كلية الاقتصاد2014، ص20.

جديدة ثابتة وعاملة، وكذا توسيع رؤوس الأموال القائمة، ويتكون من مخزون المجتمع من أدوات الإنتاج مثل الآلات والمعدات والبنى المادية الأساسية كالطرق والمطارات و الموانئ التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع، بالإضافة الى المواد الخام وغيرها، كما يسمح تراكم رأس المال بتجميع موارد ترفع من الاستثمار وتخلق قيمة مضافة مما يسمح برفع الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي(كلفة النمو الاقتصادي هي الجزء المضحى به من الاستهلاك لصالح الإدخار بغرض تكوين تراكم رأس المال)[8]، كما تجدر الاشارة أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الإدخار، والذي يعادل نسبة دخل المجتمع الذي يختلف من بلد لآخر.

✓ **الموارد الطبيعية:** إن رفع معدلات النمو الاقتصادي يتطلب تحقيق مستويات أعلى من الإنتاج، غير أن ذلك تحدده كمية ونوعية الموارد الطبيعية المتوفرة والمستغلة بكفاءة، ويقصد بالموارد الطبيعية الأرض وما عليها وما بداخلها، إلا أن معظم الاقتصاديين يعتبرون توفر الموارد الطبيعية عاملا مساعدا فقط، فمثلا اليابان وهونج كونج دولتان حققتا مستويات عالية من التقدم والنمو رغم شح المواد الأولية لديهما، وبالمقابل هناك دول كغانا وكينيا وبوليفيا وغيرها لم تحقق سوى معدلات نمو بطيئة رغم غناها بالموارد الطبيعية، ومع ذلك لا يمكن إغفال دور هذا العامل في تحقيق النمو الاقتصادي فالعوامل المذكورة سابقا تكون أقل إيجابية في رفع معدلات النمو الاقتصادي في غياب هذا العامل. ولذلك وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية

[8] حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (2006)، ص 273.

التي لديه حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي مثل: البترول، المعادن، الغابات وغيرها، فكلما زاد استغلال هذه الموارد الطبيعية كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح[8]

✓ **التجارة الدولية:** تعرف التجارة الدولية بأنها **(**فرع من فروع الاقتصاد يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية **)**[8]، كما يمكن تعريفها بأنها(أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة)[8].

تعد التجارة الخارجية من بين العوامل الأساسية التي بإمكانها رفع معدلات النمو الاقتصادية، خاصة وأنه لا يمكن لأي بلد أن يعيش بمعزل عن غيره تجاريا، وتكمن أهمية التجارة الدولية في :

- **بناء الاقتصاد الوطني:** من خلال

-السماح للدولة من تصريف فائض الإنتاج من خلال توسيع حجم السوق أمام منتجات الدولة.

-الحصول على التكنولوجيات والمعارف الضرورية لبناء الاقتصاديات الوطنية.

-السماح للدولة من تعزيز سيولتها النقدية بعد رفع رصيدها من العملات الأجنبية، وهذا من خلال تشجيع الصادرات، والذي بدوره يعزز العمليات الاقتصادية داخل الدولة خصوصا عمليات التمويل والاستثمار.

---

[8] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلي)** ، مجموعة النيل العربية، القاهرة(2003) ، ص ص 470-471.

[8] موسى سعيد مطر وأخرون، **التجارة الخارجية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان(2001)، ص13.

[8] محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية(2009)، ص8.

-إحداث التوازن في ميزان المدفوعات لأن زيادة الصادرات تعمل على إحداث التوازن مع الواردات .

-السماح باستغلال الموارد وزيادة استخدامها تجاريا في ميادين مختلفة من الإنتاج، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- **زيادة رفاهية البلاد:**

- يسمح للدولة من توفير أكبر ما يمكن من السلع المنتجة خارج الدولة وبتكلفة أقل بفضل مبدأ التخصص الدولي.

- زيادة رفاهية الأفراد، والارتقاء بالأذواق عن طريق توسيع مجالات الاختيار المتاحة للمستهلكين، وهذا بعد تحقيق كافة المتطلبات والرغبات .

- **تعزيز العلاقات بين الدول:**

من الجانب السياسي تسمح التجارة الخارجية بتعزيز الروابط السياسية واقامة علاقات الصداقة مع الدول المتعامل معها، ولا شك أن اقامة علاقات تجارية واقتصادية متوازنة تحقق مصالح البلدان هي السبيل لتحسين الأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي وكلما تطورت هذه العلاقات زادت أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة خاصة إذا ما اكتسب التعاون الاقتصادي مضمونا إنمائيا وإنتاجيا وماديا وتقنيا متزايدا في صورة مشاريع اقتصادية مشتركة[8].

[8]علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، ط1، الجزء الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى (2004) ، ص 274.

العوامل غير الاقتصادية:

من هذه العوامل:

✓ **التعليم:** انتشار التعليم على نطاق واسع يعد محرك أساسي للنمو الاقتصادي لأنه يسمح بتخريج كوادر مؤهلة خاصة في ظل تحولات الاقتصاد نحو المعرفة، والذي يتطلب تعلم مهارات واكتساب خبرات جديدة تساهم في تحقيق إنتاجية عالية، وترفع من معدلات النمو الاقتصادي .

✓ **العوامل الاجتماعية والسياسية:** تشكل العادات والتقاليد نوع من الممارسات والنشاطات ذات الطابع الاجتماعي، والتي تلعب دورًا مهمًا في التطور الاقتصادي، وكلما كانت هذه الممارسات الموروثة أكثر مرونة ومسايرة لتطور المجتمعات سهل معها تبني أساليب التطور الحديثة، والعكس كلما زاد التشبث بالمعتقدات التقليدية ومقاومة تبني أساليب العيش الحديثة أصبح التطور صعبًا، كما أن مشاركة الحكومة تعد من أهم العوامل السياسية التي تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي، سواءا من خلال إدارة جزء من الموارد الاقتصادية، وتنظيم العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين، وكذلك التصنيع ودعم الصناعات المحلية كي يسهل عليها المنافسة في الأسواق العالمية، بالإضافة الى وضع خطط التنمية الملائمة لبيئة اقتصاد البلد ناهيك عن دورها الداعم للاقتصاد الخاص، وأيضا الاستثمار في البنى الأساسية الداعمة للاقتصاد، والاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي والتي تساهم وتؤثر إيجابا في العملية الإنتاجية، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي .

II. خصائص النمو الاقتصادي[8]:

للنمو الاقتصادي مجموعة من الخصائص يمكن أن نميز من بينها ما يلي:

[8] بورحلة زهرة، **قياس أثر التجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد10، العدد01(2021) ، ص 117 -118.

1) النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.

2) النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، حيث أن الفجوة بين المستويات في كل دولة تنمو بمعدل أسرع من غيرها وتتسع باطراد.

3) يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل ويتناول السياسات الاقتصادية.

4) لا يحتاج النمو الاقتصادي لتدخل الدولة فيه حيث أنه يحدث تلقائيا.

5) يؤدي النمو الاقتصادي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.

6) للنمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.

المطلب الثالث: تحديات النمو الاقتصادي ومعوقاته في الدول النامية

لازال الكثير من الأشخاص في الكثير من الدول منها الدول النامية يعانون الفقر والحرمان من أبسط الحقوق كالتعليم، بسبب أنماط الإنتاج غير القابلة للإستدامة، نظرا لما تعانيه هذه البلدان من مشاكل وقفت عائقا أمام تحقيق نمو مستدام منها[8]:

- نقص الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.
- سوء التسيير للموارد الطبيعية والاقتصاد ككل، وكذا سوء إستخدام الموارد البشرية وضعف برامج تنميتها.

[8] بعوني ليلى، **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر(1970-2010)**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة و المالية – جامعة الجزائر3، المجلد6، العدد2 (2017)، ص788.

- نقص رؤوس الأموال وضعف التجهيز الرأسمالي والتكنولوجي.
- غياب أو ضعف الأسواق المالية.
- ضعف أجهزة القضاء وأنظمة الملكية العقارية والفكرية.
- زيادة السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي.
- عدم المساواة في توزيع الدخل.
- غياب الأمن والاستقرار السياسي.
- انتشار الفساد.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

تطورت البحوث بشأن النمو الاقتصادي وقد تطرقت له عدة نظريات كنظرية النُّمو الكلاسيكية، نظرية النُّمو النيوكلاسيكية، نظرية النُّمو الكينيزية، نظرية النُّمو الجديدة(الداخلية).

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية

على الرغم من تباين وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة حول تحليل التقدم الاقتصادي، إلا أن آراءهم تقاربت حول القوى التي تحدد تقدم الشعوب.

I. نظرية A.Smith في النمو الإقتصادي (1723-1790)[8]

إهتم سميث في تحليله على جانب واحد و هو جانب العرض، فحسبه الثروة لا تقاس بما هو مكدَّس في الخزائن المقفلة، وإنما تقاس بمقدار ما تنتجه من سلع وخدمات، وأيضا بمقدار التبادل التجاري ما بينها وبين الدول الأخرى، وقد طرح آدم سميث أفكاره حول النمو الاقتصادي في كتابه الشهير ثروة الأمم (1776)، إذ ربط زيادة النمو الاقتصادي بعدة عوامل:

•الطموح نحو المنفعة الذاتية والملكية:

حسب آدم سميث فإن أنانية الفرد مفيدة جدا للمجتمع فسعيه لتحقيق مصلحته الشخصية وتحسين وضعه الاقتصادي سيساهم في تحقيق مصلحة المجتمع والمصلحة العامة دون قصد منه، إن الطموح إلى المنفعة والملكية الخاصة يحفزان الأفراد ويدفعانهما لممارسة النشاط الاقتصادي، ويكونان سببا أساسيا في تحسين جودة المنتج وزيادة الإنتاجية وتحقيق الإستقرار الاقتصادي مما يقود في نهاية المطاف إلى الرخاء العام، ولكن على الدولة ان لا تتدخل في هذه العملية ولا تحاول أن تؤثر على السوق بأي شكل كان.

•تجزئة العمل والتخصص: إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل يعتبره آدم سميث مبدأ أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، فحسبه يرفع تقسيم العمل من الكفاءة الإنتاجية لأنه يقود إلى اتساع دائرة التعليم واكتساب المهارات لدى العاملين، بالإضافة إلى زيادة الإبتكارات واختصار وقت إنجاز العمليات الإنتاجية .

---

[8] سيمون فاوت وآخرون، **كتاب قراءة الديمقراطية الاجتماعية3 (الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية)**، ط3، أكاديمية الديمقراطية الاجتماعية، مؤسسة فريدريش ايبرت(2012) ، ص ص16،17 .

•عملية تراكم رأس المال:

يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطًا ضروريًا لعملية النمو والتطور الاقتصادي ، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

•دور الأسواق في تحديد العرض والطلب:

إن جني فوائد تقسيم العمل مرتبط بحجم الأسواق التي تلعب دورا في تحديد العرض والطلب ومنه يتحدد تراكم رأس المال المادي، وهو سبيل لزيادة حجم الإنتاج بأقل التكاليف.

•تجارة ومنافسة حرتان:

كما أن تقود التجارة الحرة إلى توزيع كفء للموارد، دعا آدم سميث إلى تعزيز المبادرة الفردية، والمنافسة، وحرية التجارة، بوصفها الوسيلة الفضلى لتحقيق أكبر قدر من الثروة والسعادة.

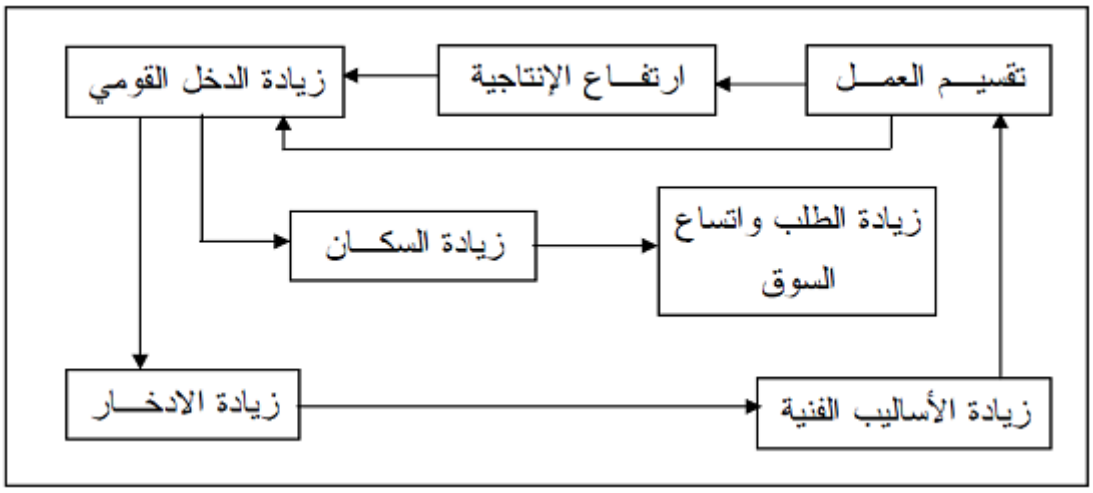

الشكل رقم (1-1): تصورات A.Smith حول النمو الإقتصادي

المصدر: سالم توفيق النجيفي، محمد صالح تركي القرشي " **مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار الكتاب للنشر و الطباعة، جامعة الموصل، العراق1988، ص61.

II. نظرية Ricardo في النمو الإقتصادي (1772-1823)

تأثر ريكاردوا كثيرا بكتاب ثروة الأمم لآدم سميث، واتفق معه في فكرة الاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وعلى الدولة أن تطلق اليد الخفية لتتحكم في السوق، حارب ريكاردوا أي قيود تفرض على التجارة الخارجية لما لها من مضار على الاقتصاد ومن ورائه المجتمع الانجليزي والذي قسمه ريكاردو إلى ثلاث طبقات هي:

-**الرأسماليون:** بفضل أرباحه يستطيع الرأسمالي أن يقدم أعظم عمل للمجتمع، إذ كلما زادت هذه الأرباح يزداد تكوين رأس المال و يزداد معه الاستثمار .

-**العمال:** يساهمون في العملية الإنتاجية مقابل تلقيهم أجور.

-**الإقطاعيون:** ملاك الأراضي يقدمون الأراضي للرأسماليين مقابل حصولهم على ريوع.

ينظر Ricardo في تحليله للنمو الاقتصادي نظرة تشاؤمية، فهو يعتبر الأرض هي أساس كل نمو اقتصادي، وكنتيجة لاستغلال كل الأراضي الموجودة يظهر قانون تناقض الغلة*، وحينذاك يتوجه الإنتاج ككل إلى حالة من الركود بسبب ارتفاع أسعار المواد وتراجع عوائد رأس المال، كما يرى Ricardo أن (الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك. ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات (Stationary) بسبب تناقص العوائد في الزراعة)[8]، ساهم ريكاردو في تطوير القانون الحديدي للأجور الذي ينص على أن الأجور لا يجب أن تنزل تحت الحد الأدنى وإلا فإن العمال لن يستطيعو التركيز في عملهم، مما يؤثر على الإنتاجية ومن ورائها عل النمو الاقتصادي، وقد أيد

[8] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ط1، عمان : دار وائل عمان(2007) ، ص58

ريكاردو فكرة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وضرورة تحرير التجارة الخارجية للحد من ارتفاع الأسعار، ولقد تأسست نظريته للتجارة الدولية على أسس نظريته للقيمة، فهو يرى أن التبادل الدولي للسلع يقوم على اختلاف التكاليف النسبية وليس التكاليف المطلقة التي ذهب اليها آدم سميث، أما في المجال الصناعي فقد ركز على دور الطبقة الرأسمالية في النمو، باعتبارها المعنية بتوفير رأس المال وتحقيق التراكم الرأسمالي لإعادة استثماره فيما بعد.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

لقد تعرض الاقتصاديون المهتمون بميدان النمو الاقتصادي في الفترة ما بعد الكلاسيك إلى عوامل لم تتطرق لها المدارس السابقة مفادها أن النمو الاقتصادي يقوم بشكل رئيسي عن القوى الداخلية وليس الخارجية.

برزت أفكار النيوكلاسيك في أواخر القرن التاسع عشر حيث عبرت عن مضمون ومنهج جديد في الفكر الاقتصادي، وقد ناقشت بشكل أساسي عملية توزيع الموارد الاقتصادية من خلال ديناميكية الاقتصاد الحر، كما ركزت إهتمامها على التحليل الجزئي للاقتصاد، ومن أبرز رواد هذه المدرسة:

- **الفريد مارشال(1842-1924)[8]:**

يعد مارشال من أبرز الاقتصاديين النيوكلاسيك، ومن أهم مؤلفاته كتاب مبادئ الاقتصاد (Principles of Economics, 1890)، والذي ناقش فيه فكرة المنفعة الجزئية، الفائض الاستهلاكي وكذا مفاهيم المرونة الاقتصادية، وهو أول من استخدم الرسوم البيانية في تدريس

[8] عبد الحليم شاهين، **مرجع سابق**، ص11.

الاقتصاد، والمعروف على مارشال نظرته التفاؤلية حول مسألة النمو الاقتصادي، إذ يرى أن التقدم التكنولوجي يجعل عملية التنمية مستمرة ومتجددة، وهو أيضا صاحب فكرة الوفورات الخارجية فحسبه النمو الاقتصادي في قطاع معين يدفع القطاعات الأخرى للنمو من منطلق أن النمو في رأيه هو عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، فكل نمو في صناعة ما سيترتب عنه سلسلة من ردود الأفعال، التي تؤثر بدورها في عديد الصناعات الأخرى.

- **نظرية النمو المبتكر لشومبيتر:**

طرح الاقتصادي الألماني شومبيتر في كتابه (نظرية التنمية الاقتصادية) نظريته في النمو الاقتصادي، حيث ذهب إلى أن: (النمو يتجه إلى التغير البطيء في الإنتاج (سلع وخدمات) على المدى الطويل والذي يتم من خلاله الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار[8])، ويلعب الابتكار دور أساسي في تحليل شومبيتر كما يعتبر المبتكر شخصا مثاليا تتمحور حوله عملية التنمية الاقتصادية، والابتكارات تعد بمثابة القوة الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي[8]، فحسب شومبيتر الدافع الحقيقي إلى زيادة الناتج الكلي ومن ورائه زيادة النمو هو الابتكار، وليس عدد السكان ورأس المال، وهذا الدافع يأتي نتيجة تطورات دورية، والنمو يتبع هذه التطورات ويتحقق بصفة دورية، حيث نشهد الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وبما أن الابتكارات تتطلب موارد رأسمالية هنا تبرز الحاجة للائتمان المصرفي التي تؤدي حتما في البداية إلى الازدهار نتيجة زيادة الدخول النقدية التي يرافقها الادخار من طرف المستهلكين، وبذلك تسود موجة من التفاؤل في النظام دون انقطاع لفترة معينة، ثم تتبعها بعد ذلك فترة الركود في الاقتصاد عندما

[8] علي حاتم القريشي، **اقتصاديات التنمية**، ط1، منشورات حوض الفرات، النجف، العراق(2017) ، ص33.

[8] T.R. Jain ; Anil Malhotra **; op.cit** p. 104

تظهر المؤسسات والتي تنتج بتكاليف منخفضة مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار في النظام[8]. ويميز " شومبيتر" خمسة أصناف من الابتكارات [8]:

- ✓ إنتاج سلعة جديدة.
- ✓ إدخال وسيلة جديدة في الانتاج.
- ✓ التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.
- ✓ الحصول على مواد أولية جديدة.
- ✓ إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

كما اعتبر شومبيتر العامل الرئيس في عملية النمو الاقتصادي هو التكنولوجيا، وقد عدها متغيرا رئيسيا لعملية النمو الاقتصادي دون سواها من المتغيرات.

إذا اعتبر شومبتر الدافع للنمو هو الابتكار الذي يأتي عن طريق التطورات الدورية، وقد أخطأ في توقعه حول زوال الرأسمالية بسبب الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي.

المطلب الثالث : النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي:

يعد كينز أحد أشهر الأسماء المعروفة بين الاقتصاديين في وقتنا، فهو عالم اقتصاد انجليزي ظهر خلال فترة الكساد الكبير، وقد أحدث كينز ثورة في علم الاقتصاد ويعتبره الكثير من الاقتصاديين كأحد أعظم المفكرين الاقتصاديين في التاريخ بعد آدم سميث، وهو المؤسس الفعلي لعلم الاقتصاد المعاصر.

[8] T.R. Jain ; Anil Malhotra ; **op.cit** ; p. 129

[8] Jacques BRASSEUL**, Introduction à l'Economie Du Développement**, Armond Colin Edition, Paris, (1993), p52.

قاد كينز ثورة فكرية قلبت الفكر السائد في عصره حول السوق الحرة وحقيقة توفيره للوظائف والأشغال، دافع عن سياسات التدخل الحكومي في الاقتصاد من خلال إجراءات مالية ونقدية، تعتبر أفكاره نقلة نوعية في علم الاقتصاد وأساس لما يسمى المدرسة الكينزية.

ظهرت المدرسة الكينزية خلال الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية في ظل الظروف الصعبة التي عرفها النظام الرأسمالي، والتي اتخذت شكل أزمات اقتصادية دورية متكررة منذ أوائل القرن 19 كان من أعنفها وأطولها أزمة 1929 والتي أدت إلى حدوث كساد عام في كافة النواحي الاقتصادية، وبطالة حادة، كان من نتائجها ثبوت عدم صحة بعض المعطيات والفرضيات التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية، ولأجل تفسير أسباب الأزمة وعواملها، واقتراح علاج لها طرح كينز نظريات جديدة قلبت وتجاوزت المفاهيم الكلاسيكية في كتابه الشهير النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد لعام 1936، والذي أوضح من خلاله كيفية مواجهة التقلبات الدورية والتي تعمل بعكس الدورة الاقتصادية موضحا أن على الحكومات ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية على المدى القصير بدلا من انتظار السوق ليصلح المشاكل تلقائيا على المدى البعيد، وقد عارض كينز النظرية الكلاسيكية في كثير من الأفكار التي عدت في وقتها مسلمات، وحول أنظار الاقتصاديين إلى علم الاقتصاد الكلي.

تعتمد النظرية الكينزية بالأساس على التأكيد على الطلب الكلي والذي تعتبره النظرية المحرك الأساسي للاقتصاد، وأكدت النظرية على أن الأسواق الحرة ليس لديها الآلية المستقرة لتوفير الأشغال.

يفوض الاقتصاديون الكينزيون تدخل الحكومة في السياسات العامة لتوفير الأشغال واستقرار الأسعار، حيث يمكن للدولة عبر سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم بما يسمى

الدورة الاقتصادية، فكينز يرى في نظريته أن التشغيل قد يكون أقل في حالة التوازن الاقتصادي وأنه يتعين على الحكومة تشجيع الإنفاق عبر تمويل العجز لضمان العمل للجميع وقد قامت نظرية كينز على مجموعة من المبادئ أهمها:

– الطلب الكلي يتأثر بالعديد من القرارات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.

– الأسعار والأجور تستجيب ببطء للتغيرات في العرض والطلب.

– التغيرات في الطلب الكلي لها أثرها الكبير على الناتج العام والاشغال على المدى القصير ولكن ليس على الأسعار.

برزت المدرسة الكينزية في أعقاب أزمة الكساد الكبيرة التي حلت بالرأسمالية عام1929، وتُعد أول مدرسة رأسمالية بعد المدرسة التجارية تطالب بتدخل الدولة في النشاطً الاقتصادي كمنظم أو كمستثمر في حالة الأزمات.

يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن الاقتصادي الإنكليزي جون مينارد كينز مؤسس هذه المدرسة ومنقذ الاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي وبأنه الرجل الثاني في الاقتصاد بعد آدم سميث.

الطلب الفعال هو أساس النظرية الكينزية، بخلاف النظرية الكلاسيكية التي تقوم أساسا على قانون ساي كما اهتم كينز بفكرة الطلب الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، فهو يرى أن حجم الدخل الوطني مرتبط بدرجة أساسية بحجم الطلب الكلي الفعال، كما رفض تماما قانون ساي للأسواق والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب،

كما كان يرى كينز أن الطلب خاصة الطلب الفعال هو الذي يحدد مستوى التشغيل ومستوى الإنتاج و مستوى الدخل الوطني، ويمكن صياغة أهم مبادئ هذه المدرسة في[8]:

✓ الطلب الكلي على السلع والبضائع لا يتطابق بشكل ضمني مع العرض الكلي للسلع والبضائع، وبالتالي يغدو نقص الطلب الكلي نتيجة البطالة حقيقة واقعة وعملية.

✓ الأزمة الاقتصادية ليست شيئاً عرضياً وهامشياً في النظام الرأسمالي بل هي نتيجة حتمية لعدم فعالية السوق الحرة وعدم الرقابة عليها من قبل الدولة.

✓ تدخل الدولة في الاقتصاد يعد واجباً قانونياً وشرعياً عندما تحدث الأزمة الاقتصادية، فالأزمة تُعد دليلاً حاسماً على إخفاق السوق الحرة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين المؤشرات الاقتصادية كالطلب والعرض في سوق العمل أو في سوق السلع.

✓ الإصدار النقدي الجديد يشكل بديلاً ممتازاً عن نقص إيرادات الدولة، ويهدف الإصدار إلى إعادة تشغيل العاطلين عن العمل بعد أن عجزت السوق أو عجز القطاع الخاص عن إعادة تشغيلهم.

✓ تمويل الإنفاق الحكومي بالقروض والدين العام أو ما يُعرف بسياسة التمويل بالعجز، والذي يعد حاجة ضرورية جداً للتعويض عن نقص الإنفاق الخاص.

✓ الإصدار النقدي أو زيادة الكتلة النقدية لن يؤدي إلى التضخم أو إرتفاع الأسعار، فالتضخم يعد ظاهرة اقتصادية وليس ظاهرة نقدية. ويرجع التضخم إلى زيادة الكتلة النقدية في حالة الاستخدام الكامل أو التشغيل الكامل، أما إذا كان هناك استخدام ناقص أو بطالة فإن زيادة الإصدار النقدي ستؤدي إلى زيادة التشغيل، وبالتالي رفع الطلب الكلي بما سيفضي إلى زوال البطالة والكساد معاً.

---

[8] رسلان خضور، غسان ابراهيم، **علم الاقتصاد**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية (2020) ، ص111.

يمكن ملاحظة أن المدرسة التدخلية شكلت مخرج طوارئ للرأسمالية في حالة الكساد والبطالة ونقص التمويل الخاص، ولذا تُعد مدرسة إنقاذية للرأسمالية في حالة الأزمات، ولا تزال تدخلات الدولة الرأسمالية في الاقتصاد قائمة حتى الوقت الحاضر كلما استجدت أزمة اقتصادية حادة ومتفاقمة، وخير مثال على ذلك هو تدخل حكومات الدول الرأسمالية والمنظمات الاقتصادية الدولية لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية التي اندلعت أواخر عام2007 وبدايات عام 2008.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

في البداية يجب التمييز بين شكلين من نماذج النمو الاقتصادي، أولاهما النمو الذي يحدث نتيجة مؤثرات خارجية كالأفكار الإبداعية والتطور التقني بالإضافة إلى معدل الادخار الوطني ويطلق على هذا الشكل من النماذج نماذج النمو غير الذاتي، أما الشكل الثاني من نماذج النمو فهي التي توظف الأفكار الإبداعية باعتبارها متغيرات تحدث داخل النظام إلى جانب المؤسسات، والاستثمار الرأسمالي والسياسات الاقتصادية المتبناة في البلاد، ويطلق عليها نماذج النمو الذاتي (الداخلي).

المطلب الأول: نماذج النمو بفعل مؤثرات خارجية:

ظهرت في نهاية القرن19 وهي امتداد للمدرسة الكلاسيكية من حيث مبدأ الليبيرالية ولكن تختلف عنها من حيث الموضوع والمنهج، فموضوع المدرسة الحدية هو موضوع جزئي حيث تهتم بالفرد وسلوكه الاقتصادي واهتمامها بدور السوق كموزع للثروة، بخلاف المدرسة الكلاسيكية التي تناولت ثروة المجتمع وكيفية تجنب الأزمات، كما أن المنهج المتبع في هذه المدرسة هو المنهج الحدي في التحليل باستخدام الرياضيات للوصول إلى النتائج، مع استخدام أدوات أخرى كعلم النفس لفهم سلوك الفرد.

ظهرت هذه المدرسة في ثلاث مناطق مختلفة (النمسا، سويسرا، انجلترا)، إلا أن النتائج كانت واحدة وهو ما أضفى المصداقية على هذه النتائج، وأهم رواد هذه المدرسة: **A.Marshall**، **R.Solow**، **Harrod et Domar** الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل، فهم يرون إمكانية استمرار عملية النمو دون حدوث ركود اقتصادي، وأرجع سبب ذلك إلى:

- ✓ إمكانية الإعتماد على ما هو متاح في المجتمع من عوامل الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ فكرة الوفورات الخارجية لمارشال، والتي تقتضي أن النمو الاقتصادي عملية مترابطة ومتكاملة بحيث أن إحداث نمو في قطاع واحد كالصناعة مثلا سوف ينتقل إلى باقي القطاعات.

ا. نموذج هارود – دومار

يعتبر نموذج هارود– دومار أقدم نماذج النمو الاقتصادي، وقد طور هذا النموذج في الأربعينيات من القرن الماضي، وهو يقوم على التراكم الرأسمالي (الاستثمار) الذي يعتبر المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، إذ تبين أن (للاستثمار أثر مضاعف على الاقتصاد من ناحية الطلب في المدى القصير، و من ناحية العرض في المدى الطويل)[8].

يعتمد النمو الاقتصادي حسب نموذج هارود – دومار على المعدل الكلي للادخار وإنتاجية الاستثمار الرأسمالي المعبر عنه بنسبة رأس المال إلى الإنتاج، ويمكن توضيح النموذج كما يلي:

[8] قريجيج بن علي، **مرجع سابق**، ص52.

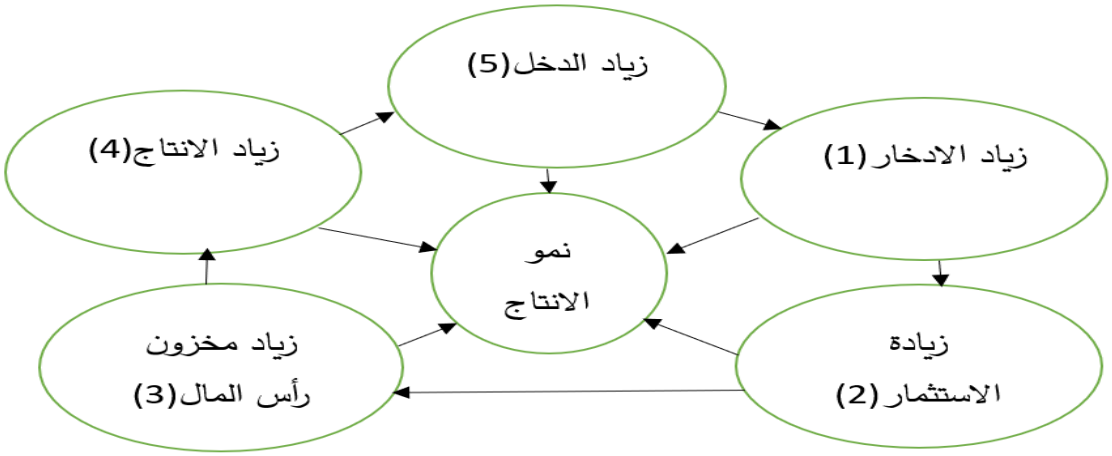

الشكل رقم (1-2): المحرك للنمو الاقتصادي حسب نموذج نموذج هارود – دومار

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على التحليل السابق.

أثر رأس المال حسب النموذج:

حسب النموذج هناك أثران لرأس المال هما :

- **أثر القدرة:**

وفق هذا الأثر فإن قدرة الاقتصاد على رفع الإنتاج مرتبطة بقدرته على رفع مخزونه من رأس المال، والمعروف أن رفع الإنتاج سينعكس إيجابا على حصة الفرد ومستوى معيشته.

- **أثر الدخل:**

إنعكاس رأس المال إيجابا على السيرورة الاقتصادية حتما سينعكس إيجابا على مستوى دخل الفرد.

أشكال النمو الاقتصادي حسب هارود:

يأخذ النمو الاقتصادي ثلاثة أشكال:

-نمو مبرر:

تستطيع خلاله الآلة الاقتصادية تحويل الادخارات الوطنية الى استثمارات.

-نمو طبيعي:

يتحقق النمو إذا تمكنت الآلة الاقتصادية من الوصول إلى التوظيف الكامل للموارد خاصة مورد العمالة الذي يرتبط بعلاقة طردية بعدد السكان.

-النمو الفعلي:

هو معدل النمو الذي يتحقق على أرض الواقع.

أثر الإنتاجية الحدية لرأس المال:

كما ذكرنا سابقا أنه من أساسيات النموذج أن يعتمد النمو الاقتصادي على المعدل الكلي للادخار وإنتاجية الاستثمار الرأسمالي المعبر عنه بنسبة رأس المال إلى الإنتاج، وحسب قانون تناقص الغلة فإن تناقص نسبة رأس المال إلى الإنتاج تعني أن الآلة الاقتصادية إنتاجها يكون بكمية كبيرة، بينما إذا كانت نسبة رأس المال إلى الإنتاج مرتفعة فهذا يعني أن الآلة الاقتصادية إنتاجها يكون ضعيف.

اشتقاق العلاقات في النموذج:

يقوم النموذج على افتراضات أهمها[8] :

-الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال.

-يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل الوطني.

-الادخار لابد أن يتعادل مع الاستثمار.

-يوظف رأس المال من أجل توليد الدخل من خلال توليد الإنتاج.

يعبر عن إنتاجية الاستثمار الرأسمالي بنسبة رأس المال إلى الإنتاج والتي تعطى بالعلاقة:

---

[8]ميشيل تودارو، (ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود)، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية (2006)، ص127.

$$\mathbf{k = \frac{K}{Q} \Rightarrow kQ = K \Rightarrow Q = \frac{K}{k} \Rightarrow dQ = \frac{dK}{k}} \cdots\cdots (1)$$

حيث: $\mathbf{dQ}$ تعبر عن التغير في الانتاج، بينما $\boldsymbol{dK}$ تعبر عن التغير في رأس المال الاستثماري* .

وحيث أن معدل التغير في رأس المال الاستثماري هو ما يضاف إليه من استثمار كل فترة زمنية $\mathbf{dK = I}$، تصبح المعادلة على النحو التالي:

$\mathbf{dQ = \frac{I}{k}}$ ، وعندما يعادل كل من الادخار والاستثمار $\mathbf{S = I}$ يصبح:

$\mathbf{dQ = \frac{S}{k}}$، ومنه $\frac{\mathbf{dQ}}{\boldsymbol{Q}} = \frac{\mathbf{S}}{\boldsymbol{Q}\mathbf{k}}$ بوضع $\mathbf{s = S/Q}$ يصبح $\frac{\mathbf{dQ}}{\boldsymbol{Q}} = \frac{\boldsymbol{s}}{\mathbf{k}}$

علما أن:

$\mathbf{dQ/Q}$ تمثل معدل النمو في الإنتاج و$\mathbf{s/k}$ تمثل معدل الادخار من الإنتاج نسبة إلى معدل رأس المال من الإنتاج.

ومنه نستطيع القول أن معدل النمو في الإنتاج هو دالة في معدل الادخار من الإنتاج نسبة الى معدل رأس المال من الإنتاج.

لكن ما يعاب على هذا النموذج هو ارتباطه باقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، والتي يفترض فيها بأن تكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في هذه البلدان مواتية لعملية التنمية، لذلك يعتبر أن الارتفاع بمعدل الاستثمار يعد شرط ضروري لتكوين رأس المال، وتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا الافتراض غير دقيق لأن هناك عوامل اجتماعية وسياسية ومؤسسية وعوامل اقتصادية أخرى غير الاستثمار، تلعب دوراً مركزيا في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان المتخلفة. كما يؤخذ على هذا النموذج إهماله لأهمية الاستثمار في تكوين قوة عمل مؤهلة ومدربة قادرة على تحسين انتاجيتها وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

II. نموذج روبرت سولو:

لتفسير النمو الاقتصادي طويل المدى في الدول الرأسمالية المتقدمة، طور الاقتصادي الأمريكي روبرت سولو من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا هذا النموذج في كتابه "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" لعام 1956.

يقوم نموذج سولو الساكن على عدد من الفرضيات أهمها[8]:

- ✓ الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة من دون تدخل الحكومة، وما ينتجه هو سلعة واحدة.
- ✓ كل عوامل الإنتاج موظفة بالكامل.
- ✓ قوة العمل تنمو بمعدل ثابت.
- ✓ سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وتناقص الميل الحدي للإحلال.
- ✓ القيم الابتدائية لقوة العمل ورأس المال معروفة.
- ✓ هناك ثبات في عوائد عناصر الإنتاج، لأن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى.
- ✓ هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهم.
- ✓ إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال، فعن طريق نسبة (رأس المال/العمل)، وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل ممر النمو نحو التوازن.

ينطلق سولو في نموذجه من دالة الإنتاج لكوب دوغلاس، والتي تأخذ الشكل التالي:

$$\mathbf{Y(t) = F(K(t) \cdot L(t)) = AL^{\alpha} K^{\beta}\ ;\ \alpha + \beta = 1}$$ (العائد ثابت على الحجم)

[8] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر (1999) ، ص 19.

$\mathbf{Y(t)}$ يمثل الدخل وهو كمية الإنتاج مضروبة في السعر، $\mathbf{A}$ معامل النجاعة، $\mathbf{K}$ حجم رأس المال، $\mathbf{L}$ قوة العمل.

1. حصة العامل من الإنتاج:

افترض سولو أن أفضل الوسائل للوصول إلى النتيجة هي تحديد حصة العامل من الإنتاج،.

نحصل على حصة العامل من الإنتاج على النحو التالي:

$$\frac{\mathbf{Y}}{\mathbf{L}} = \frac{\mathbf{AL^{\alpha}K^{\beta}}}{\mathbf{L}} = \mathbf{A}\frac{\mathbf{K^{\beta}}}{\mathbf{L^{1-\alpha}}}$$

وحيث أن: $\mathbf{k} = \frac{\mathbf{K}}{\mathbf{L}}$، $\mathbf{q} = \frac{\mathbf{Y}}{\mathbf{L}}$ ، $\boldsymbol{\beta = 1 - \alpha}$

تصبح حصة العامل من الإنتاج:

$$\mathbf{q} = \mathbf{A}\frac{\mathbf{K^{\beta}}}{\mathbf{L^{\beta}}} = \mathbf{Ak^{\beta}}$$

حيث: $\boldsymbol{q}$ تمثل كمية الإنتاج عند الحالة الثابتة، $\mathbf{k}$ تمثل حصة العمالة من رأس المال.

يفترض سولو أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة حصة كل عامل مع الزمن[8]

2. معدل الادخار ومعدل الاهتلاك:

بافتراض أن الآلة الاقتصادية تتعرض للاهتلاك في رأسمالها $(\boldsymbol{\gamma})$ ويكون مقدار الاهتلاك$(\boldsymbol{k\gamma})$، وتدخر من الإنتاج ما مقداره$(\boldsymbol{s})$ ويكون مقدار الادخار$(\boldsymbol{qs})$.

تصل الآلة الاقتصادية إلى أعظم إنتاج في هذه الحالة عند النقطة التي يتساوى فيها مقداري الاهتلاك والادخار، وتسمى الحالة الثابتة عند سولو والتي يمكن تصورها بيانيا على النحو التالي:

---

[8] ايمان محمد إبراهيم، **دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية**، المجلد22 ، العدد 01 ، يناير2021،ص41

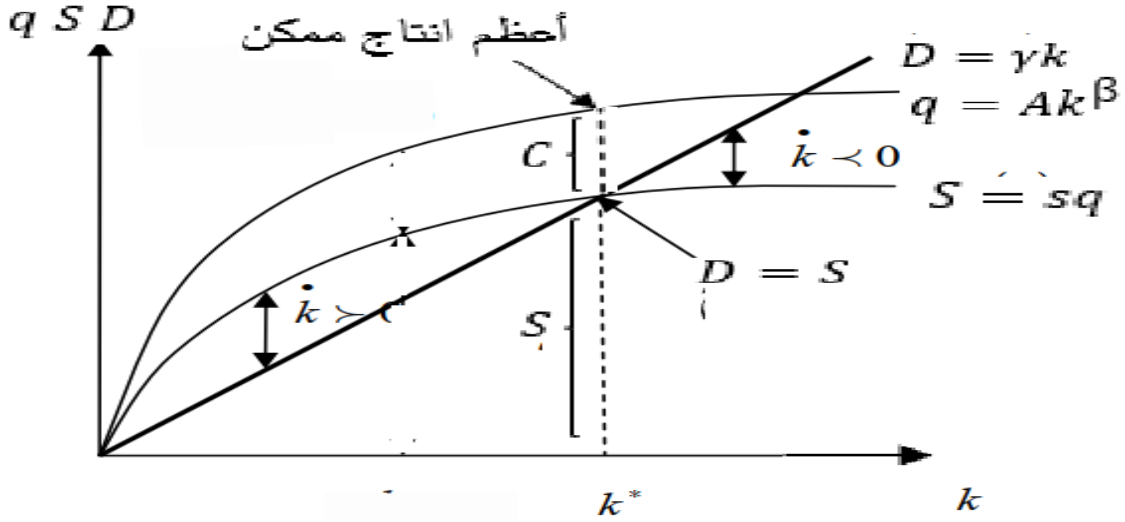

الشكل رقم (1-3): توازن منحنى سولو.

Source: Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindarauer « traduction de la 6e édition américaine par Bruno Baron- Renault », Economie du développement, 3e édition, NOUVEAUX HORIZONS GROUPE DE BOECK, Bruxelles, (2011) , p :157.

بافتراض أن الادخار يذهب للاستثمار، فإن التراكم الرأسمالي يحدث عند النقطة k^* وما دونها كما يظهر في التمثيل البياني، وهذه النقطة يتحقق فيها أقصى كمية إنتاج ممكنة حيث قيمة الاهتلاكات تتساوى وقيمة الادخارات وبذلك يكون الاستهلاك C هو الفرق بين ما ينتج وما يدخر (يستثمر).

ويحدث التراكم الرأسمالي عند النقطة k^* وما دونها إلى نقطة الصفر في المجال المحصور بين منحنيي الاهتلاك و الادخار.[8]

[8] Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindarauer « traduction de la 6e édition américaine par Bruno Baron- Renault », Economie du développement, 3e édition, NOUVEAUX HORIZONS GROUPE DE BOECK, Bruxelles, (2011) , p :157.

نموذج سولو حسابيا:

لدينا: $q = Ak^{\beta}$

$$\Delta k = sq - k\gamma = 0 \rightarrow \Delta k = sAk^{\beta} - k\gamma = 0 \rightarrow sAk^{\beta} = k\gamma \rightarrow k^{1-\beta} = \frac{sA}{\gamma}$$

ومنه يصبح التراكم الرأسمالي عند الحالة الثابتة k^* هو:

$$k^* = (\frac{sA}{\gamma})^{\frac{1}{1-\beta}}$$

3. تعظيم حصة الفرد من الاستهلاك:

يسمح نموذج سولو باشتقاق قاعدة مهمة هي قاعدة مخزون رأس المال التي تجعل استهلاك الفرد أعظم ما يمكن، ويتم اشتقاقها على النحو التالي:

لدينا $c = q - sq = Ak^{\beta} - \gamma k$، بالاشتقاق بالنسبة الى k نحصل على:

$$c = q - sq = Ak^{\beta} - \gamma k \rightarrow \frac{dc}{dk} = \beta Ak^{\beta-1} - \gamma = 0 \rightarrow \frac{\beta A}{k^{1-\beta}} = \gamma$$

$$\rightarrow k^{1-\beta} = \frac{\beta A}{\gamma} \rightarrow k^{**} = (\frac{\beta A}{\gamma})^{\frac{1}{1-\beta}}$$

اذا: $k^{**} = (\frac{\beta A}{\gamma})^{\frac{1}{1-\beta}}$ وهي قيمة رأس المال التي تعظم الفرد من الاستهلاك.

4. أثر الزيادة في معدل الاستثمار[8]:

[8] Gonçalo L. Fonseca ; " The history of economic thought website, The growth theory, neoclassical theories of production: technology and substitution ", http://homepage.newschool.edu/het/essays/product/technol.htm, pp 4-6 , I red it in 25mai 2014.

ينتج عن زيادة معدل الادخار لدى المستهلكين انطلاقاً من حالة التوازن $S_1 \rightarrow S_2$ زيادة في معدل الاستثمار في الاقتصاد، والذي بدوره يتولد عنه صدمة إيجابية في معدل النمو الاقتصادي، حيث ترتفع معدلات الزيادة في الإنتاج من $q_1 \rightarrow q_2$، وبالتالي زيادة الدخل ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي[8](الشكل2).

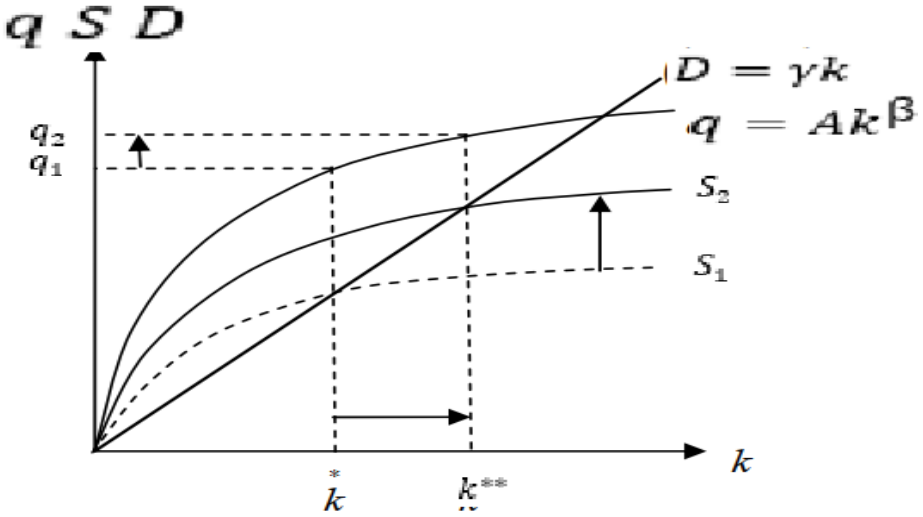

الشكل رقم (1−4): أثر الزيادة في معدل الاستثمار (سولو).

المصدر: الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة (2019/1980)، ص65.

[8] الوليد قسوم ميساوي، **نفس المرجع** ، ص65.

5. أثر زيادة النمو الديموغرافي:

الضغوط الديموغرافية ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي، فكلما كانت هناك معدلات ديموغرافية كبيرة كلما زاد عرض العمل وقل تراكم رأس المال، والذي ينعكس سلبا على معدل زيادة الناتج والدخل(الشكل3)[8].

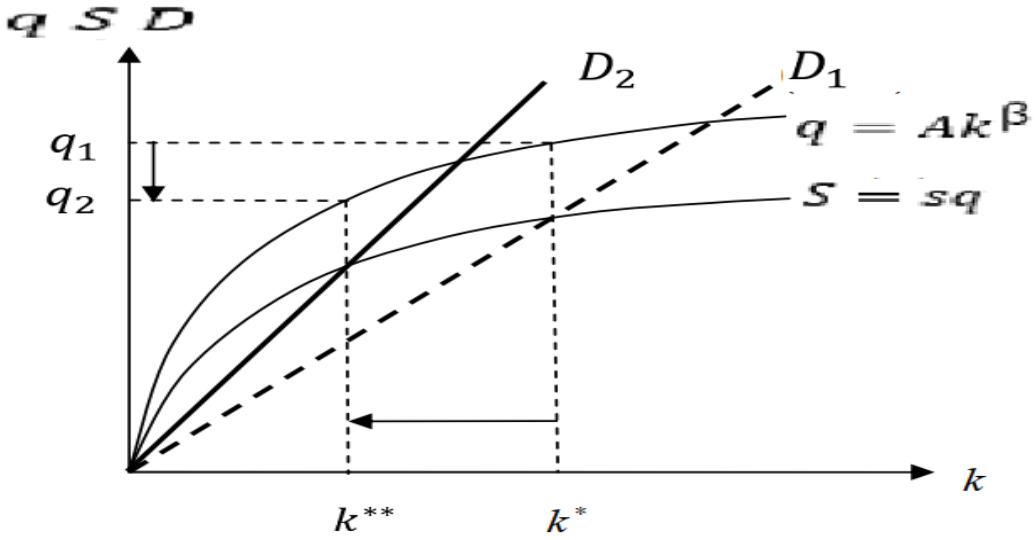

الشكل رقم (1-5): أثر زيادة النمو الديموغرافي(سولو).

المصدر: كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير (2013/2012)، ص47.

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي:

لم يستطع نموذج سولو تفسير التفاوت الكبير في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولتفسير ذلك ظهرت نظريات النمو الداخلي مثل: نموذج AK، نموذج LUCAS بادخال رأس المال البشري، نموذج ROMER لسنة 1986.

[8] كبداني سيدي أحمد، **نفس المرجع**، ص47.

I. نموذج رومر "Romer-1986":

سعى "**بول رومر**"* لتقديم نموذجا بديلا للنموذج النيوكلاسيكي، مستبعدا فرضية تناقص الناتج الحدي لرأس المال وثبات نمو للسكان، كما افترض ثبات التقدم التكنولوجي، وتعد المعرفة هي الشكل الرئيسي لرأس المال المادي في نموذج رومر، والذي يعتبره رومر كمصدر للنمو الداخلي **(مخزون المعرفة)**.

افتراضات النموذج:

- التدريب عن طريق الاستثمار يجلب القدرة على الانتاج بكفاءة وجودة عاليتين(تراكم المعرفة).
- المعرفة المكتسبة تعد سلعة عامة من حق أي مؤسسة الاستفادة منها بدون تكلفة(نشر وتوزيع الابتكار في السوق).
- في اقتصاد تسوده المنافسة تعطى دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$y_{it} = k_{it}^{1-\alpha}(A_t l_{it})^{\alpha} \ldots\ldots\ldots 1$$ بحيث:

Y_{it}: تمثل إنتاج المؤسسة i في الفترة t، K_{it} : تمثل رأس المال المستعمل للمؤسسة i في الفترة t، L_{it} : تمثل العمل المستعمل للمؤسسة i في الفترة t، A : يمثل الرأس المال البشري أو المعرفة المتاحة لكل المؤسسات.

* **مايكل بول رومر** من مواليد مواليد 7 نوفمبر 1955، والحائز على جائزة نوبل للاقتصاد 2018، هو خبير اقتصادي أمريكي وأستاذ في جامعة نيويورك، حصل على درجة بكالوريوس العلوم في الفيزياء في عام 1977، وعلى درجة الدكتوراه في الاقتصاد في عام 1983، تول منصب رئيس الخبراء الاقتصاديين في مجنوعة البنك الدولي، كما كان عضوا في لجنة من المجلس الوطني للبحوث على معايير الدعم الاتحادي للبحوث والتنمية، والمجلس التنفيذي للجمعية الاقتصاد الأمريكية ومركز للدراسات المتقدمة في مجال العلوم السلوكية.

وقد افترض رومر أن متغير المعرفة تابع لمتغير رأس المال الإجمالي[8] بحيث:

$$A_t = F(k_t) = (A)^{\frac{1}{\alpha}} \left(\sum k_{it}\right)^{\beta} \ldots\ldots\ldots 2$$

من 1 و2 نحصل على:

$$Y_{it} = k_{it}^{1-\alpha} \left(A^{\frac{1}{\alpha}} \left(\sum k_{it}\right)^{\beta} l_{it} \right)^{\alpha} \ldots\ldots\ldots 3$$

على مستوى الاقتصاد الكلي نعلم أن:

$$Y_t = Nk_{it} \qquad K_t = Nk_{it} \qquad L_t = Nl_{it}$$

وتصبح بذلك دالة الإنتاج الكلية كالآتي:

$$Y_t = \sum y_{it} = \sum \left(k_{it}^{1-\alpha} \left(A^{\frac{1}{\alpha}} \left(\sum k_{it}\right)^{\beta} l_{it} \right)^{\alpha} \right)$$ ومنه:

$$Y_t = \sum y_{it} = \sum k_{it}^{1-\alpha} * A\left(\left(\sum k_{it}\right)^{\beta} \sum l_{it} \right)^{\alpha}$$ اذا:

$$Y_t = \sum y_{it} = A\,\mathrm{K_t}^{1-\alpha}\mathrm{k_t}^{\alpha\beta} * L_t^{\alpha} \Rightarrow Y_t = AK_t^{1-\alpha+\alpha\beta} L_t^{\alpha} \ldots\ldots\ldots 4$$

العوائد الاجتماعية أكبر من العوائد الحدية الخاصة:

العوائد الحدية الخاصة:

يمكن الحصول على المردودية الحدية لرأس المال بعد اشتقاق العلاقة رقم 1 بالنسبة لرأس المال على النحو التالي:

$$R_{it} = \frac{\partial y_{it}}{\partial k_{it}} = (1-\alpha)(k_{it})^{-\alpha} (A_t l_{it})^{\alpha} \ldots\ldots\ldots 5$$

وبتعويض قيمة A بقيمتها يمكننا إيجاد مجموع العوائد الحدية الخاصة كما يلي:

---

[8] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "1970–2012"**، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013–2014، ص 122.

$$R_{it} = \frac{\partial y_{it}}{\partial k_{it}} = (1-\alpha)(k_{it})^{-\alpha}\left(A^{\frac{1}{\alpha}} \left(\sum k_{it}\right)^{\beta} l_{it} \right)^{\alpha}$$ ومنه يصبح:

$$R_t = \sum R_{it} = AL_t^{\alpha}(1-\alpha)(K_t)^{\alpha\beta-\alpha} \ldots\ldots\ldots 6$$

العائد الاجتماعي لرأس المال:

يتم إيجاد العائد الاجتماعي لرأس المال بعد اشتقاق المعادلة رقم 4 بالنسبة لرأس المال على النحو التالي:

$$R_t'' = \frac{\partial Y_t}{\partial K_t} = AL_t^{\alpha}(1-\alpha+\alpha\beta)K_t^{\alpha\beta-\alpha} \ldots\ldots\ldots 7$$

من مقارنة العوائد الاجتماعية مع العوائد الحدية الخاصة يتبين أن: العوائد الاجتماعية أكبر من العوائد الحدية الخاصة، وهذا ما يبين وجود تأثيرات خارجية موجبة أخرى، وبافتراض ثبات كمية العمل المتاحة فإنه يمكن من المعادلة 04 استنتاج ما يلي:

إذا كان: $B = 1$ يكون النمو موجب وبمعدل ثابت.

إذا كان: $B < 1$ يضعف أو ينعدم النمو.

إذا كان: $B > 1$ يحدث تفجر في معدلات النمو.

II. نموذج LUCAS بإدخال رأس المال البشري:

يهدف هذا النموذج لدراسة تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، حيث يرى لوكاس أن رأس المال البشري يعد عاملًا مهمًا في رفع مستويات النمو الاقتصادي من خلال تحسين إنتاجية العمال، يعتمد نموذج LUCAS بإدخال رأس المال البشري على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي[8]:

[8] محمد الناصر حميداتو، **مرجع سابق**، ص 15.

- الاقتصاد مشكل من قطاعين قطاع لإنتاج السلع والآخر لتكوين رأس المال البشري.
- كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة.
- يقيد LUCAS تراكم رأس المال البشري (Kh) بالمعادلة التالية: $\dot{h} = \beta(1-\mu)h$.[8]

حيث: μ تمثل الزمن المسخر للعمل، و $(1-\mu)$ تمثل الزمن المسخر للحصول على المعارف، بينما β هو مقدار الفعالية(إنتاجية رأس المال البشري في عملية إنتاج المعرفة)، و h تمثل رأس المال البشري الفردي. ومن المعادلة يصبح لدينا: $\frac{\dot{h}}{h} = \beta(1-\mu)$.

- دالة الإنتاج من نوع (**Cobb-Douglas**)، ولها الشكل التالي: $Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta}$.

نموذجي لوكاس وسولو يجتمعان في كثيرا من الخصائص، باعتبار أن رأس المال البشري في نموذج لوكاس يلعب نفس الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في نموذج سولو، غير أن هذا الأخير اعتبر رأس المال البشري ثابتا، بينما لوكاس يرى أن التأهيل الكاف والجيد للأفراد يرفع من نسبة زيادة رأس المال البشري، وبالتالي زيادة النمو، والعكس يحدث في حال إهمال التكوين والتعليم.

وحسب هذا النماذج فإن المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، هي التي تحدد درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول، وعليه فإن السياسة المنتهجة في الدولة هي التي يكون لها الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي من خلال الرفع من وقت التكوين.

يمكن القول أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي وفق نموذج لوكاس مع إدراج رأس المال البشري يتوقف على تعزيز الإنتاجية الهامشية لرأس المال البشري، وهذا يتطلب تطوير رأس المال البشري

---

[8] نشوى محمد عبدربه، **قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على مصر"1990-2018"**، مجلة الدراسات الجارية المعاصرة، العدد 08(2019)، ص538.

من خلال تطوير مهارات العمال، كما يتوقف ذلك على السياسات الاقتصادية المنتهجه، والتي لها دور فعال في تحفيز النمو الاقتصادي، وذلك بتطوير رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب

III. نموذج بارو وتراكم رأس المال العام(Baroo1991)[8]:

لاواضع هذا النموذج هو"روبرت بارو" سنة 1991 في مقال نشر بعنوان **(Economic Growth in a Cross Section of Countries)**، ويعد من أبرز النماذج التي أعطت للحكومة دورا كبيرا في النمو الاقتصادي، حيث يقوم نموذج بارو على فكرة أساسية وهي وجود رابطة بين رأس المال العام والنمو، فقد افترض بارو أن النفقات على البنى الأساسية تزيد من إنتاجية رأس المال الخاص الذي من خلاله تزداد إنتاجية الاقتصاد ككل.

عرض نموذج بارو: تعتبر النشاطات الحكومية مصدرا للنمو الداخلي، وقد اعتمد على دالة الانتاج من نوع كوب دوغلاس لصياغة دالة إنتاج إذ يفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل:

$$y_i = A_i k_i^{\alpha} l_i^{1-\alpha} G_i^{1-\alpha} \text{ ..... } 1; \quad (0 < \alpha < 1)$$

حيث: Y_iتمثل الإنتاج، K_i تمثل رأس المال الخاص، L_i تمثل اليد العاملة للمؤسسة (i)، G النفقات العمومية الكلية للدولة على البنى التحتية، A ثابت يعبر عن مستوى التقدم التكنولوجي.

على المستوى التجميعي(جميع المؤسسات متماثلة) تأخذ الدالة الشكل التالي:

$$Y = AK^{\alpha} L^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \text{ ..... } 2$$

يظهر من الدالة السابقة أن:

- المردودية الحدية لرأس المال متناقصة.
- ثبات عوائد عوامل الإنتاج الخاصة K وL .

[8] الوليد قسوم ميساوي، **مرجع سابق**، ص72.

- يسمح رأس المال العام بتحقيق وفرات خارجية إيجابية.

مما سبق يتبين أن معدل النمو الثابت يرتبط إيجابا بالحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج.

يعتمد النموذج على تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات[8]:

$$Y = C + I + G \Rightarrow Y = C + (\dot{K} + \delta K) + G \cdots\cdots\cdots 3$$

حيث أن: I : الاستثمار، C : الاستهلاك، G : الإنفاق الحكومي.

وبما أن الضرائب النفقات(G) ممولة من الضرائب $T = G = \tau Y$

فإن شرط التوازن يكتب كما يلي:

$$Y = (1 - s)(1 - \tau)Y + (\dot{K} + \delta K) + \tau Y \Rightarrow Y - (1 - s)(1 - \tau)Y - \tau Y = \dot{K} + \delta K \Rightarrow s(1 - \tau)Y = \dot{K} + \delta K \cdots\cdots\cdots 4$$

حيث تعطى معادلتي الدخل المتاح(Y_d) والاستهلاك(C) تعطيان كما يلي:

$$Y_d = (1 - \tau)Y \; ; C = (1 - s)Y_d$$

وبالتعويض في المعادلة(2) نتحصل على:

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}(\tau Y)^{1-\alpha} = \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}KL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdots\cdots\cdots 5$$

وبالعودة للمعادلة(4) نحصل على:

$$s(1 - \tau)(\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}KL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}) = \dot{K} + \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K}$$

$$= s(1 - \tau)(\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}KL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}) + \frac{\delta K}{K} \cdots\cdots\cdots 6$$

وبذلك يكون أفضل معدل ضريبة يعظم النمو الاقتصادي هو:

$$\tau^* = 1 - \alpha$$

[8] الوليد قسوم ميساوي، **مرجع سابق** ، ص73.

خلاصة الفصل الأول:

حظي النمو الاقتصادي باهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين باعتباره مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي لكل بلد، وهو ما أضفى إلى العديد من النظريات والنماذج للنمو الاقتصادي، والتي تسعى إلى تفسير هذه الظاهرة، وتبيان مختلف أنواعها وخصائصها ومقوماتها وكذا محدداتها، وأيضا كيفية قياسها.

وقد حاولت مختلف النظريات و النماذج تفسيرعملية النمو بدأ من المدرسة الكلاسكية التي اعتمدت بشكل أساسي على التراكم الرأس المالي، والذي اعتبرته مفتاح التقدم والسبب لرئيسي للنمو، ثم جاءت افكار كينز والتي تعتبر امتدادا للفكر الكلاسيكي وانتقادا له في نفس الوقت فقد نادى بضرورة حرية الاقتصاد على الرغم من ايمانه بضرورة وجود اجهزة تنظم العملية الاقتصادية ، ويعد نموذج (هارود_دومار) أشهر نماذج الكينزيين، اذ يعتبر هذا النموذج كل من الادخار ورأس المال اساس لعملية النمو الاقتصادي، ثم جاءت النظرية النيوكلاسيكية، حيث يرى سولو ان التوازن يحدث عندما يتساوى معدل النمو المرغوب مع معدل النمو الطبيعي، ويقوم نموذج سولو على ثلاثة عناصر اساسية وهي: رأس المال ، قوة العمل والتقدم التكنولوجي، وحسب رومر المحسوب على النظرية الداخلية للنمو الاقتصادي فإن معدل النمو في دولة ما يتزايد إذا ارتفع معدل الادخار مع إرتفاع انتاجية المعرفة المتراكمة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري

للإنفاق العام

ومؤشر التضخم

تمهيد:

لقد ارتبط الفكر الاقتصادي في كثير من الدراسات والأبحاث بمسألة الإنفاق العام كأهم أدوات السياسة المالية والاقتصادية، وقد برزت أهميته أكثر بعد تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية في ظل الفكر الكينزي الذي انتشر بعد أزمة الكساد التي سادت العالم1929، وأصبح الإنفاق العام أحد المتغيرات المؤثرة وبشكل أساسي على متغيرات الاقتصاد الكلي كالتضخم هذا الأخير بدوره أخذ نصيبا من الدراسة لدى الأكاديميين خاصة حول آثاره الاقتصادية باعتباره أحد أهم المؤشرات الداخلية في الاقتصاد.

إن الوقوف على الوضعية الاقتصادية لبلد ما يتطلب منا دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي بلا شك من أهمها الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والتضخم بالإضافة إلى البطالة.

سنحاول في هذا الفصل دراسة الجوانب النظرية لكل من الإنفاق العام والتضخم وعلاقة كل منهما بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العامة

إن مفهوم النفقات العامة وأدوارها تطورت بتطور مفهوم ودور الدولة خاصة بعد تحولها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ثم إلى دولة منتجة، وما رافق ذلك من تطور لأهداف هذه الدولة، وعليه فإنه من الملائم توضيح بعض الجوانب الأساسية والنظرية للنفقات العمومية في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية النفقة العامة

تمثل النفقات العامة أحد أهم العناصر التي تعكس قوة أو هشاشة أي اقتصاد، وقد ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة خاصة مع تعاظم دور الدولة وتوسع نشاطها.

I. مفهوم النفقة العامة وعناصرها

- **تعريف النفقة العامة**

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالإنفاق العام لكن كلها تصب في مفهوم واحد.

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يصدر عن الذمة المالية للدولة يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام)[41]، وتعرف أيضا بأنها(عبارة عن مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام)[42]، أجمعت الدراسات على أن النفقة العامة عبارة عن مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام .

---

[41] سعود جايد مشكور العامري، عقيل حميد جابر الحلو، **مرجع سابق، ص25.**

[42] عادل احمد حشيش، **اساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار النهضة للطباعة والنشر بيروت (1992)، ص63

عناصر النفقة العامة

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن للنفقات ثلاثة عناصر وهي:

- **<u>النفقة العامة هي مبلغ نقدي (سيولة)</u>:**

المعروف أن النقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق العام عكس العصور القديمة حيث كانت المقايضة وسيلة للدفع، ولأن معظم المبادلات والمعاملات تعتمد على استخدام النقود كأداة للإنفاق وجب أن تتم النفقة العامة بالصورة النقدية، وأي وسيلة تستخدمها الدولة في إنفاقها غير النقود لا تعد نفقة عامة كاستعمال سيارات الخواص من طرف الدولة مقابل الحصول على البنزين لا يعد نفقة عامة (حالة الحرب).

إن (استخدام الدولة للنقود في الإنفاق يسهل ما يقتضيه النظام المالي الحديث من تقرير مبدأ الرقابة بصوره المتعددة على النفقات العامة ضمانا لحسن استخدامها بناء على الضوابط والقواعد المحققة لصالح الأفراد العامة)[43].

- **النفقة العامة تقوم بها الدولة أو من يمثلها:**

يقصد بالعام الهيئات العامة الموجودة بالدولة التي تتمتع بالشخصية المعنوية كالوزارات والمجالس البلدية والولائية وغيرها ...

النفقة العامة يجب أن تصدر من شخص معنوي عام، ولكن هل يمكن اعتبار ما يقدمه شخص طبيعي لإقامة مدرسة أو مستشفى عام من قبيل الإنفاق العام؟

في هذا الصدد نجد معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة:

<u>المعيار القانوني(العضوي)</u>: اعتمد التقليديون هذا المعيار الذي مفاده أن النفقة تعد عامة إذا كانت صادرة من شخص عام مثل الدولة والهيئات العامة والجماعات المحلية (يرى التقليديون أن النفقة

[43] عادل احمد حشيش، **نفس المرجع**، ص63.

تستمد حقها من الطبيعة القانونية للشخص الذي يقوم بالإنفاق وعلى ذلك فالطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق هي التي تحدد طبيعة النفقة، ويعتبر هذا المعيار نفقات عامة تلك التي تصدر عن أشخاص القانون العام)[44]، لكن ومع تطور دور الدولة وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة وتفويض بعض المصالح العامة للأفراد الخواص أصبح هذا المعيار لا يلبي الغرض منه، وعلى هذا أساس ظهر معيار آخر للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة.

المعيار الوظيفي: يقوم هذا المعيار بالأساس على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وعليه تعد نفقة عامة تلك التي تدفعها الدولة بصفتها السيادية، أما ما تدفعه الدولة في نشاط مشابه لنشاط الأفراد فإن ذلك يعد نفقة خاصة (النفقات التي تدفعها الدولة وهي بصدد ممارسة نشاط اقتصادي مماثل لذلك الذي يمارسه الأفراد كقيامها بالمشروعات الإنتاجية فقد عدها الفقه وبخاصة في فرنسا نفقات خاصة وليست عامة)[45].

- **النفقة العامة تحقق النفع العام:**

يجب أن تهدف النفقة العامة إلى تحقيق منفعة عامة وفق مبدأ العدالة و المساواة بين المواطنين، لأن تساوي الأفراد في تحمل الأعباء العامة(الضرائب) يفرض أن يكونوا متساوين بالانتفاع بالنفقات العامة للدولة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هدف المنفعة العامة يشمل النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، كتوجيه الدولة لبعض النفقات العامة التحويلية إلى بعض القطاعات الاقتصادية لدعمها أو لرفع مستوى المعيشة لبعض الطبقات في المجتمع من أصحاب الدخول المحدودة (الإنفاق العام قد يكون بهدف تحسين في توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء مثل تقديم بعض الإعانات العينية كالدعم العيني

---

[44]خالد سعد زغلول، حلمي ابراهيم الحمود، **مرجع سابق**، ص45.

[45]طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، منشورات دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل العراق، بدون سنة، ص19.

والخدمات الصحية وخدمات التعليم والإعانات النقدية التي توزع على بعض الفئات المحتاجة والإنفاق بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من مشكلة البطالة من خلال إعانات البطالة وإعانات التدريب التحويلي لبعض العمال والموظفين، وقد يكون الهدف من الإنفاق العام إنشاء مناطق عمرانية جديدة وتحقيق التنمية الإقليمية وتحقيق المد الحضاري من خلال المجمعات العمرانية الجديدة، وجميع تلك الأهداف وغيرها والتي يتقرر في نطاقها الإنفاق العام، سوف ينجم عن تحقيقها منفعة عامة)[46]، على أن تقدير الدولة للحاجة العامة التي تسعى النفقة العامة لتحقيقها يعود للسلطة التقديرية للسلطة السياسية داخل الدولة ولضمان توجيه النفقات العامة لتحقيق النفع العام وضعت ضوابط منها[47]:

- مساءلة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق العام من قبل السلطة التشريعية وهو ما يطلق عليها الرقابة البرلمانية.
- الرقابة من قبل هيئات مستقلة للتأكد من سلامة استخدام النفقات العامة للأغراض التي خصصت من أجلها.
- التأكد من اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة العامة.

II. تقسيمات النفقات العامة وضوابطها:

اكتسى موضوع تقسيم النفقات العامة أهمية بالغة عند علماء المالية، خاصة مع تطور الدولة وتحولها إلى دولة منتجة ومن أهم هذه التقسيمات:

❖ **التقسيمات العلمية:** يمكن تقسيم النفقات العامة من خلال ثلاثة معايير، حسب دوريتها، ووظيفتها، والغرض منها.

---

[46] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص176.

[47]. سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، **مرجع سابق**، ص27.

✓ **من حيث دوريتها:**

- **نفقات دورية (عادية):** (هي النفقات التي تتصف بالدورية وتتكرر سنويا وبصفة دورية كمرتبات الموظفين ونفقات صيانة الأملاك العامة، ولا يعني ذلك أن قيمة هذه النفقات لا تتغير من سنة لأخرى بل يجوز أن يختلف مقدارها)[48]، هذا النوع من النفقات يتكرر نوعها بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية العامة للدولة كمرتبات الموظفين وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العمومية ونفقات تحصيل الضرائب...
- **نفقات غير دورية (غير عادية):** تتمثل في (النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الميزانية بل تدعو الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة وقد تتكرر في نفس السنة لأسباب استثنائية كنفقات مكافحة وباء طارئ)[49]، هذا النوع من النفقات لا يتكرر كل سنة ولا يندرج في الميزانية العامة إلا في ظروف معينة كنفقات الأزمات والكوارث

و الحروب ..الخ.

ويمكن التمييز بين النفقات العادية وغير العادية بمعايير هي[50]:

1) معيار الانتظام والدورية التي أشرنا إليها سابقاً.
2) معيار المدة: إذا كانت النفقات تستوعب بكامل قيمتها في الأموال والسلع والخدمات خلال الفترة المالية التي أنفقت خلالها فتعد نفقات عادية، أما النفقات غير العادية فهي تلك التي تتعدى الفترة المالية التي أنفقت خلالها.

---

[48] محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، مطبعة نهضة مصر (2014)، ص31.

[49] عادل احمد حشيش، **مرجع سابق**، ص70.

[50] **سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، مرجع سابق**، ص34

3) معيار توليد الدخل حيث إذا كانت النفقات العامة تعطي دخلاً فهي نفقات غير عادية، وإذا لم تعط دخلاً فهي نفقات عادية.

4) معيار المساهمة في تكوين رؤوس الأموال العينية ويطلق عليها النفقات التجارية أو التسييرية أي لتسيير المرافق العامة للدولة أما النفقات غير العادية فهي التي تسهم في تكوين رؤوس الأموال العينية.

✓ **من حيث وظيفتها:** حسب هذا التقسيم يتم التمييز بين النفقات العامة وفقا لتأثيرها على الدخل الوطني والقدرة الشرائية، وتتمثل في:

- **نفقات حقيقية:** يقصد بها (تلك التي يترتب على دفعها حصول الدولة على مقابل بشكل سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالرواتب وأثمان مشتريات الدولة اللازمة لتسيير المرافق العامة والنفقات الاستثمارية)[51]، وهذه النفقات تنفقها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات ويكون من نتائجها حصول الدولة على مقابل إنفاق (عمل – خدمة – سلعة).

- **النفقات الاستهلاكية (استغلالية، جارية):** وهي كل ما تنفقه الدولة من أجل الحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات لضمان سير إدارة معينة أو أداء أو تشغيل وحدة إنتاجية وإدارة مرافقها العامة، وهذا النوع من النفقات لا يسهم في زيادة تكوين رأس المال ولكنه يزيد من الناتج الوطني.

[51] سعود جايد مشكور، **عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، (ط2)، دار المناهج للنشر والتوزيع الاردن (2020)**، ص32.

- **النفقات الاستثمارية الرأسمالية:** نفقات تتعلق بالثروة الوطنية، وهي النفقات التي تخصصها الدولة لزيادة تكوين رأس المال حيث ينتج عنها تحسين الأموال العامة وزيادتها ومنها نفقات إنشاء مشاريع الطاقة والبنى التحتية بمختلف أنواعها كنفقات إنشاء الطرق والسكك الحديدية.

- **نفقات تحويلية:** لا يترتب عنها حصول الدولة على مقابل كما أنه لا يترتب عنها زيادة في مستوى الدخل الوطني كالنفقات التي تقوم بنقل جزء من الدخل من جماعة إلى أخرى، فهنا تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل الوطني مثل: بناء جمعية خيرية أو مسجد أو مستشفى أو غيرها من المشاريع التي تنتفع منها الطبقة الفقيرة.

✓ **من حيث الغرض منها:**

حسب هذا التقسيم يتم التمييز بين النفقات العامة وفقا للوظائف التي تقوم بها الدولة حيث (يعتمد هذا التقسيم وفقاً لأهداف النفقة العامة وأغراضها أي بحسب النشاطات المختلفة التي تقوم بها الدولة، إذ يتم تبويب النفقات في مجموعات متجانسة تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة)[52]، وعليه يتم تقسيم النفقات العامة تبعا لما تقوم به الدولة من أنشطة ووظائف عامة وهي:

– **النفقات الاقتصادية:** نفقات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي، وتشمل نفقات الأشغال العمومية بالإضافة إلى ما تقدمه الدولة من إعانات اقتصادية لبعض المشاريع الصناعية والإنتاجية وغيرها من النفقات والتي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية كالطاقة والنقل.

---

[52] سعود جليد مشكور العامري، عقيل حميد جابر الحلو، **مرجع سابق**، ص31.

- **النفقات الإدارية:** تسعى من خلالها الدولة إلى تسيير جهازها الإداري لأداء وظائفها العامة وتشمل أجور ومرتبات الموظفين ومكافآتهم ومعاشاتهم، ونفقات رئيس الدولة، ومكافآت أعضاء المجالس النيابية والمبالغ المخصصة لإعداد وتدريب وتطوير الجهاز الإداري...إلخ.

- **النفقات الاجتماعية:** نفقات تحقق الأهداف الاجتماعية كمساعدة الأسر المحتاجة، التعليم من خلال توفير الصحة، النقل، السكن التأمين الاجتماعي، منح البطالة...إلخ.

-**النفقات العسكرية:** وهي النفقات الخاصة بتوفير الدفاع والأمن الداخلي والخارجي للبلد، بالإضافة إلى النفقات المخصصة لإقامة وبناء مرافق الدفاع والجيش والتسليح وتجهيز القوات المسلحة داخلياً وخارجياً.

❖ **التقسيمات الوضعية:** يعتمد هذا التقسيم على تصنيف النفقات العامة حسب ما جاء في موازنات الدول، ووفق هذا المعيار تقسم النفقات العامة إلى:

1) **التقسيم الاقتصادي:** على هذا الأساس هناك قسمان من النفقات:

- **النفقات الجارية:** نفقات تتكرر سنويا، وبطريقة منتظمة الهدف منها تسيير أعمال الدولة، كمرتبات الموظفين ونفقات الصيانة والإعانات.
- **النفقات الرأسمالية:** الهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية وتكوين رأس مال ثابت، فالدولة تسعى من خلالها إلى تنفيذ المشاريع الاستثمارية كشق الطرق، بناء الموانئ...الخ، وهذا النوع من النفقات ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي.

2) **التقسيم الإداري(حسب الوزارات):** تصنف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدة أبواب حسب الجهة الإدارية أو الوزارة مثل باب مخصص لوزارة الدفاع، وآخر مخصص لوزارة الداخلية وهكذا...

3) **التقسيم الوظيفي:** يعتمد بالأساس على تجميع نفقات عدة وزارات في مجموعة واحدة حسب طبيعة نشاط الدولة ودورها في تحمل مسؤولياتها المنوطة بها، ويدخل في هذا التقسيم: النفقات الاقتصادية، النفقات الاجتماعية، النفقات العسكرية، النفقات الإدارية.

4) **التقسيم بحسب علاقتها باقتصاد السوق**[53]: بالاعتماد على مدى ارتباط النفقة باقتصاد السوق من عدمه، يمكن تقسيم النفقة إلى أربعة أقسام:

- **نفقات مستقلة عن طبيعة النظام الاقتصادي:** نفقات ضرورية للمحافظة على كيان ووجود الدولة واستقرارها مثل النفقات الخاصة بالوظائف الأساسية للدولة.
- **نفقات ضرورية لقيام اقتصاد السوق:** تمثل هذه النفقات جزءا من الإنتاج كنفقات الخدمات الإدارية العامة الضرورية للقيام بالمشروعات الخاصة.
- **نفقات مكملة لاقتصاد السوق:** نفقات مخصصة لإشباع الحاجات العامة كنفقات التعليم والصحة...الخ.

المطلب الثاني: قواعد وضوابط النفقة العامة

الإنفاق العام تحكمه مجموعة من الضوابط والأسس، وهو ما يقتضي من الدولة توجيه سياسة الإنفاق العام وفق مجموعة من المعايير.

I. حدود النفقة العامة:

ليس من المعقول أن يستمر إنفاق الدولة ثابتا في نفس المستوى، لأن حجم النفقات العامة في الدولة يخضع لمجموعة من الاعتبارات والعوامل التي تؤثر في كمية المبالغ التي سيتم إنفاقها بالزيادة أو بالنقصان، وهذه العوامل تختلف من دولة لأخرى نذكر منها:

---

[53] عادل احمد حشيش، **مرجع سابق**، ص ص 68،69

- **العوامل المذهبية (دور الدولة):**

يختلف حجم الإنفاق العام من دولة لأخرى، تبعاً لاختلاف دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فكلما اتسعت وظائف الدولة وتنوعت ازدادت النفقات العامة وتنوعت تبعاً لذلك، وكما تبين في بداية هذا المبحث فإن الإيديولوجية الفكرية التي تتبناها الدولة(فردية أو تدخلية أو اشتراكية) هي التي تحدد ما يعتبر حاجة عامة، وعلى الدولة إشباعه عن طريق الإنفاق العام، وهو ما يؤدي إلى رفع حجم النفقات العامة أو خفضها.

- **العوامل الاقتصادية الخاصة بمستوى النشاط الاقتصادي:**

(أصبح الإنفاق العام من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام في جملته، وعلى ذلك يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الفعلي)[54]، تؤثر الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني على حجم النفقات العامّة تبعا لفترات الرخاء والكساد التي يمر بها اقتصاد أي دولة، حيث وفي الدول الرأسمالية تزداد النفقات في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعلي وتقل في أوقات الرخاء الاقتصادي لتجنّب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود.

[54]عادل احمد حشيش، **مرجع سابق**، ص88

- **العوامل المالية (المقدرة المالية الوطنية):**

يرتبط حجم النفقات العامة بشكل وثيق بحجم الإيرادات العامة باعتبارها الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة، غير أن ذلك يبقى مرتبطا بديمومة الإيراد، في هذا الإطار تمتلك الجزائر نوعين من الموارد:

موارد غير بشرية: موارد غير دائمة (ناضبة) تتمثل في الإيرادات ذات المصادر الطبيعية كالغاز والبترول وبعض المعادن غير أن هذا المورد هو رهين تقلبات أسعار السوق.

موارد بشرية: تمتلك الدولة سلطة السيادة والتي تمنحها امتيازات السلطة العامة وسلطة الأمر والنهي في الحصول على الإيرادات العامة في فرض مختلف صور الإيرادات كالضرائب والرسوم، والاقتراض، والإصدار النقدي الجديد، والتأميم، وتعد الضرائب وسيلة للإيراد تعتمد عليها الدول، لكن دفع الضرائب تحدده عدة عوامل منها:

- **طبيعة الدخل:** (تقيس المقدرة التحملية للدخل على تمويل الضرائب)[55]، فامتلاك الافراد لدخل ثابت، وطبيعة هذا الدخل هي التي تحدد قدرة الأفراد على دفع الضريبة.
- **التهرب الضريبي:** بسبب ضعف تنفيذ القانون الضريبي وشعور الأفراد بغياب العدالة في دفع الضريبة، بالإضافة إلى المعدلات العالية للضرائب المفروضة على المواطنين.

الاقتراض: للحصول على الأموال تلجأ الدولة للاقتراض بأساليب مختلفة منها عرض سندات قانونية قابلة للبيع والشراء، وهذا يتوقف على قدرة الدولة على جلب المستثمرين لشراء هذه السندات.

في الأخير نقول أن قدرة الدولة على الإنفاق تتوقف على وجود مقرضين ووجود دافعي الضرائب ذلك (أن المقدرة المالية للدخل القومي تتحلل في النهاية الى ضرورة التركيز في جانبين هما:

---

[55] سراج وهيبة، **دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية. أ/ قسم العلوم الاقتصادية والقانونية. العدد19، (جانفي2018)، ص91.

- مقدرة الدخل القومي على تحمل العبء الضريبي أو ما يعرف بالمقدرة التكليفية.
- مقدرة الدولة على الاقتراض ممثله بمرافقها ومؤسساتها أو ما يسمى بالمقدرة الاقراضية)[56].

العوامل الاقتصادية (مستوى النشاط الاقتصادي):

كل من حجم الإنفاق العام والنشاط الاقتصادي يؤثر ويتأثر بالآخر، حيث يلعب الإنفاق العام دوراً أساسياً في إحداث التوازن الاقتصادي والتأثير على الوضع الاقتصادي، وكلما ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي أدى ذلك إلى ارتفاع حجم النفقات العامة.

II. ضوابط النفقة العامة:

حتى يحقق الإنفاق آثاره المنشودة من اشباع الحاجات العامة وجب على الوحدات الاقتصادية إحترام بعض المبادئ أو الضوابط عند قيامها بالإنفاق العام.

1/ ضابط المنفعة: يهدف الإنفاق العام بالأساس إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية حيث أنه (إذا لم توجد منافع عامة تعود على المجتمع من إجراء النفقة في مجال معين، فإن تدخل الدولة بالإنفاق لا يجد مبررا له)[57]، لذا وجب على القائم بالنفقة العامة أن يكون الغرض من ذلك دائما هو تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع، فلا يجوز للدولة أن تنفق في الأمور التي لا يرجى منها نفعاً.

2/ قاعدة الاقتصاد في النفقة: يجب على القائمين بالإنفاق العام تخليص النفقة العامة من جميع أشكال التبذير والإسراف، حتى يتحقق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة، ذلك أن التبذير والإسراف فيهما ضياع للمال العام وهو ما يحول دون تحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة ممكنة، كما أن التبذير يعد سببا ومبررا للتهرب من دفع الضرائب في نظر المكلفين بدفعها، لفقدهم الثقة في الإدارة المالية للدولة.

---

[56]سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، **مرجع سابق**، ص.38

[57]عادل احمد حشيش، **مرجع سابق**، ص77

3/قاعد الترخيص: إن تأمين تحقيق المنفعة وضمان سلامة التصرف بالنفقة العامة يتطلب تقنين النشاط المالي للدولة، على أن لا ينفق أي مبلغ من الأموال العامة إلا بإذن سابق من الجهة المختصة وفق قوانين المالية، هذا الإذن قد يختص في منحة البرلمان على النطاق المركزي أو الهيئات المحلية ضمن حدود وفقا للإجراءات التي حددتها الموازنة والقوانين المالية الأخرى)[58]، ولضمان سلامة التصرف بالنفقة العامة لتحقيق أقصى إشباع ممكن يتطلب ثلاثة أشكال من الرقابة:

- **رقابة إدارية:** رقابة سابقة تقوم بها وزارة المالية من خلال استخدام مجموعة من المراقبين والموظفين والمحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، تهدف إلى عدم السماح بصرف أي مبالغ مالم ترد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتمادات المقررة لها.
- **رقابة برلمانية:** تقوم بها السلطة التشريعية بما لها من حق في التدخل عن طريق السؤال والاستجواب والتحقيق وامكانيته في سحب الثقة من الوزير أو الوزارة.
- **رقابة محاسبية مستقلة:** رقابة لاحقة يقوم بها مجلس المحاسبة.

المطلب الثالث: تزايد النفقات العامة وأثارها الاقتصادية

أصبح من المألوف في المالية أن النفقات العامة دائما في ازدياد مستمر من سنة بعد أخرى، خاصة في ظل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، غير أن هذا التدخل لابد أن تترتب عليه آثار تتصل بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

I. ظاهرة الزيادة في النفقات العامة

أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة زيادة الإنفاق العام هو الاقتصادي الألماني فاجنر ففي دراسته حول العلاقة بين نمو الدخل القومي و نمو النفقات العامة استخلص أنه (كلما حقق المجتمع معدلا

[58] الجنابي طاهر، **مرجع سابق**، ص33

معينا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يستتبع باتساع نشاط الدولة، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي)[59]، وتعزى تلك الزيادة الى التطور الحاصل في الدولة وتنامي دورها في النشاط الاقتصادي، كل ذلك أدى إلى نمو التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم تزداد نفقاتها تبعا لذلك.

سنتناول بالدراسة أسباب ازدياد النفقات العامة من الناحية الحقيقية ومن الناحية الظاهرية.

1) الأسباب الحقيقة لتزايد الإنفاق العام:

هي الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة والتي يترتب عنها زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد (زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف بنسبة ما)[60]، ويمكن إرجاع هذه الأسباب الى:

اولا: تنامي دور الدولة: والذي يرجع الى

- ✓ **أسباب إقتصادية:**

زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع وتخصيص الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تتطلب مواد أولية ضرورية لحصول التنمية المرجوة، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

- ✓ **أسباب اجتماعية:**

إن الزيادة في عدد السكان يؤدي حتما إلى الزيادة في الإنفاق العام نتيجة لاتساع خدمات الدولة، خاصة ما يتعلق بتعزيز الادماج الاجتماعي للفئة الأكثر تهميشا، من خلال توفير النفاذ المستدام إلى سوق العمل بالإضافة إلى الصحة، التعليم، النقل، الأمن....إلخ.

---

[59] محمد خير العكام، **المالية العامة**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية (2018)، ص62.

[60] عادل احمد حشيش، **مرجع سابق**، ص100.

كما أن زيادة الوعي الاجتماعي للأفراد ومطالبتهم بحقوقهم كالتأمين ضد البطالة والشيخوخة ومعاشات التقاعد وغيرها من المطالب كل ذلك أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

- ✓ **أسباب إدارية:** إن نمو وظائف الدولة يرافقه بالضرورة توسع في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة إلى التطوير والتحديث والتدريب، وهذا لتوفير جودة الخدمات للمواطنين وتحسين تنافسية الدولة، وطبعا يتطلب هذا الرفع من حجم الإنفاق العام.
- ✓ **أسباب مالية:** بسبب توسع الحكومات في الإنفاق العام في حالة وجود فائض في الإيراد العام، وزيادة الاقتراض لرفع إرادات الدولة، خاصة في الوقت الحاضر (بسبب تقدم الأساليب الفنية لإصدار القروض العامة كالاكتتاب بالسندات مما جعل الدولة تستطيع بسهولة اللجوء إلى القروض العامة ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الحال إلى زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة)[61].
- ✓ **أسباب سياسية:** التحولات الديمقراطية وتعدد الأحزاب بالإضافة إلى زيادة التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في النشاطات الدولية وأيضا المنح والمساعدات المادية المقدمة للدول الأجنبية، كلها أسباب تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

ثانيا: الحروب:

دخول الدول في الحروب يعد من الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة نظرا لما تتطلبه من أموال لتحضيرها والقيام بها، بالإضافة إلى ما تلحقه الحرب من دمار بالموجودات الرأسمالية كالمباني والمستشفيات والمدارس والطرق والجسور وغيرها، كل ذلك يرفع من حجم النفقات العامة في الدول بسبب تكلفة إعادة البناء، ناهيك عن تعويض منكوبي الحرب.

---

[61] سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، **مرجع سابق**، ص43.

2) <u>الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:</u>

يقصد بالأسباب الظاهرية لزيادة الأنفاق العام كل سبب يترتب عنه زيادة رقم الإنفاق دون أن يقابله زيادة فعلية في حجم الخدمات المقدمة، وتتمثل في:

- **انخفاض قيمة النقود:** إن انهيار قدرة النقود على شراء السلع والخدمات يجبر الدولة بزيادة عدد الوحدات النقدية التي تقوم بإنفاقها لكي تحصل على نفس الحجم من السلع والخدمات.
- **تغيير أساليب المحاسبة المالية[62]:**

إن لطرق المحاسبة الحكومية أثرها على رقم الإنفاق العام بالميزانية فالإنتقال من طريقة الميزانية الصافية التي كانت تعتمد في كثير من الدول والتي تعني بمقتضاها اقتطاع نفقات بعض الإدارات والمصالح مباشرة من إيراداتها وقيد الصافي بالميزانية والانتقال إلى طريقة الميزانية الاجمالية والتي مقتضاها قيد جميع النفقات والإيرادات بالميزانية دون تخصيص، تطبيقاً لمبدأ شمولية الموازنة والذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق العام بالميزانية دون أن يقابل ذلك زيادة حقيقية فيه نتيجة لتسجيل نفقات عامة قائمة لم تكن تسجل من قبل، كما يؤدي ضم بعض النفقات العامة الواردة في ميزانيات مستقلة وملحقة إلى الميزانية العامة إلى تضخيم حجم الإنفاق العام على غير الواقع كما أن تأميم بعض المنشآت الخاصة تؤدي إلى إدخال نفقات في ميزانية الدولة وبالتالي يؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق العام وهذه الزيادة ليست سوى زيادة ظاهرية.

- **إتساع المساحة الإقليمية للدولة:**

إرتفاع عدد السكان أو الزيادة في مساحة إقليم الدولة يتطلب تخصيص نفقات جديدة له، غير أن هذه الزيادة لا تعتبر حقيقية لأنها لا تنعكس إيجابا على الخدمات العامة، ولا على نصيب الفرد من النفقات العامة.

---

[62] سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، **مرجع سابق**، ص38.

II. أثر الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية

النفقات العامة هي أداة مالية مهمة تستخدمها الدولة لتأدية وظائف معينة ولبلوغ غايات محددة، ولاشك أن استخدام هذه الأداة سيترتب عنه آثار اجتماعية وأخرى اقتصادية.

1/ أثر الانفاق العام على مستوى الإنتاج:

(يؤثر الإنفاق العام بشكل مباشر في الناتج ويؤدي لزيادة الناتج، وتكون الزيادة مقترنة بنسبة المضاعف الذي يحدد كمية الزيادة في الإنتاج وحالة العرض والطلب، فكلما كانت مرونة العرض كبيرة، كلما أدى ذلك لأثار ايجابية للإنفاق العام)[63]، وتؤثر النفقات العامة في الإنتاج حسب الحالة الاقتصادية السائدة في البلد وحسب طبيعة الإنفاق العام.

- **حسب الحالة الاقتصادية السائدة:**

يكون للزيادة في الإنفاق العام أثر إيجابي على الإنتاج في حالة عدم الوصول إلى التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام في مختلف المشاريع الاقتصادية أو تقديم إعانات و مساعدات نقدية سيزيد من مستوى دخل الأفراد وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد الإنتاجية، بينما الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل يتطلب خفض الإنفاق العام لتحقيق التوازن لأن الجهاز الإنتاجي عاجز عن زيادة الإنتاج، وبالتالي عدم قدرته على مواجهة الطلب الكلي الناتج عن الزيادة في الإنفاق العام مما يولد ضغوط تضخمية.

- **حسب طبيعة الإنفاق العام:**

- **في حالة النفقات الاستثمارية:** تؤدي النفقات الاستثمارية إلى تكوين أموال عينية أي رأس مال مادي كالمصانع وشق الطرق وغيرها، وهو ما يزيد من القدرة الإنتاجية في مختلف المجالات وبالتالي المساهمة في زيادة الإنتاج الوطني.

---

[63] محمد زنبوعة، علي كنعان، **المالية العامة** منشورات الجامعة الافتراضية السورية (2020)، ص55.

- **في حالة النفقات الاستهلاكية:** يقصد بالنفقات الاستهلاكية العامة المبالغ التي تنفقها الدولة لإشباع حاجات عامة والمتمثلة في الخدمات الصحية، التعليمية، الثقافية، خدمات الدفاع، الأمن والعدالة، وهي تسعى من وراء ذلك لتحقيق السير الحسن لمرافقها العامة، وهذا كفيل بتحسين قدرة الأفراد وزيادة رغبتهم في العمل والإنتاج، مع العلم أن هناك (جزءا من النفقات الاستهلاكية وهو جزء ليس باليسير وإن كان يدعى نفقات استهلاكية، فهو في الواقع نفقات استثمارية تزيد من طاقات الإنتاج في المستقبل وبالتالي تزيد من معدل النمو الاقتصادي، بالرغم من أن تأثيرها على الناتج في المدى القصير هو غير ملموس، فالإنفاق على التعليم مثلا من شأنه أن يمد الاقتصاد بإطارات فنية تضمن له التقدم التكنولوجي الذي يعد العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إمداده باليد العاملة الخبيرة واللازمة في مجال التطبيق في اقتصاد هدفه أو يسعى للاستفادة الكاملة من نتاج التقدم التكنولوجي)[64].

2/ أثر الإنفاق العام في توزيع الدخل الوطني:

تسعى كثير من الدول لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، من خلال إعادة توزيع الدخل عن طريق منح إعانات نقدية و عينية للطبقات الفقيرة لتحسين مستوياتهم المعيشية وتقديم خدمات اجتماعية من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتوفير نفقاتهم التي لا يمكن الاستغناء عنها بطرق مستدامة تصون كرامته، بالإضافة إلى ما تنفقه الدولة من نفقات عامة أو إعانات تمنحها لبعض المشاريع أو القطاعات ينتج عنها إعادة توزيع الدخل لهذه الأنشطة، لابد من الإشارة إلى أن (أثر الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي لا يقتصر على طبيعة المنفعة العامة، بل أيضاً

[64]علي مكيد، **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد4، العدد6، (2014)، ص122.

على مصدر تمويل هذه المنفعة، ففي حال اعتمدت الدولة في تمويل نفقاتها على إيراداتها من الضرائب التصاعدية التي تصيب الدخول المرتفعة سيعمل أثر الإنفاق العام على تقليل التفاوت بين دخول الطبقات دون إحداث زيادة في الأسعار مع الأخذ بعين الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي، أما إذا كانت الدولة التي تعتمد في تمويل نفقاتها من خلال الضرائب على الدخول المتوسطة والفقيرة فهنا أثر الإنفاق العام سينصرف لزيادة التفاوت في الدخول بين مختلف الطبقات وسيسبب زيادة في الأسعار وضغوطاً تضخمية في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل في الاقتصاد القومي) [65].

3/ أثر الإنفاق العام على مستوى الأسعار:

إن تذبذب مستوى الأسعار يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة، لذا فإن المحافظة على استقرار مستوى الأسعار هدف تسعى اليه كل الدول، و يظهر أثر الإنفاق العام على مستوى الأسعار من خلال تأثيره على مستوى العرض والطلب على السلع والخدمات، ففي حالة الكساد تعمد الدولة إلى زيادة الإنفاق العام لتحافظ على عدم إنهيار الأسعار وضمان سير العمل، بينما في حالات التضخم تستخدم الدولة أدوات السياسة المالية لخفض التضخم، من خلال زيادة الضرائب والذي ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتنخفض الأسعار ويتراجع التضخم، كما تقوم الحكومة بخفض حجم الإنفاق خاصةً الإنفاق الاستهلاكي الذي سيؤدي بدوره إلى خفض الطلب ومن ثم تراجع معدل التضخم، بالإضافة إلى دعم المشاريع الإنتاجية لإنتاج السلع و الخدمات الضرورية الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية الحصول على هذه المواد بأسعار معقولة.

---

[65] علي كنعان، عدنان غانم، رشا يحي إبراهيم، **دور السياسة المالية في توزيع واعادة توزيع الدخل القومي في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33)، العدد4 (2011)، ص229.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم

يعد التضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه كثيرا من اقتصاديات العالم وتسعى لمعالجته، لما له من تبعات وأثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

المطلب الأول: ماهية التضخم

يعد التضخم مشكلة صعبة لها أسبابها وعواقبها، يسعى صناع السياسة للحد منها والتغلب عليها

I. مفهوم التضخم وانواعه

مفهوم التضخم

تناولت العديد من الكتابات ظاهرة التضخم، وتعددت معها تعاريف الظاهرة في الفكر الاقتصادي، فهناك من يهتم بمسببات الظاهرة ويعتبر التضخم ظاهرة نقدية كما عند Goulborn الذي يعرف التضخم (بأنه قدر كبير من النقود تطارد قليلا من السلع)[66]، وهناك من اعتمد في تعريفه للظاهرة على مظهر التضخم، حيث يعرف Ackly التضخم على أنه (الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار)[67]، وهو (الارتفاع المستمر والملموس في المستويات العامة للأسعار خلال فترة معينة من الزمن)[68]، يتبين مما سبق ان حصول التضخم يتطلب توفر شرطين:

---

[66] سعود جايد مشكور العامري، محمد حسن رشم العتابي، **المعالجات المحاسبية للتضخم الاقتصادي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1 (2020)، ص13.

[67] محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة الطائف (2014)، ص287.

[68] سعود جايد مشكور العامري، محمد حسن رشم العتابي، **نفس المرجع**، ص14.

- ✓ **أن يكون الارتفاع مستمر في الأسعار ويأخذ فترة زمنية طويلة:** لا نكون أمام تضخم اذا كان الارتفاع في الأسعار مؤقتا لأي سبب من الأسباب ك: سوء الأحوال الجوية الذي يؤثر على المحاصيل الزراعية، الاضرابات العمالية وغيرها، وما يؤخذ على هذا الشرط:
  - ماذا لو كان السبب وراء ارتفاع الاسعار هو جودة المنتوج هنا أمام نفس الكمية من السلع المنتجة ولكن بجودة عالية.
  - لم يحدد طول الفترة الزمنية التي تستمر فيها أسعار السلع مرتفعة.
  - لم يحدد معدل ارتفاع الأسعار الذي يسبب تضخما.
- ✓ **أن يكون الارتفاع في المستوى العام الأسعار:** لابد أن يمس الارتفاع معظم أو كل السلع، ولكن ماذا لو أن الارتفاع مس (أسعار السلع الأساسية أو السلع التي تمثل النمط العادي لاستهلاك الأسر متوسطة الدخل)[69]، كما يمكن تعريف التضخم بأنه[70]: ظاهرة نقدية بحتة ناتجة عن العلاقة بين كمية النقود كسبب والأسعار كنتيجة، غير أن أسبابها وخصائصها تختلف باختلاف طبيعة اقتصاد كل بلد.

يمكن القول أن التضخم هو معاناة الاقتصاد من الارتفاع الكلي والمستمر للأسعار لفترات طويلة، وهذا الارتفاع ناتج عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض، مما يترتب عنه انخفاض القيمة الشرائية للنقود ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للأفراد، وبالتالي لا يتحقق التضخم إلا إذا كان:

---

[69]أحمد محمد أحمد مندور، **مرجع سابق**، ص286.

[70]حمادي خديجة، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، دراسة قياسية اقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع الاقتصاد الكمي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (2008-2009)، ص ص4،3.

- **إرتفاع مستمر للأسعار**: أي لا يكون هذا الارتفاع وقتيا، بحيث يكون الارتفاع في الأسعار في كل مكان ومستمرا لسنوات متتالية.
- **أن يكون هذا الارتفاع ذاتيا**: بمعنى أن لا يكون الارتفاع ناتجا عن ظرف طارئ مثل الكوارث الطبيعية لأسباب موسمية (فترة الأعياد) أو أسباب مناخية (كالجفاف الذي يقلل المعروض من المحصول الزراعي ويرفع الأسعار) .
- **الطلب على السلع والخدمات أكبر مما هو معروض منها**: زيادة الطلب على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في إنتاج السلع والخدمات التي تلبي ما زاد من الطلب.

أنواع التضخم[71]

حسب المصادر والعوامل المختلفة المنشأة للتضخم يمكن تمييز الأنواع التالية:

1. من حيث الحدة (معدل التضخم):

- **التضخم الجامح(العنيف)**: يعتبر هذا النوع أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد، لما يخلفه من أضرار بالاقتصاد الوطني، ويتميز بارتفاع شديد جدا في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية قصيرة جدا والتي يصاحبها سرعة تداول النقود في السوق، مما يترتب عنه انهيار في قيمة العملة، في هذا النوع من التضخم يتم طبع المزيد من الأوراق النقدية بكميات كبيرة جدا تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي للبلد، وكنتيجة حتمية لذلك تشهد الأسعار إرتفاعا مذهلا مؤديا إلى إنخفاض مستمر لقيمة العملة الوطنية وانهيارها(المانيا1923).

---

[71] شوقي احمد دنيا، **النقود والتضخم**، ط1، دار الفكر الجامعي (الاسكندرية) (2017)، ص ص190، 191.

*تتميز السوق السوداء بوجود السلع المفقودة ولكن بأسعار مرتفعة.

**يترتب عن ثتبيت السعر من طرف الدولة تحايل المنتجين من خلال انتاج سلع وتقديم خدمات أقل جودة.

- **التضخم الزاحف:** وهو أقل أنواع التضخم خطورة على الاقتصاد الوطني، ويتميز بارتفاع بطيء في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة والذي يترتب عنه انخفاض في قيمة العملة مع مرور الزمن.

2. من حيث الظهور أو الكمون:

- **التضخم المكبوت (الكامن أو المقيد):** هو تضخم خفي ومستتر، لا يظهر فيه ارتفاع الأسعار بسبب تدخل الدولة في تثبيت أسعار السلع والخدمات بصفة إدارية، ومن نتائج ذلك إختفاء بعض السلع وظهور ما يسمى بالسوق السوداء* وانخفاض جودة المنتوج**.
- **التضخم الظاهر (الطليق):** هو تضخم صريح وجلي يظهر أثره بشكل مباشر في المستوى العام للأسعار، وهنا لا يكون للحكومة أي دور في عملية تسعير السلع والخدمات، ويترتب على ذلك ارتفاع في الأجور وغيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة، مما يؤدي إلى ارتفاع المداخيل بصفة عامة.

3. من حيث المصدر:

✓ **المصدر الجغرافي:**

- **التضخم المحلي:** ينشأ أساسا من عوامل داخلية.
- **التضخم المستورد:** هو التضخم الذي يعود إلى عوامل خارجية، تعاني منه بصفة أساسية الدول النامية نتيجة اعتمادها على الاستيراد من دول أخرى، أما من خلال منتجات مستوردة نهائية أو استيراد مكونات الإنتاج, فإذا كان اقتصاد هذه الدول يعتمد على منتجات استهلاكية مستوردة فإن ارتفاع هذه المنتجات في بلد المنشأ حتما سيؤدي الى ارتفاع أسعار هذا المنتج في السوق المحلي(البلد المستورد)، أما بالنسبة للصناعة المحلية التي تعتمد على مكونات مستوردة فإن ارتفاع أسعار هذه المكونات بدرجة كبيرة يضغط على سعر المنتج المحلي الذي يعتمد بصفة أساسية على الخامات المستوردة، وهذا سبب

كاف لحدوث التضخم في الاقتصاد المحلي، ليس بسبب عوامل داخلية وانما نتيجة اعتماد الدولة على الواردات من دولة أخرى، وهو شأن الدول النامية التي تعتمد على الدول المتقدمة في استيراد كثير من السلع والخدمات، ويمكن حساب نسبة التضخم المستورد وفق العلاقة التالية: $\epsilon = \frac{E*P*}{P}$

حيث E تعبر عن سعر الصرف الاسمي، P^* تعبر عن المستوى العام في البلد الأجنبي، P تعبر عن المستوى العام للأسعار في البلد المحلي.

✓ **المصدر الموضوعي:**

- **تضخم الطلب:** ناتج عن اختلال التوازن في السوق بسبب أن الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي المتاح، مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي أن السبب الرئيس وراء هذا النوع من التضخم هو عدم قدرة الإنتاج على مسايرة الزيادة في حجم الطلب الكلي.
- **تضخم التكاليف:** يقصد بالتكاليف هنا تكلفة الإنتاج والتي تعكس الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المنتجة، فارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات، كزيادة الأجور بمعدل أعلى من زيادة إنتاجية العمال، وارتفاع تكاليف الخامات بصفة مستمرة، حتما سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام في الأسعار.
- **التضخم الهيكلي:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون هناك اختلال في هيكل وبنيان أي اقتصاد نتيجة عوامل داخلية أو خارجية (هو التضخم الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي، وبالقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي)[72].

[72] خليفي عيسى، **التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الاسلامي**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان (2010)، ص133.

II. قياس التضخم

هناك عدة مؤشرات لقياس التضخم كمؤشر سعر المستهلك ومؤشر سعر المنتجين بالإضافة إلى مقياس التضخم المركزي ومقياس مخفض الناتج المحلي الاجمالي.

1. مؤشر سعر المستهلك:

يعد هذا المؤشر من أشهر طرق القياس وأكثرها شيوعا واستخداما يعتمد بالأساس على قياس حركة أسعار سلة من السلع والخدمات خلال الزمن، فهو يمثل الأسعار الموزونة على متوسط السلع الاستهلاكية لأي مجتمع حيث يحسب بناء على التغيرات من سنة لأخرى تبعا لسنة الاساس.

$$\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك} = \frac{\text{أسعار السنة الجارية} \times \text{سلة السلع في سنة الأساس}}{\text{أسعار سنة الأساس} \times \text{سلة السلع في سنة الأساس}} \times 100$$

حيث سلة السلع تشمل وحدات معينة من السلع والخدمات والتي يكونها في كل دولة الجهاز الإحصائي المسؤول عن حساب معدل التضخم في هذه الدولة، وتختلف هذه السلة من دولة لأخرى حسب الخدمات المقدمة داخل هذه الدولة وطريقة الوزن التي يحسب بها، بالإضافة إلى العادات والتقاليد والتي تختلف داخل الدولة نفسها بين الريف والمدينة، وهي التي تعكس نمط حياة الاستهلاك داخل المجتمع، غير أن اختلاف نمط الاستهلاك داخل الدولة الواحدة (الريف والمدينة) قد يضطرها إلى إعداد رقمين قياسيين أحدهما خاص بالريف والآخر خاص بالمدن.

2. مقياس مخفض الناتج المحلي الاجمالي:

يختلف عن سابقه (مؤشر سعر المستهلك) في أن هذا المقياس شامل لكل أسعار السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي الاجمالي، فهو يستخدم لقياس التضخم في السلع والخدمات المنتجة محليا ولا يقوم بإدخال السلع المستوردة في حساباته، عكس مؤشر سعر المستهلك الذي يشمل جزء من السلع والخدمات والتي يطلق عليها سلة السلع والخدمات كالغذاء والملبس والمسكن

وغيرها، من جهة أخرى فإن الأوزان المستخدمة والتي تمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين تكون ثابتة، بينما في حالة مخفض الناتج المحلي الاجمالي تكون متغيرة بحسب حجم المنتجات المعنية في الناتج المحلي الاجمالي، ويتم حساب مخفض الناتج المحلي الاجمالي على النحو التالي:

$$\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني} = \frac{\text{أسعار السنة الحالية} \times \text{كمية السلع والخدمات المنتجة في السنة الحالية}}{\text{أسعار سنة الأساس} \times \text{كمية السلع والخدمات المنتجة في السنة الحالية}} \times 100$$

3. مؤشر أسعار المنتجين:

نقيس بها سعر السلة للسلع والخدمات التي يستخدمها المنتجين.

4. مقياس التضخم المركزي(الأساسي):

نقيس به معدلات التضخم باستثناء المنتجات الغذائية والطاقة لأن هذا يتسبب في تعرض أسعار المنتجات لتذبذب شديد في الأجل القصير.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم[73]

التضخم أحد المعضلات الاقتصادية التي تواجه غالبية دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو من أخطر الأزمات التي يواجهها العالم، وقد كان مثار جدل بين العديد من المفكرين الاقتصاديين.

I. النظرية الكلاسيكية المفسرة لظاهرة التضخم

يُفسر ارتفاع الأسعار وفقًا للنظرية الكمية إلى زيادة في كمية النقود المتداولة، حيث أن الإفراط في عرض النقود حتما سيؤدي إلى زيادة الطلب، مما يترتب عليه زيادة في الأسعار وباعتبار أن النشاط الاقتصادي حسب النظرية الكلاسيكية يكون عند مستوى التوظيف الكامل، ومن أهم إسهامات المدرسة الكلاسيكية في هذا المجال:

[73] حمادي خديجة، **مرجع سابق**، ص ص6،4.

- **نظرية كمية المبادلات:**

تدرس هذه النظرية عدد من المتغيرات وتحاول تفسير العلاقة بينهم، ومن منطلق أن النقود كأي سلعة تتحدد قيمتها بناء على الطلب والعرض منها فقد صيغت علاقة من طرف الاقتصادي فيشر أرفينج في شكل معادلة تعد حجر الزاوية في هذه النظرية حيث: $\mathbf{Y = P \times T}$

Y يوضح الدخل النقدي المتحقق من بيع السلع والخدمات، **P** يوضح المستوى العام للأسعار، **T** يوضح حجم المبادلات، من جهة أخرى لدينا: $\mathbf{Y = M \times V}$

Y يوضح الإنفاق الكلي على السلع والخدمات، **M** يوضح كمية النقود، **V** يوضح سرعة دوران النقود *

عند التوازن يصبح: $\mathbf{M \times V = P \times T}$[74]

وبافتراض أن النشاط الاقتصادي يكون عند مستوى التوظيف الكامل يكون حجم المبادلات **T** ثابتا، وكذلك سرعة دوران النقود**V** ثابتة في الأجل القصير، و**M** متغير خارجي تحدده السلطة النقدية، بذلك يكون الطلب على النقود دالة طردية مع كمية النقود أي أن الزيادة في عرض النقود **M** تؤدي إلى ارتفاع الأسعار**P**، ومنه حدوث التضخم أي أن التضخم ظاهرة نقدية.

[74] رسول حميد، **دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2017-2000**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد06، جوان2019، ص76.

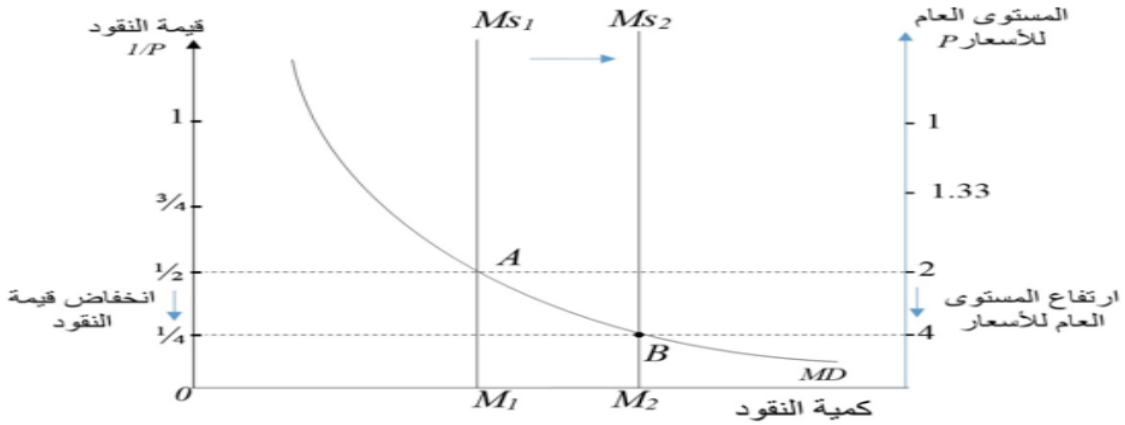

الشكل رقم (2-1): شكل توضيحي لآثار التوسع النقدي على التوازن.

المصدر: إيمان بن زروق، **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1(2021/2020)، ص17.

1. نظرية كمية النقود (معادلة كامبردج)[75]:

يتزعم هذه النظرية علماء اقتصاد من جامعة كامبردج منهم الاقتصادي بيجو والاقتصادي مارشال، وقد انطلقت معادلة كامبردج من وظيفة النقود باعتبارها مخزن للقيمة ووسيط للتبادل، حيث قامت هذه النظرية بتفسير التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار من جانب الطلب على النقود وليس من جانب العرض، إذ اعتمدوا في ذلك على الناتج النهائي بدلا من كمية المبادلات على اعتبار أن هناك سلع وسيطة، وكمية النقود لا ترتبط بحجم المعاملات الاقتصادية، بل ترتبط بمعدل الدخل النقدي، وما يشتريه الأفراد في تعاملاتهم هو المنتجات النهائية، هذا من جهة من

[75] إيمان بن زروق، **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1(2021/2020)، ص18.

جهة أخرى يعتبرون أن دخل الأفراد لا ينفق دفعة واحدة وأن هذا الإنفاق يتطلب وقتا، كما أن الأفراد يحتفظون بنسبة من دخلهم في شكل نقدي أطلق عليه مصطلح التفضيل النقديK، بحيث أن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها كنسبة من دخولهم في صورة نقدية سائلة مخصصة للإنفاق ستؤثر على حجم الإنتاج وبالتالي على المستوى العام للأسعار، وبذلك وضعت معادلة الطلب على النقود للمعاملات الجارية على النحو التالي:

$$\mathbf{M^d = K^* \times P \times Y}$$

حيث:

$\mathbf{M^d}$ تمثل الطلب على النقود، $\mathbf{K^*}$ تمثل نسبة التفضيل النقدي، $\mathbf{P}$ تمثل المستوى العام للأسعار، $\mathbf{Y}$ تمثل الناتج القومي الحقيقي

$\mathbf{M^s=M^d}$ ومنه $\mathbf{M^s=K \times P\times Y}$ ونستنتج من ذلك أن:

عند التوازن لدينا: $\mathbf{M^S = M^d}$ ، ومنه $\mathbf{M^S = K^* \times P \times Y}$ ونستنتج من ذلك أن:

$$\mathbf{P = \frac{M^s}{Y \times K}}$$

$\mathbf{M^S}$ يمثل عرض النقود الذي تحدده السلطة النقدية.

وبما أن:

$\boldsymbol{K = \frac{1}{V}}$ ثابت ويختلف من مجتمع لآخر، $\mathbf{Y}$ ثابت حيث أن النشاط الاقتصادي في حالة التشغيل التام، وعليه تكون العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار علاقة تناسبية، وحسب هذه النظرية ارتفاع المستوى العام للأسعار له سببين إما زيادة كمية النقود أو انخفاض نسبة التفضيل النقدي.

التضخم في مفهوم هذه الصورة ينسب إلى التغير في تلك النسبة من الدخل الذي يحتفظ به في شكل نقود سائلة أو كاحتياط نقدي.

رغم اختلاف مناهج البحث بين الصورتين إلا أن لهما نفس التعبير أي مستوى العام للأسعار وعلاقته بكمية النقود.

II. النظرية الكينزية لتفسير التضخم:

يرجع الكينزيون التضخم لعدم قدرة العرض الكلي على مواكبة زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ووفقا لتحليل كينز فإن العرض الكلي يأخذ شكل يتكون من جزئين:

الجزء الأول: عبارة عن عرض كلي تام المرونة، ويتميز هذا الجزء بأنه لم يصل إلى توظيف كل عوامل الإنتاج، ويطلق عليها حالة التشغيل الجزئي.

الجزء الثاني: يبدأ من نقطة الإنتاج عند مستوى التشغيل التام أي من النقطة التي تكون فيها كل الموارد الاقتصادية في حالة توظيف تام الاقتصاد، وتعمل بكل طاقتها الإنتاجية وهذا الجزء يتميز بثبات الناتج القومي الحقيقي، ويطلق عليها حالة التشغيل التام.

وحسب كينز فإن زيادة الطلب الكلي في الحالة الأولى للاقتصاد (الجزء الأول) يترتب عنها زيادة الإنتاج ولا يترتب عنها ارتفاع المستوى العام للأسعار أي عدم حدوث تضخم، بينما زيادة الطلب الكلي في الحالة الثانية للاقتصاد (الجزء الثاني) يترتب عنها ارتفاع المستوى العام للأسعار دون زيادة في الإنتاج.

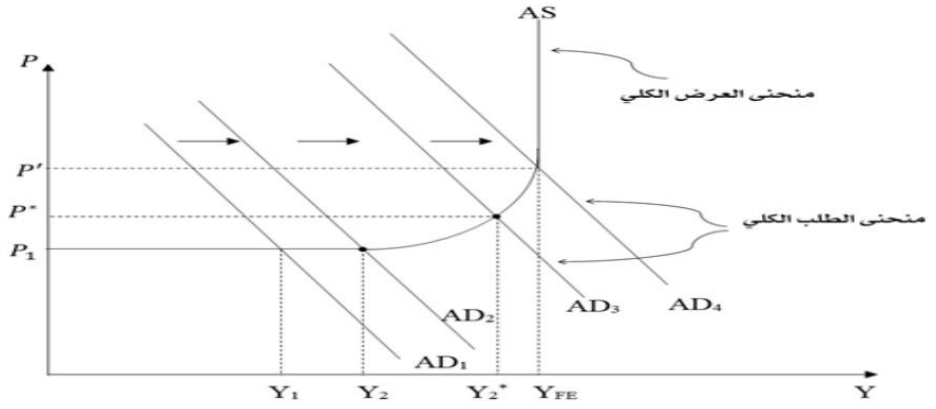

الشكل رقم(2-2): العرض الكلي والطلب الكلي عند كينز

المصدر: محمد صالح القريشي، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن (2009) ، ص30.

III. النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة التضخم

لقد تطورت وتوسعت البحوث فيما يخص ظاهرة التضخم في الآونة الأخيرة والتقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وذلك بظهور أفكار جديدة في الفكر الاقتصادي، إلا أن معظم هذه التطورات هي عبارة عن مزج لأفكار النظرية الكينزية والنظرية النقدية.

- **النظرية النقدية الحديثة:** لقد تم صاغ ميلتون فريدمان علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وقد أعطى أهمية للنقود في الاقتصاد، وحسبه النقود تعد مصدر للتضخم فإصدار نقود جديدة حتما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم، وقد صيغة المعادلة التالية[76]: $\mathbf{f = M\left(P, Rb, Re, \frac{1}{P}\frac{dp}{dt}, w, y, u\right)}$

M: كمية النقود المطلوبة P: مستوى العام للأسعار Rb: عائد السندات Re: عائد الأسهم $\frac{1}{P}\frac{dp}{dt}$: عائد الأصول الطبيعية **y**: الدخل **U**: الأذواق.

[76] السيد محمد احمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر(2008) ، ص62.

وخلاصة هذه النظرية في تفسير ظاهرة التضخم أنه يوجد هناك مصدرين للتضخم: المصدر النقدي للتضخم والمصدر الميزاني للتضخم.

1. **المصدر النقدي للتضخم**[77] :

ترى المدرسة النمساوية أن السبب الرئيسي للتضخم هو الفائض في الإصدار النقدي، وقد اهتم الاقتصادي النقدي P.Cagan بتوقعات الأفراد التي تتعلق بارتفاع الأسعار، وحسبه يجب وقف عملية خلق الفائض النقدي للقضاء على التضخم وقد وضعت المدرسة النمساوية علاقة بين تحليل إصدار النقود وتغيرات الأسعار النسبية من جهة وبين الدخول من جهة أخرى.

2. **المصدر الميزاني للتضخم:** حسب بعض الآراء الليبرالية الجديدة التضخم يعود إلى عجز في الميزانية حيث:

تفوق النفقات مستوى الموارد، ويجب خفض هذا العجز للقضاء على هذا المصدر، من خلال التخلي عن إعانات الدولة للصناعة في القطاع العام والخاص وكذا القطاع الزراعي.

❖ **نظرية ميزان المدفوعات**[78]: تزعم هذه النظرية الاقتصادي K-helfferich، وقد تبلورت أفكار النظرية بعدما تم دراسة التضخم المفرط الذي أصاب ألمانيا، المترتب عن العجز في ميزان المدفوعات بسبب مخلفات الحرب العالمية الأولى، غير أن فعالية هذه النظرية لا تكون إلا في حالات العجز في ميزان المدفوعات أو المديونية وكذلك بالنسبة للعلاقة الموجودة بينهما وبين تحديد معدل الصرف الذي يمثل مصدر للتضخم.

---

[77] رسول حميد، **مرجع سابق**، ص77.

[78] احمد رمضان نعمة الله واخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر(2003) ، ص31.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم[79]

يرجع القلق الشديد من التضخم إلى الآثار التي يخلفها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ولكن سنركز بصفة أساسية على الآثار الاقتصادية للتضخم، ويمكن تلخيص آثار التضخم في:

I. الآثار الاقتصادية للتضخم:

1. تأثير التضخم على إعادة توزيع الدخل والثروة:

نعلم أن: **الدخل الحقيقي= الدخل النقدي/ المستوى العام للأسعار**

ولكن السؤال ما العلاقة بين الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار، إجابة هذا السؤال تأخذ شقين:

الشق الأول: يخص أصحاب الدخول الثابتة كالموظفين والعمال وأصحاب المعاشات وأصحاب الأملاك الصغيرة، حيث يؤدي التضخم إلى تآكل الدخول والمدخرات الحقيقية لهذه الفئات، وهو ما يقلل من قدرتهم على شراء السلع المختلفة، فيضطرون في كثير من الأحيان إلى بيع بعض أملاكهم مما يؤدي إلى إنكماش ثرواتهم، لأن العلاقة بين دخولهم الحقيقية والمستوى العام للأسعار علاقة عكسية بسبب الثبات النسبي لمداخيلهم والتي ترتفع بنسبة أقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

الشق الثاني: يخص أصحاب الدخول غير الثابتة كالتجار، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع دخولهم الحقيقية، لأن العلاقة بين دخولهم الحقيقية والمستوى العام للأسعار علاقة طردية بسبب زيادة الإيرادات **(الإيراد = سعر السلعة × الكمية المباعة)**، ففي هذه الحالة فإن ارتفاع

---

[79] لحـول عبد القادر، **العلاقـــة بين النقـــود و التضخـــم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة (دراسة قياسيـــة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليـابس – سيدي بلعباس، (2014/ 2015)، ص 212.

المستوى العام للأسعار يتسبب في ارتفاع دخولهم الحقيقية، وهو ما يسمح لهم برفع أصولهم فتزداد بذلك ثرواتهم.

2. تأثير التضخم على الديون والمدخرات:

يتسبب التضخم في انخفاض قيمة العملة المحلية فتضغف قدرتها الشرائية، وتفقد بذلك النقود وظيفتها كمستودع للقيمة، وبذلك تفقد ثقة الأفراد فيها فيحجمون عن الادخار وتنكمش المدخرات، ويسود في المجتمع سلوك الاستهلاك بدلا من الادخار، وهو ما يعود بالسلب على الأفراد والمجتمع والاقتصاد الوطني حيث يقل تكوين رأس المال في الاقتصاد، وهذا ما يترتب عليه انخفاض معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بسبب تراجع الاستثمار سواء في المشروعات الصغيرة المربحة للمدخر أو الذي يعود بالفائدة على المجتمع المتعلق بالمؤسسات المالية في الدولة والذي يزيد من المشاريع الاستثمارية والتنموية داخل الدولة بما يحقق الازدهار الاقتصادي.

من جهة أخرى يؤثر التضخم سلبا على الدائنين لأن القيمة الحقيقية لأموالهم التي أقرضوها تنخفض بسبب التدهور في مستوى المعيشة، وبالمقابل سيستفيد المدينون لأن القيمة الحقيقية لديونهم سوف تنخفض، إذ سيسددون للدائنين التزاماتهم الماضية بعملة أقل قيمة بسبب التضخم، وبذلك يستفيد المدين ويضار الدائن، وهذا ما يحدث ارتباكا كبيرا في المعاملات ويضر بالاقتصاد

3. تأثير التضخم على ميزان المدفوعات:

إن انكماش الصادرات وارتفاع الواردات بسبب التضخم حتما سيترتب عنه عجزا في ميزان المدفوعات، فارتفاع تكاليف الخامات ولوازم الإنتاج يتسبب في ارتفاع أسعار السلع المصدرة في مقابل انخفاض أسعار نفس السلع في دول أخرى، وهذا يتولد عنه ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الخارج، فترتفع بذلك الواردات وتنكمش الصادرات، وبالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

4. تأثير التضخم على النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع:

اختلفت الآراء حول تأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فمنهم من يرى أن التضخم يقلل من الاستهلاك ويزيد من الادخار الذي يوجه للاستثمار، وهذا يسهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، كما أن التضخم الناتج عن زيادة حجم الطلب يشجع المستثمرين على زيادة الإنتاج. ومنهم من اعتبر أن التضخم يخلق مشاكل اقتصادية كبيرة، كتدهور قيمة العملة المحلية وفقدان الثقة بها بسبب ارتفاع الأسعار، وهذا بدوره يعيق عجلة النمو الاقتصادي، بسبب ضعف الاستثمار كنتيجة لتدهور الادخار.

II. **الآثار الاجتماعية للتضخم:** يثير التضخم قلقا شديدا لدى أصحاب القرار ولدى أفراد المجتمع، نظرا لآثاره السلبية على المجتمع، والتي من بينها:

- يقلل من الاستهلاك بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات.
- انخفاض القيمة الحقيقية للأموال حتما سيسبب تدهور في مستوى المعيشة للأفراد.
- اندلاع الاضطرابات في المجتمع بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات.
- انتشار الآفات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

المبحث الثالث: الاطار النظري للعلاقة بين متغيرات الدراسة:

نهدف وبشكل أساسي الوقوف على الإطار النظري الذي تناول العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي من جهة، وكذا العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، هذه العلاقة التي كانت مثار جدل بين مختلف المدارس الفكرية الاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

مع أن الفكر الاقتصادي اتفق على وجود علاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي، إلا أن طبيعة هذه العلاقة ظلت ولازالت مثار جدل على المستويين النظري والتطبيقي، خاصة بعد توسع أدوار ومهام الدولة والذي انعكس على أهمية دور الإيرادات العامة والإنفاق العام، فالبعض يرى أن التدخل الفعال من الحكومة في الاقتصاد من خلال الإنفاق يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي، خاصة اذا أسهم هذا التدخل في تنظيم الأسواق، وضمن الكفاءة في تخصيص الموارد، وكذا تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، بالإضافة إلى دعم الاستثمار المنتج، وخلق مناخ استثماري ملائم لتوليد نمو اقتصادي على المديين القصير والطويل، غير أن هناك من يرى غير ذلك بسبب عدم فعالية الأنشطة الحكومية، وحسبهم فإن زيادة التدخل الحكومي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

وللوقوف على طبيعة هذه العلاقة وجب التطرق الى مدرستان مهمتان تناولتا هذه العلاقة وهاتان المدرستان تُعرفان بقانون فاغنر، وفرضية كينز.

I. العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي في ظل قانون A.Wagner:

يعد الاقتصادي الألماني **A.Wagner** من أوائل الاقتصاديين الذين أدركوا ودرسوا هذه العلاقة بعد دراسة تطور نفقات بعض دول العالم خلال القرن التاسع عشر، وقد تبين له من خلال الدراسة أن نسبة الإنفاق العام في جل الدول التي درسها هي في شكل متصاعد بالنسبة PIB (الشكل1).

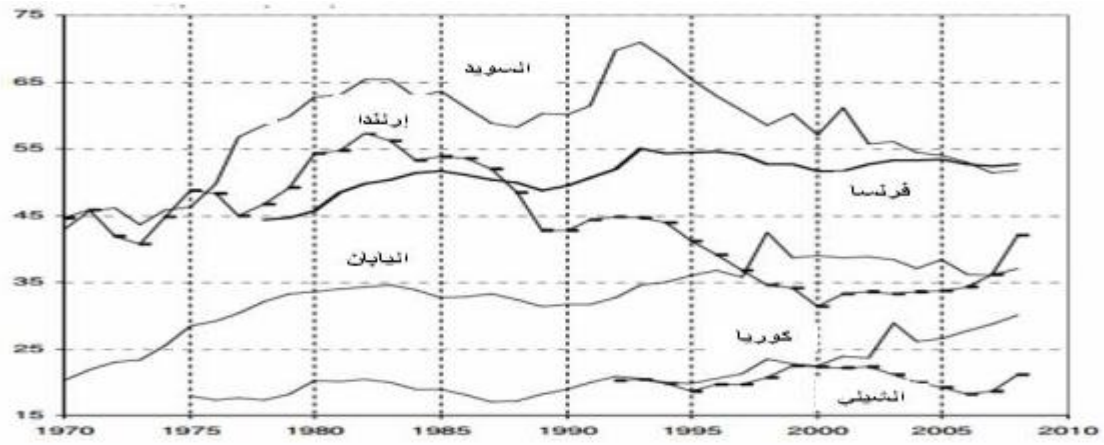

الشكل رقم (2-3): تطور الانفاق العام في عدد من دول العالم بالنسبة للناتج الداخلي الخامPIB.

المصدر: يحيى زروقي، محمد بن عزة، **إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية وقياسية لقانون A.Wagner و دراسة Musgrave حول زيادة النفقات العامة**، مجاميع المعرفة، المجلد 2، العدد 1(2016) ، ص 36.

ومن نتائج دراسته صاغ فاجنر قانونه، والذي يشير أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، بمعنى وجود إتجاه عام نحو زيادة أوجه النشاط الاقتصادي للدول مع التطور الاقتصادي، فقد أوضح أنه (إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصاد، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي[80])، وقد صاغ هذه العلاقة في قانون أسماه: قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي، والذي ينص على أن الإنفاق الحكومي ينمو باستمرار سواء في حجمه المطلق أو النسبي بسبب التطور الحاصل في المجتمع، حيث أن تَمكن المجتمع من تحقيق معدل نمو اقتصادي معين سيؤدي ذلك إلى توسع نشاط الدولة المالي ومن ثم زيادة

[80] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط3، دار وائل للنشر، عمان(2007) ، ص76.

حجم الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة الناتج الكلي، ويمكن التعبير عن قانون فاجنر بالصيغة الآتية[81]:

$$\text{Wagner's Law: } \frac{G}{PIB} = F\frac{PIB}{N}$$

حيث:

G يمثل الانفاق العام، N عدد سكان PIB الناتج المحلي الاجمالي، $\frac{PIB}{N}$ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي $\frac{G}{PIB}$ نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي.

والحاجة إلى زيادة النفقات العامة للدولة حسب فاغنر يعود لثلاثة أسباب[82]:

- ✓ زيادة معدلات التصنيع تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة، ومن ثم التوسع في الإنفاق الحكومي من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي.
- ✓ يزداد الإنفاق الحكومي بسبب نتائج التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى التوسع في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية.
- ✓ التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

---

[81] حامد صالح علي الفهداوي، **تحديد الحجم الامثل للانفاق الحكومي الجاري في العراق واثرة على النمو الاقتصادي الاقتصادي للمدة** 2004/ 2017، مجلة دنانير، جامعة الأنبار(بغداد)، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد1، العدد21(2021)، ص574.

[82] عمر محمود أبو عيدة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة(1995/2013م)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة، البحوث الادارية والاقتصادية، مجلد1، عدد3(2015)، ص156.

ولاختبار صحة قانونA.Wagner ظهرت عدة نماذج منها:

النموذج1	$lnG_{it} = \beta_0 + \beta_1 lnPIB_{it} + e_{it}$	1961Peacock-Wisema	$\beta_1 > 1$
النموذج2	$lnperG_{it} = \beta_0 + \beta_1 lnperPIB_{it} + e_{it}$	1967 Gupta	$\beta_1 > 1$
النموذج3	$lnG_{it} = \beta_0 + \beta_1 lnperPIB_{it} + e_{it}$	1968Goffman	$\beta_1 > 1$
النموذج4	${lnG}/{PIB_{it}} = \beta_0 + \beta_1 lnPIB_{it} + e_{it}$	1980 Mann	$\beta_0 > 0$
النموذج5	${lnG}/{PIB_{it}} = \beta_0 + \beta_1 lnperPIB_{it} + e_{it}$	1996 Payne-Ewing	$\beta_0 > 0$

الجدول رقم (2−1): نماذج لاختبار صحة قانونA.Wagner.

Source: metinbayrak, omer esen , examining the validity of wagner's law in the OECD economies, research in applied economic, vol 6, n03, (2014), p05.

lnG_{it} : تشير الى القيمة اللوغاريتمية لسلسلة الانفاق العام.

$lnPIB_{it}$: تشير الى القيمة اللوغاريتمية للسلسلة الممثلة لمتغير الناتج الداخلي الحقيقي.

$lnperG_{it}$: تشير الى القيمة اللوغاريتمية لسلسلة متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام.

$lnperPIB_{it}$: تشير الى القيمة اللوغاريتمية لسلسلة متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج الداخلي الحقيقي.

${lnG}/{PIB_{it}}$: تشير الى القيمة اللوغاريتمية لنسبة النفقات العامة الحقيقية الى الناتج الداخلي الحقيقي.

مما سبق يتبين أن:

- ✓ حسب نموذج (1961Peacock-Wisema) الإنفاق العام هو دالة للدخل القومي، ويزداد الإنفاق العام بزيادة الدخل القومي، مع $\beta_1 > 1$ يصبح قانون Wagner صالحًا وقابلاً للتطبيق.
- ✓ حسب نموذج (1967 Gupta) الإنفاق العام هو دالة لنصيب الفرد من اجمالي الناتج الداخلي الحقيقي مع $\beta_1 > 1$ من أجل جعل قانون Wagner صالحًا وقابلاً للتطبيق.
- ✓ حسب نموذج (1968Goffman) الإنفاق العام هو دالة لنصيب الفرد من اجمالي الناتج الداخلي الحقيقي، مع $\beta_1 > 1$ من أجل جعل قانون Wagner صالحًا وقابلاً للتطبيق.
- ✓ حسب نموذج (1980 Mann) المتغير التابع $lnG/_{PIB_{it}}$ يشير إلى القيمة اللوغاريتمية لنسبة النفقات العامة الحقيقية إلى الناتج الداخلي الحقيقي مع $\beta_1 > 1$ من أجل جعل قانون Wagner صالحًا وقابلاً للتطبيق.
- ✓ حسب نموذج (1996 Payne-Ewing) النفقات العامة الحقيقية إلى الناتج الداخلي الحقيقي دالة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي مع $\beta_1 > 1$ من أجل جعل قانون Wagner صالحًا وقابلاً للتطبيق.

II. العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في ظل الفرضية الكينزية:

جاءت مساهمات كينز في أعقاب أزمة الكساد العالمي 1929، هذه المساهمات التي أحدثت تحولا جذريا في الفكر الرأسمالي، وقد نادى كينز في هذه الفترة بتبني سياسة مالية توسعية والمتمثلة في سياسة الأشغال والمشاريع العامة، معتبرا أن هذه السياسة ستنشط الاقتصاد، وقد لاقت أفكاره رواجا واسعا خاصة بعد نجاح المشاريع العامة في تنشيط الاقتصاد في هذه الفترة، وقد اعتبر كينز أن المشكلة لا تكمن في جانب العرض الكلي التي اهتمت بها النظريات والقوانين السابقة، بل تكمن

في جانب الطلب الكلي، إذ ركز على مفهوم الطلب الكلي وأهميته في نمو الاقتصاد حيث اعتبر الطلب الفعال هو الذي يقرر مستوى التوظيف، ويعتمد الطلب الفعال على متغيرين كليين هما :

- **الاستثمار:** الذي يعتمد على معدل الفائدة والنجاعة الحدية للاستثمار.
- **الاستهلاك:** يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك والدخل المتاح.

$$C= \alpha + \beta Y_d$$

- حيث y_dتمثل الدخل المتاح ، α تمثل الاسهلاك المستقل عن الدخل
- β تمثل الميل الحدي ،للاستلاك C تمثل الإنفاق على الاستهلاك

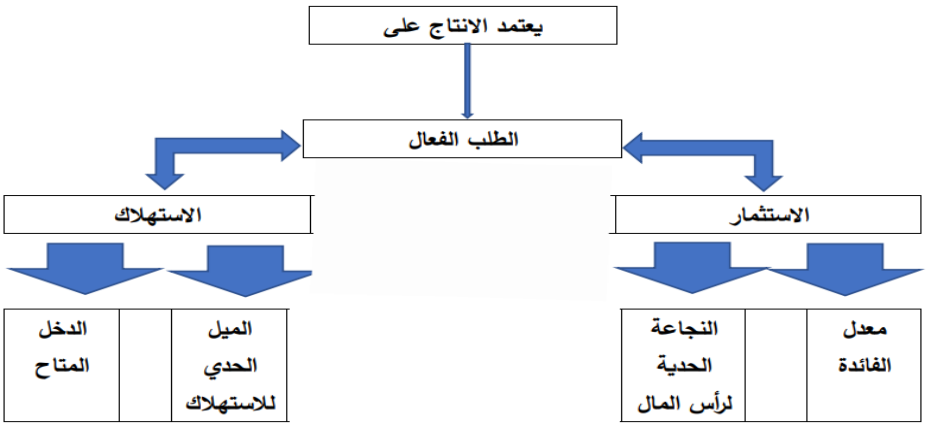

الشكل رقم (2-4): دور الطلب الفعال عند كينز.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التحليل أعلاه.

ولغرض زيادة الطلب الفعال أعطى كينز أهمية فائقة للإنفاق الحكومي، فقد اعتبر كينز الإنفاق العام كمتغير خارجي يمكن استخدامه كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي، إذ أن (تزايد الإنفاق الحكومي هو الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية لخلق الشروط الضرورية لتحقيق معدلات النمو المثالية في الأجل الطويل)[83] ، وحسب كينز الاقتصاد ينمو عن طريق ازدياد الطلب فزيادة الإنفاق الحكومي حتما ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك والتوظيف والربحية والاستثمار، وقد أطلق على هذا التفسير اسم

[83] عمر محمود أبو عيدة، **مرجع سابق**، ص157.

"مضاعف كينز"، وفكرة المضاعف* تعني أن أي تغير في أحد مكونات الإنفاق الكلي مثل الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري أو الإنفاق الحكومي بمقدار معين لن يتغير الدخل بنفس النتيجة وإنما سيؤدي التغير إلى تغير بمقدار أكبر(مضاعف) في الناتج ومنه الدخل التوازني.

لقد أوجد كينز علاقة بين زيادة الإنفاق ونمو الدخل الوطني من خلال آلية المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل القومي عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة، ومن ثم زيادة القوة الشرائية، حيث أن الإنفاق الاستثماري يعني الإنفاق على شراء الآلات والمعدات، والذي سيترتب عنه زيادة في دخول منتجي المعدات و الآلات الرأسمالية فيزداد إنفاقهم الاستهلاكي مرة أخرى لترتفع الدخول في المجتمع، وبذلك تتوالى دورات زيادة الإنفاق والدخل، غير أن ذلك كله يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك، وعليه فإن نظرية الطلب الفعال التي جاء بها كينز أكدت الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي على اعتبار أن الإنفاق العام متغير خارجي يسبب النمو في الدخل القومي.

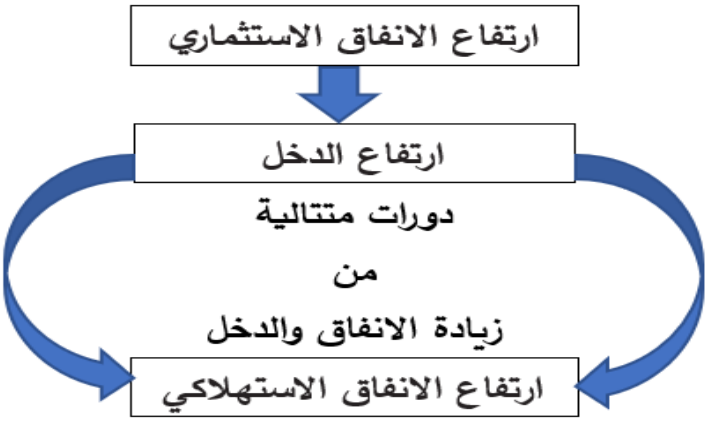

الشكل رقم (2-5): العلاقة بين زيادة الانفاق ونمو الدخل الوطني عند كينز.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التحليل أعلاه.

- **استنتاج مقدار مضاعف الانفاق العام:**

لتحليل أثر المضاعف انطلق كينز من الفرضيات التالية[84]:

- الاقتصاد أقل من مستوى التشغيل التام.
- ثبات واستقرار الميل الحدي للاستهلاك.
- الاستهلاك دالة في الدخل المتاح.
- اختزال عامل الزمن في عملية المضاعف، بحيث أن التغير السريع في الاستثمار يقود لتغير مضاعف في الدخل.
- استجابة الاستثمار للزيادة في الطلب.
- ثبات مستوى الأسعار.

تعطى دالة الطلب الكلي: $AD = C + I + G + X - M$

وحيث أن الاستهلاك دالة في الدخل المتاح، فإنه يعطي التوازن على المستوى الكلي بالعلاقة:

$$AD = Y = a + b(Y - T) + I + G + X - M$$
$$= \frac{1}{1-b}(a + I + G + X - M - bT)$$

وبافتراض أن مقدار زيادة الإنفاق العام هي ΔG، تصبح المعادلة:

---

[84] وافي نجم، **توجيه الإنفاق العام لاستهداف النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة: 1990-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الموسم الجامعي: 2019-2020، ص115.

$$Y = \frac{1}{1-b}(a + I + G + X - M - bT + \Delta G)$$

وحيث $\frac{1}{1-b}$ يمثل مضاعف الإنفاق العام، كما أن الدخل في هذه الحالة يكون قد زاد بمقدار: ΔG

المطلب الثاني: الإطار النظري للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي

لقد حظيت دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي باهتمام بالغ في الدراسات الاقتصادية من الناحية النظرية والتطبيقية، وكان الغرض من ذلك الوقوف على مدى انعكاس ظاهرة التضخم على الأداء الاقتصادى ومعدلات النمو الاقتصادى، سنحاول تقديم عرضا مختصرا لمختلف النظريات والنماذج التي تعرضت للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

I. النظرية الكلاسيكية[85] :

يعتقد الكلاسيك أن ارتفاع تكلفة العمل بسبب تنافس الرأسماليين في سوق العمل سيترتب عنها إرتفاع في أجور العمال، والذي سيترتب عنه انخفاض في مستوى تراكم رأس المال والإنتاجية، بسبب انخفاض مستويات أرباح الشركات، وهذا حتما سينعكس سلبا على معدل النمو الاقتصادي.

II. النظرية النيوكلاسيكية:

يرى اقتصاديي الفكر النيوكلاسيكي أن كلا من الادخار وزيادة رأس المال العيني يعدان عاملان مؤثران في إحداث النمو الاقتصادي في المدى القصير، وهما يتأثران بالتضخم، هذا من جهة ومن جهة أخرى يعد التقدم الفني محرك رئيسي للنمو في المدى الطويل[86].

---

[85] إيمان محمد عبداللطيف، **العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1961-2018)**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 21، العدد 3 (جويلية2020)، ص110.

[86] بن العايب عبد العزيز، كبير مولود، **اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2019)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد05، العدد01(2021)، ص102.

1. ماندال[87] (Mundell):

يرى ماندال أن ارتفاع معدلات التضخم ستشجع الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج، لأن ذلك سيؤدى زيادة تراكم رأس المال بسبب انخفاض العائد المتوقع من السيولة النقدية، لذلك اعتبر ماندال الزيادة في معدلات التضخم عامل محفز للنمو الاقتصادي.

2. توبن Tobin:

يرى توبن أن ارتفاع التضخم من شانه أن يعزز الاستثمار ويحفز الإنتاج، من منطلق أن ارتفاع التضخم سيجبر الأفراد إلى استبدال النقود من شكلها السائل إلى أصل مالي مدر للفوائد، لذلك اعتبر توبن الزيادة في معدلات التضخم عامل محفز للنمو الاقتصادي[88].

3. ستوكمان[89] Stockman:

باعتبار النقود جزء من رأس المال فقد اعتبر ستوكمان ظاهرة التضخم ستؤدى إلى تآكل الأرصدة النقدية، وبالتالي سيحتفظ الافراد بمشترياتهم من السلع ورأس المال، وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج ومن ثم على معدلات النمو الاقتصادي.

---

[87] شلوفى عمير، **التضخم والنمو الاقتصادي-تقدير عتبة التضخم، دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (1980-2019)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (فرع الاقتصاد الكمي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (2017-2018)، ص88.

[88] Madurapperuma, M W Madurapperuma .(2016 ,06 04) .**Impact of Inflation on Economic Growth in SriLanka** .journal of world Economic Research.(2016), p. 02

[89] ابمان محمد عبداللطيف، **مرجع سابق**، ص111.

4. كولي وهانسن Cooley and Hansen[90]:

يفترض كل من كولي وهانسن أن المنتج الهامشي لرأس المال يرتبط بشكل إيجابي بكمية العمالة، وانطلاقا من أن ارتفاع التضخم سيؤدي إلى انخفاض كمية العمالة، وهذا حتما سيترتب عنه انخفاض كميات الإنتاج، وهو ما سينعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

وقد ذهب **Sidrauskin** إلى عدم وجود علاقة بينهما لأن الزيادة في معدل التضخم لا تغير مخزون رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي.

III. النظرية الكينزية:

نتطرق للعلاقة وفق النظرية الكينزية وفق مسارين:

- **في المدى القصير:** العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي غير واضحة، لأن معدل التضخم ومستوى الإنتاج في المدى القصير تحكمهما مجموعة من العوامل منها القوى العاملة، أسعار عوامل الإنتاج، والسياسة المالية والنقدية، خاصة وأن الأسعار والأجور تتسم بالجمود.
- **في المدى الطويل:** في بداية الأجل الطويل تكون العلاقة موجبة، وتتحول بعد ذلك لعلاقة سالبة[91].

[90] بن العايب عبد العزيز، كبير مولود، مرجع سابق، ص102.

[91] نفس المرجع، ص102.

خلاصة الفصل الثاني:

إن الدراسات النظرية للإنفاق العمومي لقيت في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا بسبب تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتوسع نطاق تدخلها في الحياة الاقتصادية، رغبة في تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولعل من بينها زيادة الناتج المحلي الإجمالي، غير أن ذلك يتطلب محاربة التضخم، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، فالتضخم يعد مؤشرا مهما ودليلا أساسيا، على الحالة الصحية لاقتصاد بلد ما.

وقدً شغل موضوع التضخم فكر الباحثين الاقتصادين رغبة منهم في تفسير اسبابه، ويعد الكلاسيك اول من تطرق الى ذلك واعتبرو الزيادة المفرطة في كمية النقود هي السبب الرئيسي وراء حدوث ظاهرة التضخم، بينما يرجع الكينزيون التضخم الى ارتفاع الطلب الكلي الفعلي على الطلب الكلي اللازم للحفاظ على مستوى الانتاج الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، في حين ترجع النظرية الاحتكارية التضخم الى ارتفاع تكاليف الانتاج، وهناك من يرى ان ضعف قاعدة الاقتصاد الوطني وضعف مرونة الجهاز الانتاجي عوامل تؤدي الى التضخم.

كما ان العلاقة بين الانفاق العام والتضخم والناتج المحلي كانت ولازالت مثار جدل، فهناك من يرى ان الانفاق العام يمكن ان يرفع من الناتج المحلي من خلال الاستثمارات المربحة، والتي تعود على الفرد بالفائدة في تحقيق الرفاه وتقليل البطالة، ويسمح للحكومة بفرض ضرائب يرضى بها المواطن، اما بالنسبة للعلاقة بين التضخم والنمو فقد ذهبت الاراء الى ان التضخم يؤثر سلبا على العملية الانتاجية لانه يؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج، وعلى المدى البعيد يضر بالانتاج لانه يقلل من الادخار بسبب ضعف ثقة الافراد في العملة كمقياس ومستودع للقيمة، أما بالنسبة للعلاقة بين الانفاق العام والتضخم فينظر اليها من ثلاثة جوانب:

من جانب التضخم الناشئ عن جذب الطلب، والتضخم بدافع النفقة وايضا التضخم الهيكلي.

الفصل الثالث:

قياس أثر الإنفاق العام

والتضخم على النمو

الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

من المعروف أن النظرية الاقتصادية تعد الأساس النظري الذي يستدل به على طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومصادره، ومن خلال نتائج الدراسة النظرية في الفصلين السابقين، تبين أن الكثير من المتغيرات الاقتصادية تتأثر بالإنفاق العام والتي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي، وبالأخص الناتج المحلي الإجمالي الذيُ يعد عاملا حاسما في النمو الاقتصادي، كما بينت نتائج الدراسة النظرية أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم هي مثار جدل واختلاف في وجهات النظر بين المفكرين الاقتصاديين، فمنهم من رأى وجود علاقة تربط المتغيرين، ومنهم من نفى ذلك، إلا أن الواقع يقر بأن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم تنبع من حقيقة أن كلاهما من المؤشرات الاقتصادية الهامة، والحقيقة قد بقوم الجدل حول شكل العلاقة وكيفية عملها في الاقتصاد.

وفي هذا الإطار سنهتم في هذا الفصل بالدراسة التحليلية القياسية لأثر التضخم والإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980_ 2019)، وكذا محاولة إبراز طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات من الناحية التطبيقية، وقد تم تناول هذا الفصل العناصر التالية:

المبحث الأول: دراسة تحليلية للعلاقة بين متغيرات الدراسة على ضوء الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

المبحث الثالث: نمذجة العلاقة القياسية بين مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: دراسة تحليلية للعلاقة بين كل من التضخم والانفاق العام والنمو الاقتصادي على ضوء الاقتصاد الجزائري

يعزي البعض عدم استقراريه واستدامة النمو الاقتصادي في الجزائر إلى إستشراء الفساد، وانخفاض نوعية وكفاءة القوة العاملة، وتدهور الأجور الحقيقية الذي انعكس سلبا على إنتاجية العمل، بالإضافة إلى الطابع الريعي للاقتصاد وارتفاع معدلات التضخم، وأيضا هشاشة النظام المصرفي، ناهيك عن تقلص فرص العمل مع تنامي حدة عدم المساواة في الدخل، فضلاً عن الآثار السلبية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي قررته المنظمات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) في فترة التسعينات.

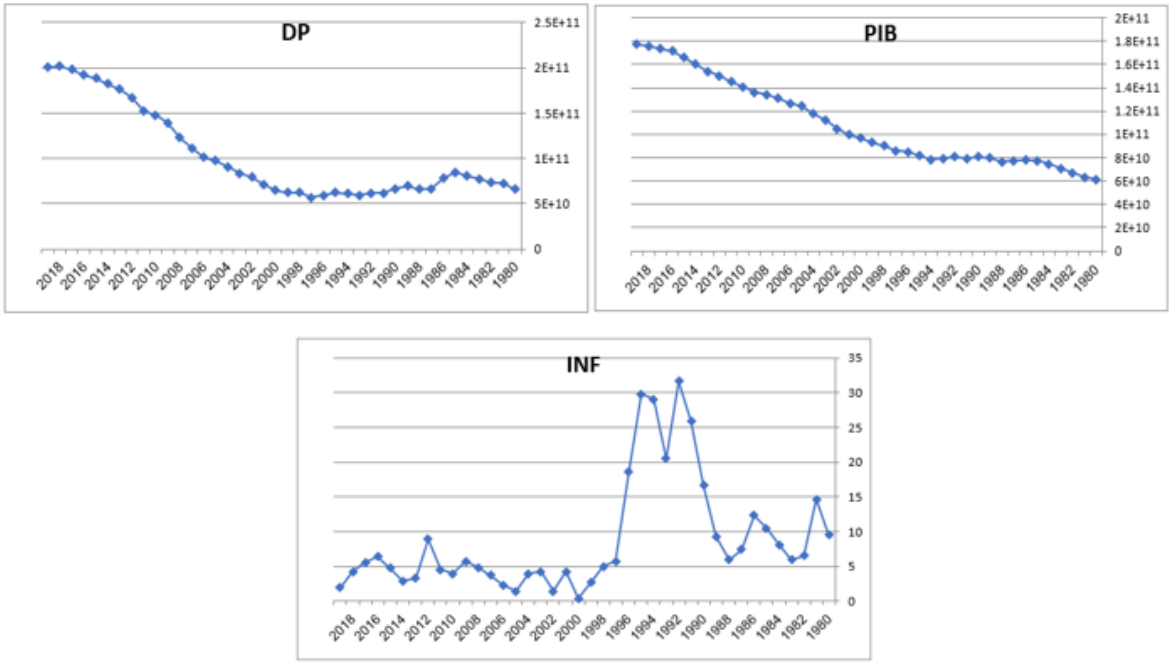

الشكل رقم (2-6): تطور كل الناتج المحلي الاجمالي و التضخم والانفاق العام في الجزائر.

المصدر: من إعداد الباحث **(مخرجات Excel)**.

يوضح الشكل رقم (1) تطور قيم الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق العام ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019/1980)، ويمكن دراسة تطور هذه المعدلات على ضوء الاقتصاد الجزائري وفق المراحل التالية:

المطلب الأول: العلاقة بين كل من التضخم والانفاق العام والنمو الاقتصادي في ظل التحول الإرادي للإصلاحات (1986/1980):

سجل الناتج المحلي 61248588324.27 مليون دج عام 1980، بينما سجل معدل التضخم 9.51% في حين قدر الإنفاق العام 66155348488.33 مليون دج ، ثم تلى ذلك فترة من الارتفاع في معدلات الإنفاق العام بسبب إرتفاع أسعار البترول، وقد رافق ذلك تسجيل زيادة في قيم الناتج المحلي الاجمالي نتيجة سياسة الصناعات المصنعة التي انتهجتها الدولة منذ فترة، وأيضا بسبب ارتفاع أسعار البترول، بالمقابل سجلنا ارتفاعا في معدلات تضخم خاصة سنتي1981و1986، وهنا يجب الإشارة الى أن معدلات الإنفاق العام كان لها أثر ايجابي طفيف على معدلات الناتج المحلي.

المطلب الثاني: العلاقة بين كل من التضخم والانفاق العام والنمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1986-1999):

عرفت هذه المرحلة تطور بطيء في مستوى الإنفاق العام خاصة بعد انهيار أسعار النفط في عام 1986، حيث قدر ب77745249941.89 مليون دج عام 1986. ليصل إلى 62303940547.77 مليون دج عام 1999 فقط، ويعود إلى عاملين أساسيين:

- هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الإنتاج الجزائري.
- سوء الأوضاع الأمنية في سنوات التسعينات.

إن ضعف القدرة التمويلية خاصة بعد انخفاض أسعار المحروقات التي تشكل ما يفوق 95 بالمائة من إيرادات الجزائر، وعدم توفر الجو المناسب لتطبيق السياسات الاقتصادية، كلها عوامل ساهمت في ضعف معدلات الناتج المحلي خلال هذه الفترة، وتعد هذه المرحلة الأضعف في تطور الناتج المحلي حيث قدر ب 77784296047.18 مليون دج عام 1986. ليصل إلى 93042234225.57 مليون دج عام 1999 فقط ، ناهيك عن الآثار السلبية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي قررته المنظمات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) في هذه الفترة، حيث لجأت الدولة أكثر من مرة في إطار برامج التثبيت الاقتصادي الأول والثاني، هذه اللجوء الذي كان له تبعات حادة على الاقتصاد والمجتمع في ظل أوضاع أمنية غير مستقرة، وما يسجل في هذه الفترة هو الارتفاع الكبير في معدلات التضخم، والتي أثرت سلبا على جلب الإستثمار وأعاقت العملية الإنتاجية، فقد بلغ معدل التضخم سنوات 1990، 1991، 1992، 1993، 1994، 1995، 1996 نسبا مرتفعة هي على التوالي: 16.65%، 25.88%، 31.66%، 20.54%، 29.04%، 29.77%، 18.67%، وما يمكن قوله في هذه الفترة أن معدلات التضخم انعكست سلبا على معدلات الناتج المحلي.

المطلب الثالث: العلاقة بين كل من التضخم والانفاق العام والنمو الاقتصادي في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو(2000-2019):

يمكن تقسيم سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي على مرحلتين:

- **المرحلة الاولى (2000-2014):**

نظرا لتحسن الوضعية المالية للجزائر خاصة مع بداية الألفية الثالثة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، فقد باشرت الدولة سياسة إنفاقية توسعية حيث بلغ الإنفاق العام

64768340057.52 مليون دج عام 2000، ليصل إلى 182482370409.42 مليون دج عام 2014، وبذلك عادت معدلات الناتج المحلي للإرتفاع، حيث بلغ 96577839125.86 مليون دج عام 2000، ليصل بعدها إلى 160057111202.82 مليون دج عام 2014، أي أن معدلات الانفاق العام مارست تأثيرا إيجابيا على معدلات الناتج المحلي، ويجب الإشارة الى ان هذه الفترة تميزت بالانتقال من الاستثمار الصناعي إلى الاستثمار في البنى التحتية، بالإضافة الى أن المرحلة تراجع فيها القطاع العام في تكوين القيمة المضافة بالجزائر.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد شهدت انخفاضا في هذه الفترة مقارنة بالمرحلة السابقة، اذ سجلنا أقصى معدل تضخم في هذه الفترة 8.89% سنة 2012، وادنى معدل سنة 2000، ويمكن القول أن البرامج الضخمة التي تم إقرارها في هذه الفترة لم تحقق المنوط منها.

- **المرحلة الثانية (2015-2019):**

انتهجت الجزائر في هذه المرحلة سياسة مالية إنكماشية، نظرا للأوضاع الاقتصادية التي مرت بها البلاد نتيجة انخفاض في أسعار البترول سنة 2014، وكان من نتيجة ذلك تراجع في معدلات الإنفاق العام حيث بلغ 188139959605.96 مليون دج عام 2015، ليصل إلى 200441912093.59 مليون دج عام 2019، رافق ذلك تطورا بطيئا في الناتج المحلي حيث كان 165979224316.66 مليون دج عام 2015، ليصل إلى 177355540257.92 مليون دج عام2019، وعلى الرغم من استقرار معدلات التضخم في هذه الفترة باستثناء سنة 2019 حيث بلغ 1.95 إلا أن ذلك لم يكن له أثر على معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

سيتم في هذا المبحث عرض أهم متطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وبيان أهم مزاياه :

المطلب الأول: استقرار السلاسل الزمنية وجذر الوحدة.

يطلق مفهوم السلاسل الزمنية على المشاهدات التي تمثل قياسات لظاهرة معينة في فترات زمنية محددة فالسلسلة الزمنية هي قيم لمتغير معين مرتبط بالزمن، وقبل دراسة أي نموذج قياسي فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير و التنبؤ، وحتى لانقع في مشكلة ما يسمى بالانحدار الزائف، يجب التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية، حيث السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن تتغير الخصائص الاحصائية (الوسط والتباين) لها، وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة ***Stationary*** إذا توافرت الخصائص التالية[8]:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(y_t) = \mu$؛
- ثبات التباين عبر الزمن $var(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \sigma^2$؛
- ثبات التغاير $cov(y_t - y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = y_k$.

نعتمد في دراسة سكون السلاسل الزمنية على اختبارات جذر الوحدة التي تهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغيرة على

---

[8] علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختيارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء**، مجلة العلوم الاقتصادية العدد34، المجلد09 ، 2013 ، ص177 .

حده.[8]وهي لا تسمح فقط بالكشف عن وجود صفة عدم الاستقرار، ولكن تحدد كذلك نوع عدم الاستقرارية، وبالتالي هي تحدد أحسن طريقة لإرجاع السلسلة مستقرة.[8] ومن هذه الاختبارات:

- اختبار ديكي- فولر (1979) Dickey-Fuller (DF)؛
- اختبار ديكي- فولر الموسع (1981) Augmenté- Dickey-Fuller (ADF)؛
- اختبار فيليبس- بيرون (1988) Phillips-Perron (P-P)؛
- اختبار (1992) Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS).

1. اختبار ديكي- فولر (1979) Dickey-Fuller (DF):

يسمح (DF) بتوضيح صفة الاستقرار أوعدم الاستقرار لسلسلة زمنية، ويعتمد اختبار "ديكي فولر Dickey-Fulle "في دراسة استقرارية السلسلة على ثلاث نماذج مختلفة، فلو افترضنا أن نموذج السلسلة الزمنية صيغته من الشكل: $AR(1): \quad Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ؛

فيكون لـ ϕ ثلاث حالات:[8]

* $|\phi| \prec 1$: السلسلة Y_t مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.
* $|\phi| = 1$: السلسلة Y_t غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن نفس المشاهدات الماضية.
* $|\phi| \succ 1$: السلسلة Y_t غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أقل من المشاهدات الماضية.

فتكون صياغة فرضية الاختبار كالتالي:

---

[8]عابد بن عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 23،(2007)، ص ص18.

[8]صحراوي سعيد، **مرجع سابق** ، ص 150.

[8] جنيدي مراد، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر «VAR» باستعمال أشعة الانحدار الذاتي (2004-1970)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر(2006)، ص 121.

➢ الفرضية الصفرية:$H_0: \phi = 1$ ، إذا كانت $|\tau_c| \prec |\tau_t|$ ، تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة.

الفرضية البديلة: $H_1: \phi \neq 1$، إذا كانت $|\tau_c| \succ |\tau_t|$ ، يكون القرار استقرار السلسلة الزمنية.

اختبار ديكي– فولر الموسع (1981) Augmenté– Dickey–Fuller (ADF):

إن حدود الخطأ في النماذج الثلاث لاختبار ديكي فولر هي حدود الخطأ تتصف بالضوضاء البيضاء وتتميز بالخواص المرغوبة، وفي حالة كان حد الخطأ يعاني من الارتباط الذاتي، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطأة، وقد طور ديكي– فولر اختبارا سماه اختبار ديكي– فولر الموسع (1981) Augmenté– Dickey–Fuller (ADF)، يرتكز على التقدير بواسطة المربعات الصغرى للاختبار على النحو التالي:[8]

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta Y_{t-j} + \mu_t \text{.....04} \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta Y_{t-j} + c + \mu_t \text{.....05} \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta Y_{t-j} + bt + c + \mu_t \text{.....06} \end{cases}$$

حيث يمثل p فترة التأخر وتحدد بأقل قيمة للمعايير: Akaike (AC)، Hannan-Quinn (HQ)، Schwarz (SC)، يتيح لنا الجدول التالي:

2. اختبار فيليبس– بيرون (1988) Phillips–Perron (P–P):

يستعمل هذا الاختبار في حالة حجم العينة صغيرا ، ويسعى هذا الاختبار إلى تصحيح غير معلمي لإحصائيات "ديكي فولر" وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة فهو يسمح بإلقاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، نفس الحكم على سكون السلسلة

[8]Régis Bourbonnais, Econométri, 10e édition, Dound, Paris(2018), P-P 231-232.

الزمنية كما الحال في اختبار "ديكي فولر" لأنه يعتمد نفس التوزيعات المحدودة لاختبار ديكي فولر[8]، يجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل :

- التقدير بواسطة OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولر، مع حساب الإحصائيات المرافقة له؛
- تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2=\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$تمثل البواقي.
- تقدير العامل المصحح s_1^2 المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث$s_1^2=\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2+2\sum_{i=1}^{I}\left(1-\frac{i}{I+1}\right)\frac{1}{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-1}$.
- حساب إحصائية فيليب–بيرون: $t_{\hat{\emptyset}}^*=\sqrt{k}\frac{(\hat{\emptyset}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}}+T\frac{(k-1)}{\sqrt{k}}\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}$ مع $k=\frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ ، والذي يساوي 1 في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيضا، وتقارن هذه الإحصائية مع القيمة الحرجة ل Mackinnon.

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

- **تعريف التكامل المشترك:**

يقصد بالتكامل المشترك وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل، على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير[8]، فهو ينظر إلى هذه العلاقات التوازنية حتى وإن

---

[8] **بلفيطح ريمة**، اختبار نموذج السير العشوائي في بورصة الجزائر: تحليل سلوك المؤشر للفترة(2008–2015) ، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 17 (2017)، الجزائر، ص269 .

[8] عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر (2012)، ص157.

احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي (عدم الاستقرار)، لأنه في المدى الطويل ستتحرك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهم ساكناً.[8]

لذا يمكن القول أن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في المدى الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي، ويكمن السبب الرئيسي لعدم وجود التوازن في المدى القصير في ضعف مقدرة الوكلاء الاقتصاديين على التكيّف مع المعلومات آنيا[8].

حتى يكون التكامل المشترك موجودا بين متغيرين $(yt\ ،xt)$ يتعين تحقق الشروط التالية:

1) أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة d .

2) درجة تكامل التوليفة الخطية بين السلاسل الزمنية تكون أقل من درجة تكاملكل سلسلة.

أي

$$\mathrm{d} > b \text{ مع } \alpha x_t + \beta \mathrm{y}_t \sim \mathrm{I}(\mathrm{d}-\mathrm{b}) \text{ و } \mathrm{y}_t \sim \mathrm{I}(\mathrm{d}), x_t \sim \mathrm{I}(\mathrm{d}),$$

ونكتب $x_t\ ,\ \mathrm{y}_t \sim \mathrm{CI}(\mathrm{d}\ ,\mathrm{b})$ ويسمى الشعاع $(\alpha\ ,\beta)$ بشعاع التكامل المشترك.

نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع:

Auto Regressive Distributed Lag Model (ARDL)

يسمى عادة اختبار حدود التكامل طرح أول مرة عام 1997من قبل pesaran ، ثم Shin and Sunعام 1998ثم طور عام2001 من قبل pesaran at al، وهو نموذج ديناميكي يستعين باختبار الحدود كمقاربة بديلة للتكامل المشترك (في وجود شعاع تكامل واحد (متغير تابع واحد)، ومن فوائده انه يفسر المتغير التابع بناء على القيم السابقة له والقيم السابقة

[8]خلف الله أحمد محمد عربي، **اقتصاد قياسي متقدم**، مطبعة جي تاون، الخرطوم (2005)، ص67.

[8]Ritchard Harris Using Co-integration Analysis in Economics Modelling, Prentice Hall, London, (1995), P 23.

للمتغيرات المستقلة، ويعمل هذا النموذج بواسطة اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات المختلفة في درجات التكامل (الصفر والواحد أو الواحد فقط)، وهو نموذج جيد في حالة العينات الصغيرة، يسمح بتقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل في نفس النموذج.

هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، ويمكن تطبيق ARDL مالم تكن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية، اختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج(**UECM**) طريقة تعرف باختبار الحدود، يعتمد هذا النموذج معادلة انحدار مكونة من متغير تابع Yوعدد k من المتغيرات التفسيرية x_k، ... ... ، x_2 .x_1على الشكل التالي[8]:

$$\Delta y_t = c + \sum_{i=1}^{p}\beta_1 \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1}\beta_2 \Delta x_{1_{t-1}} + \sum_{i=0}^{q_2}\beta_3 \Delta x_{2_{t-1}} \cdot\cdot \cdot \sum_{i=0}^{q_k}\beta_k \Delta x_{k_{t-1}} + \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 x_{1_{t-1}} + \alpha_3 x_{2_{t-1}} \cdots \alpha_k x_{1_{t-1}} + \varepsilon t$$

حيث ان c:الحد الثابت، Δ : الفروق من الدرجة الاولى، p:فترات ابطاء المتغير التابع، q_k ...، q_3، q_2 ، q_1 : فترات ابطاء المتغيرات التفسيرية x_k ...، x_3، x_2،x_1 على التوالي، ... β_2 β_k، β_1، معلمات العلاقة قصيرة الاجل، α_k ... α_2، α_1، معلمات العلاقة طويلة الاجل، ε_t حد الخطأ العشوائي: .

[8]حسن، علي عبد الزهرة، عبداللطيف حسن، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستخدام اختبار جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد34، المجلد9(2013)، ص188.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج **ARDL** من خلال فرضيتين:

-فرضية العدم :عدم وجود تكامل مشترك (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات

-الفرضية البديلة : وجود تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات.

ويمكن تلخيص المنهجية القياسية بواسطة نموذج ARDL في الخطوات التالية[8]:

- التأكد من ان كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة 0 او الدرجة الأولى أو مزيج بينهما، وغير متكاملة من الدرجة الثانية.
- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد .
- تحديد فترة الابطاء المثلى للنموذج .
- التأكد من خلو النموذج من مشاكل القياس الاقتصادي.
- التأكد من استقرارية ديناميكية النموذج.
- تطبيق اختبار الحدود(Bound test) لمعرفة ما إذا كان هنالك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ، ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F-statistic ومقارنتها مع الحدود الدنيا والحدود العليا للقيم الجدولية التي وضعها(2001) Pesaran and Al وهذا عند حدود معنوية، وهنا نميز بين ثلاث حالات:

[8] بن موسى حسان ، **منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL -تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020** ، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد11، العدد01 (2023)،ص57 .

- ✓ كانت F–statistic أكبر من الحد الاعلى المقترح للقيم الحرجة، فأننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل وبوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.
- ✓ كانت F–statistic اقل من الحد الاعلى المقترح للقيم الحرجة، فأننا نقبل فرضية العدم ونقر بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.
- ✓ كانت F–statistic تقع بين قيم الحدين الادنى والاعلى المقترحة للقيم الحرجة، وهنا لايمكن اتخاذ القرار حول ما اذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

- اذا كانت نتيجة الخطوة السابقة إيجابية ، يتم تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل، فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.
- إستعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة السابقة لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات.

المبحث الثالث: نمذجة العلاقة القياسية بين كل من مؤشر التضخم والانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر

سنهتم في هذا المبحث من الدراسة بإجراء التحليل الكمي (القياسي) من أجل قياس أثر الإنفاق العام والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980_ 2019)، وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي، وقد تم في هذا المبحث تناول العناصر التالية:

I. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة؛
II. دراسة استقراريه سلاسل المتغيرات؛
III. اختبارات التكامل المشترك؛
IV. اختبار علاقة السببية؛
V. خلاصة الفصل الثالث.

I. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

نهدف من دراسة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة إلى معرفة طبيعة التغيرات التي حدثت في الفترات الزمنية السابقة، والتي من خلال تحليلها يتم التحكم في التغيرات التي تطرأ على السلسلة الزمنية مستقبلا[8].

لذا سنحاول هنا القيام بدراسة أثر كلا من الإنفاق العام DP والتضخمINF على النمو الاقتصادي PIB في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1980- 2019)، باستخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت مع نماذج الاقتصاد القياسي.

[8]أموري هادي كاظم الحسناوي، **طرق القياس الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الاردن(2002) ، ص 397.

❖ **دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة الخام:**

نتعرف على طبيعة المتغيرات الخام محل الدراسة، من الجدول (3−1) والشكل (3−1) لدينا: بيانات السلاسل الزمنية سنوية، ممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2019، مكونة من 40 مشاهدة، وهي كافية إحصائيا ($n = 40 > 30$) مأخوذة من قاعدة البنك العالمي للبيانات CD_ROM[8]

❖ **التحليل:** من الملحقين (3−1) و(3−2) لدينا:

- **متغيرة النمو الاقتصادي *PIB***

لهذه المتغيرة 40 مشاهدةَ خلال فترة الدراسة وأنها محصورة بَين أقل قيمة $6.12E+10$ مسجَّلة سنة 1980 نظرا للتخلي عن الاستراتيجية المنتهجة والمعتمدة خلال الفترة الممتدة ما بين **1967**و**1978**، والتي عجزت عن تحقيق الأهداف التنموية المرجوة، ولاشك أن تبني آليات جديدة للتحكم في جهاز الانتاج الصناعي كإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية الإنتاجية، بالإضافة الى ذلك محاولة منح الاستقلالية المالية والشخصية الاعتبارية لهذه للمؤسسات الاقتصادية في هذه الفترة، ناهيك عن الضعف في إنتاجية الاستثمارات بسبب انخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية والتباطؤ في وتيرة الإنتاج، نتيجة ضعف كفاءة اليد العاملة، وعدم التحكم في التكنولوجيا المستوردة ، وكذا سوء التسيير الإداري للاقتصاد من جهة، وغياب المنافسة الدولية من جهة أخري، كلها أسباب أدت الى ضعف أداء الاقتصاد الوطني والتدهور التدريجي للتوازنات المالية الكلية، وهو انعكس سلبا على معدلات نمو الناتج المحلي الخام.

وأعلى قيمة$1.77E+11$ مسجلة سنة 2019 بسبب ما شهدته بداية الألفية الجديدة وتعافي أسعار النفط في الأسواق الدولية، والتي سمحت للجزائر من تبني برامج تنموية بناءة سخرت لها مبالغ ضخمة قدرت بـ 531.8 مليار دولار خلال الفترة من 2001 إلى 2017، والتي هدفت في

[8]https://api.worldbank.org/v2/ar/country/DZA?downloadformat=excel 27/11/2020.

مجملها إلى دعم التنمية البشرية، وتحسين مناخ الاستثمار ودعم النشاطات الخالقة للقيمة، بالإضافة الى ترقية الصادرات خارج المحروقات، كل ذلك أثر إيجابا على معدلات نمو الناتج المحلي الخام.

ومدى يبلغ $1.16E+11$ يعكس هذا الفارق الكبير بين هاتين القيمتين الحديتين خلال فترة الدراسة وهو متحيز لسنوات آخر للفترة، وبمتوسط بلغَ $1.09E+11$ مع وسيط قدره $9.48E+11$: $(\bar{X} > Me)$ أي أن بيان القيم متحيز نحو اليمين بسبب تراكم القيم نهاية الفترة، بلغت قيمة الانحراف المعياري $3.66E+10$ وهو كبير بمقارنته بقيمة المتوسط بسبب وجود قيم شاذة بعيدة عن متوسطها الحسابي مما يجعل معامل اختلاف يصل إلى نحو 33.57% الذي يعكس التقلب العنيف لقيم $\boldsymbol{PIB}$ بسبب تضخم قيمها واختلافها من فترة لأخرى لتغير السياسة الاقتصادية، هذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط 38.61%.

ومن اختبار التناظر $Skewness = 0.55 > 0$ نجد أن قيم تقترب من التناظر، أما اختبار التفلطح $Kurtosis = 1.89 < 3$ التي تشير إلى أن منحنى القيم غير متسطح، وتتأكد هذه النتائج من اختبار $\text{Jarque_Bera} = 4.07 < 5.99$ التي تبين أن قيم المتغيرة $\boldsymbol{PIB}$ تتبع التوزيع الطبيعي.

- **متغيرة معدل التضخم $\boldsymbol{INF}$**

متغيرة التضخم لها40 مشاهدةَ خلال فترة الدراسة وأنها محصورة بَين أقل قيمة 0.33 مسجَّلة سنة 2000 ويمكن تفسير سبب هذا الانخفاض إلى نجاعة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع الصندوق النقد الدولي، وأعلى قيمة 31.66 مسجلة سنة 1992 ويرجع هذا الارتفاع في استمرار التوترات التضخمية التي أدت إلحاق الأضرار بمستويات الأسعار، والتي مست بدورها أسعار المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة، ما زاد في تغذية وتيرة التضخم من السنة لأخرى،

وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي يسبب في اخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، ومدى يبلغ 31.33 يعكس هذا الفارق الكبير بين هاتين القيمتين الحديتين مدى تأثر أسعار بالتغيرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة وهو متحيز لسنوات الأول للفترة، وبمتوسط بلغَ 8.86 مع وسيط قدره 5.74: $(\bar{X} > Me)$ أي أن بيان القيم متحيز نحو اليمين نهاية الفترة، بلغت قيمة الانحراف المعياري 8.23 مرتفع جدا بمقارنته بقيمة المتوسط بسبب وجود قيم شاذة بعيدة عن متوسطها الحسابي مما يجعل معامل اختلاف يصل إلى نحو 92.90% الذي يعكس التقلب العنيف لقيم $\boldsymbol{INF}$ بسبب تضخم قيمها واختلافها من فترة لأخرى لتغير السياسة الاقتصادية، هذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط 143.59%.

من اختبار التناظر $Skewness = 1.66 > 0$ نجد أن القيم غير متناظرة، أما اختبار التفلطح $Kurtosis = 4.39 > 3$ التي تشير إلى أن منحنى القيم غير متسطح بل هو متطاول، وتتأكد هذه النتائج من اختبار $\text{Jarque_Bera} = 19.52 > 5.99$ التي تبين أن قيم المتغيرة $\boldsymbol{INF}$ لا تتبع التوزيع الطبيعي.

- **متغيرة الإنفاق العام $\boldsymbol{DP}$**

لهذه المتغيرة 40 مشاهدةَ خلال فترة الدراسة وأنها محصورة بَين أقل قيمة $5.69E+10$ مسجَّلة سنة 1997 نظرا خلال للأزمة السياسية الخانقة التي برت بها البلاد، والتي ترتب عنها عجز البلاد حتى عن تخليص مستحقاتها الخارجية من أعباء الدين الخارجي ، بالإضافة الى ضعف الطاقة الإنتاجية من جهة ومن جهة أخر تزايد السكان، وما كان على الحكومة الا اللجوء إلى التمويل الخارجي، وأعلى قيمة $2.02E+11$ مسجلة سنة 2018 بسبب انتعاش في حجم الصادرات خارج المحروقات، ومدى يبلغ $1.45E+11$ يعكس هذا الفارق الكبير بين هاتين القيمتين الحديتين خلال فترة الدراسة وهو متحيز لسنوات آخر للفترة، وبمتوسط بلغَ $1.03E+11$

مع وسيط قدره $7.86E+10$: $(\bar{X} > Me)$ أي أن بيان القيم متحيز نحو اليمين بسبب تراكم القيم نهاية الفترة، بلغت قيمة الانحراف المعياري $4.95E+10$ وهو كبير بمقارنته بقيمة المتوسط بسبب وجود قيم شاذة بعيدة عن متوسطها الحسابي مما يجعل معامل اختلاف يصل إلى نحو 48.06% الذي يعكس التقلب العنيف لقيم $\boldsymbol{DP}$ بسبب تضخم قيمها واختلافها من فترة لأخرى لتغير السياسة الاقتصادية، هذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط 62.97%.

ومن اختبار التناظر $Skewness = 0.94 > 0$ نجد أن قيم تقترب من التناظر، أما اختبار التفلطح $Kurtosis = 2.30 < 3$ التي تشير إلى أن منحنى القيم غير متسطح، وتتأكد هذه النتائج من اختبار $\text{Jarque_Bera} = 6.77 > 5.99$ التي تبين أن قيم المتغيرة $\boldsymbol{DP}$ تقترب من التوزيع الطبيعي.

النتيجة:

اتَّسمت متغيرات الدراسة إنفاق العام DP والتضخمINF، النمو الاقتصادي PIB بعدم تجانس قيمها، بسبب تقلبها العنيف خلال فترة الدراسة نظرًا لتضخم قيميها، وللتقليل من هذا التضخم نستخدم إحدى الطرق الرياضية منها: اللوغاريتم النبري، الجذر التربيع.، معدل النمو، النسبة المئوية للمجموع، ...

سنعتمد طريقة اللوغاريتم لأنها أكثر استخداما ولأن القيم الخام لمتغيرات الدراسة جميعها قيم موجبة.

❖ **التحليل الإحصائي للمتغيرات الجديدة:** نحاول معرفة مدى تجانس لوغاريتم متغيرات محل الدراسة، حسب الملحقين (3−3) و (3−4):

❖ **التحليل:**

- **المتغيرة *LPIB* :**

يَتبين من قيم هذه المتغيرة خلال فترة الدراسة أنها محصورة بَين أقل قيمة 24.84 وأعلى قيمة 25.90 بمدى 01.06 يعكس تقارب القيمتان الحديتان وتوزع المشاهدات توزيعا متجانسا على طول الفترة، وبمتوسط بلغَ 25.36 مع وسيط قدر بـ25.27 ($\overline{X} \approx Me$)أي أن بيان القيم يميل إلى التماثل، بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.32 أي بعامل اختلاف 01.29% الذي يؤشر على تحسن قيم ***LPIB***، وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط 01.29%.

بلغت فيمت إحصائية جاك−بيرا $Jarque_Bera = 3.35$ وهي أقل من الاحصائية المجدولة لكاي تربيع $\chi^2_{(0.05,2)} = 5.99$ بهذا نقبل الفرضية H_0 للتوزيع الطبيعي للقيم.

- **المتغيرة *LINF* :**

يَتبين من قيم هذه المتغيرة خلال فترة الدراسة أنها محصورة بَين أقل قيمة -1.08 وأعلى قيمة 3.45 بمدى 4.53 يعكس تقارب القيمتان الحديتان وتوزع المشاهدات توزيعا متجانسا على طول الفترة، وبمتوسط بلغَ 1.80 مع وسيط قدر بـ .1.74 ($\overline{X} \approx Me$) أي أن بيان القيم يميل إلى التماثل، بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.92 أي بعامل اختلاف 51.49% الذي يؤشر على تحسن قيم ***LINF***، وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط 53.09%.

بلغت فيمت احصائية جاك−بيرا $Jarque_Bera = 02.82$ وهي أقل من الاحصائية المجدولة لكاي تربيع $\chi^2_{(0.05,2)} = 5.99$ بهذا نقبل فرضية H_0 التوزيع الطبيعي للقيم .

- **المتغيرة LDP :**

يَتبين من قيم هذه المتغيرة خلال فترة الدراسة أنها محصورة بَين أقل قيمة 24.76 وأعلى قيمة 26.03 بمدى 01.26 يعكس تقارب القيمتان الحديتان وتوزع المشاهدات توزيعا متجانسا على طول الفترة، وبمتوسط بلغَ 25.26 مع وسيط قدر بـ 25.08 ($\overline{X} \approx Me$)أي أن بيان القيم يميل إلى التماثل، بلغت قيمة الانحراف المعياري 00.43 أي بعامل اختلاف 01.72% الذي يؤشر على تحسن قيم ***LDP***، وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط 01.73% بلغت فيمت احصائية جاك–بيرا $Jarque_Bera = 5.01$ وهي أقل من الاحصائية المجدولة لكاي تربيع $\chi^2_{(0.05,2)} = 5.99$ بهذا نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للقيم H_0 .

النتيجة: تبين لنا أن المتغيرات ***LPIB*** و***LINF***، ***LDP*** اتَّسمت قيمها الجديدة بالتجانس بعد استخدام أسلوب اللوغاريتم النيبري على قيمها (قيمة معامل الاختلاف لجميع المتغيرات قريبة أو أقل من 15%).

بهذه النتيجة نتجه لدراسة استقراريه سلاسل هذه المتغيرات.

II. دراسة استقراريه سلاسل المتغيرات:

تستقر السلسلة الزمنية إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت، وتباين مستقل عن الزمن[8].

نستعين بمجموعة من الاختبارات الكيفية واختبارات كمية:

❖ **الاختبارات الكيفية:** منها

أ- الاشكال البيانية:

من ملاحظة البيانات في الملحق (3-5) نستشف وجود مركبة الاتجاه العام للسلاسل وهو ذو ميل موجب بالنسبة $LPIB$ ومتقلب بالنسبة $LINF$، LDP توحي هذه الملاحظة بعدم استقرار السلاسل.

ب- اختبار ثبات المتوسط الحسابي وتجانس التباين:

ب-1: اختبار ثبات المتوسط الحسابي:

للقيام بهذا الاختبار قسمنا السلسلة الزمنية إلى فترات متساوية، هنا قسمناها **<u>اختياريا</u>** إلى 4 فترات متساوية (1980-1989)؛ (1990-1999)؛ (2000-2009)؛ (2010-2019) ونقارن متوسط كل فترة.

كانت النتائج رفض الفرض الصفري $(H_0: \bar{X}_1 = \bar{X}_2 = \bar{X}_3 = \bar{X}_4)$ وقبول الفرض البديل $(H_1: \bar{X}_i \neq \bar{X}_j \; i \neq j)$ لأن $(\text{Sig} = 0.000 < 0.05)$، أي عدم ثبات المتوسط الحسابي خلال فترة الدراسة.

[8] Melard Guy, Méthodes de prévision à court terme, Edition Ellipses, Bruxelles, (1991), P282.

ب-2-: اختبار تجانس التباين:

بنفس الخطوات السابقة وجدنا حسب اختبار $ANoVA$ يتم رفض الفرض الصفري $(H_0: \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \sigma_3^2 = \sigma_4^2)$ وقبول الفرض البديل $(H_1: \sigma_i^2 \neq \sigma_j^2 .. i \neq j)$ لأن: $(Sig = 0.060 < 0.10)$ أي عدم تجانس التباين خلال فترة الدراسة.

جـ-دراسة دالة الارتباط الذاتي للسلاسل :

لهذا الاختبار شكلان: اختبار فردي لكل معامل ارتباط ذاتي واختبار كلي $Ljung_Box$

جـ-1: الاختبار الفردي: لدينا مجال الثقة لمعاملات دالة ارتباط $\boldsymbol{\rho_k \epsilon \left[0 \mp \frac{t_{\alpha/2}}{\sqrt{n}}\right]}$ ، حيث: $t_{\alpha/2}^{n} = t_{0.05/2}^{40} = t_{0.025}^{40} = 2.02$؛ و n عدد المشاهدات $n = 40$ ، فيكون مجال الثقة: $IC = \pm 2.02\sqrt{1/40} = \pm 0.320$ يبين لنا منحنى لدالة الارتباط الذاتي للسلسلتين، وجود قيم خارج المجال.

- بالنسبة للسلسلة الزمنية $LPIB$ أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات $k = 1, \dots, 9$ خارج مجال الثقة: $\rho_{k(1,\dots,9)} \neq 0$، أي أنها تختلف معنويا عن الصفر.
- بالنسبة للسلسلة الزمنية $LINF$ أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات $k = 1, \dots, 3$ خارج مجال الثقة $\rho_{k(1,\dots,3)} \neq 0$، أي أنها تختلف معنويا عن الصفر.
- بالنسبة للسلسلة الزمنية LDP أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات $k = 1, \dots, 8$ خارج مجال الثقة $\rho_{k(1,\dots,8)} \neq 0$، أي أنها تختلف معنويا عن الصفر.

هذه النتائج تؤكدها قيمة الاحتمالية المبينة في العمود $Prob$ حيث $Prob = 0.000 <$ 0.05 اي رفض الفرضية $(H_0: \rho_1 = \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_k = 0)$ وقبول الفرض البديل $H_1: \exists\, \rho_{km} \neq 0$.

جـ-2: الاختبار الكلي: حسب اختبار $Ljung_Box$ للدراسة الكلية لمعنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي P_k[8]، حيث تتبع إحصائية LB إحصائية Chi_Deux χ^2، حيث:

$$Q_c = LB = n(n+2)\sum_{1}^{m}\frac{\hat{P}_k^2}{n-k} \rightsquigarrow Q_t = \chi^2_{(m)}$$

$$\begin{cases} Q_c = LB = 40(40+2)\sum_{k=1}^{16}\frac{\hat{\rho}_k^2}{40-k} \\ Q_t = \chi^2_{(0.05,20)} = 31.41 \end{cases}$$

تحت الفرضيات:

- الفرضية الصفرية: $(H_0: \rho_1 = \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_{20} = 0)$ ، إذا كانت $Q_c \prec Q_t$ ، وهذا يدل على استقرار السلسلة الزمنية.
- الفرضية البديلة: $H_1: \exists\ \rho_{km} \neq 0$ ، إذا كانت $Q_c \succ Q_t$ ، ويكون القرار عدم استقرار السلسلة الزمنية.

ومن الأشكال البيانية ادناه لمعاملات دالة الارتباط الذاتي لدينا:

- من دالة الارتباط الذاتي للسلسلة $LPIB$ لدينا $Q_c = 214.16 > Q_t = 31.41$، فيكون القرار رفض الفرضية الصفرية $(H_0: \rho_1 = \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_{20} = 0)$ التي تنص على انعدام كل معاملات دالة الارتباط الذاتي، وقبول الفرض البديل $H_1: \exists\ \rho_{km} \neq 0$.

[8] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر (2004)، ص 654.

- من دالة الارتباط الذاتي للسلسلة $LINF$ لدينا $Q_c = 55.78 > Q_t = 31.41$، فيكون القرار رفض الفرضية الصفرية $(H_0: \rho_1 = \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_{20} = 0)$ التي تنص على انعدام كل معاملات دالة الارتباط الذاتي، وقبول الفرض البديل $H_1: \exists\ \rho_{km} \neq 0$.
- من دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LDP لدينا $Q_c = 233.21 > Q_t = 31.41$، فيكون القرار رفض الفرضية الصفرية $(H_0: \rho_1 = \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_{20} = 0)$ التي تنص على انعدام كل معاملات دالة الارتباط الذاتي، وقبول الفرض البديل $H_1: \exists\ \rho_{km} \neq 0$.

❖ من نتائج اختبارات الكيفية السابقة نستنتج أن جميع السلاسل الزمنية بها مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، مما يسبب هذا في عدم استقرار السلسلة الزمنية.

❖ **الاختبارات الكمية:** سنكتفي في هذه الدراسة باختبار ديكي– فولر الموسع[8](ADF) لتوضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية، وهذا عن طريق تحديد اتجاه محدد Déterministe أو اتجاه عشوائي[8]Stochastique.

التحليل:

حسب نتائج الملحق **(3–10)** يتبين أن رتبة التأخير لكل سلسلة على النحو التالي:

$\rho = 2$ للسلسلتين $LPIB$ ، LDP و$\rho = 1$ للسلسلة $LINF$ ، ومنه تحصلنا على نتائج الاختبار كالتالي:

من نتائج اختبار ADF في الملحق (3–11) تم قبول الفرضية الصفرية: $H_0: \emptyset = 1$، وبذلك جميع السلاسل ***LINF LPIB* و*LDP*** تحتوي على جذر الوحدة فهي إذا سلاسل غير مستقرة،

[8] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 657.

[8] صحراوي سعيد، **مرجع سبق ذكره**.

الجدول (3−1) ملخص اختبارات جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)		
	At Level						
		LDP	LINF	LPIB	LDP	LINF	LPIB
With Constant	t-Statistic	0.4138	-2.5558	-0.1518	-1.3897	-2.5765	-0.2794
	Pros.	***0.9811***	***0.1107***	***0.9362***	***0.5753***	***0.1064***	***0.9187***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.1182	-3.1429	-1.5604	-1.7270	-3.0804	-1.7412
	Prob.	***0.9128***	***0.1110***	***0.7903***	***0.7195***	***0.1250***	***0.7129***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.9376	-1.2781	5.3489	0.7604	-1.4029	2.7673
	Prob.	***0.9859***	***0.1820***	***1.0000***	***0.8738***	***0.1470***	***0.9981***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

المصدر: مخرجات برنامج **EViews 13**

❖**نتيجة:** من خلال تطبيق أدوات الاختبار الإحصائية الكيفية والكمية: −اختبار معاملات دالة ارتباط Pk، −اختبار $Ljung_Box$، −اختبار ADF، تم قبول الفرضية الصفرية $H_0: \emptyset = 1$ التي تنص على وجود جذر الوحدة $\emptyset = 1$ في السلاسل الزمنية، أي أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوى المعنوية 5%.

❖ **إزالة حالة عدم الاستقرار من السلاسل الزمنية:**

توصلت نتائج الاختبار السابق إلى عدم استقرار السلاسل الزمنية في مستواها الأصلي $I(0)$، وأحسن طريقة عملية لإزالة حالة عدم الاستقرار هي إجراء الفرو قات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية حسب نتائج الاختبارات الإحصائية، ويكون الشكل الجديد للسلاسل الزمنية هو $\boldsymbol{DLPIB}$، $\boldsymbol{DLINF}$ و$\boldsymbol{DLDP}$ حيث: $\boldsymbol{DLPIB_t = LPIB_t - LPIB_{t-1}}$، ونعيد إجراء الاختبارات الإحصائية السابقة،

من الملحق(3−6) لدينا:

- **التحليل الوصفي:**

فقدت السلاسل $DLPIB$ ،$DLINF$ و$DLDP$ مشاهدة واحدة بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى لتصبح 39 مشاهدة، من تتبع بيانهما نلاحظ أنه أخذ شكلا موازيا لمحور الفواصل، مما يدل على غياب مركبة الاتجاه العام في السلسلتين.

- **اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الجديدة:**

لدينا مجال الثقة لمعاملات دالة ارتباط: $IC = \pm 2.02\sqrt{1/39} = \pm 0.323$ مع $n-1$ مشاهدات $n-1=39$ ، ومن ملاحظة الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي التالية نجد:

- جل قيم معاملات دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات $DLINF$ $DLPIB$ و$DLDP$ تقع داخل مجال الثقة؛
- قيم الاحتمالية للسلسلة $DLINF$ اكبر من الصفر $Prob > 0.05$؛
- قيم الاحتمالية للسلسلتين $DLPIB$ و $DLDP$ أقل من الصفر $Prob < 0.05$؛
- الإحصائية المحسوبة Q_Stat اقل من المجدولة للسلسلتين $DLPIB$ و $DLDP$

$$Q_c = 50.06 > Q_t = 31.41 \text{ و } Q_c = 38.04 > Q_t = 31.41$$

- الإحصائية المحسوبة Q_Stat اقل من المجدولة للسلسلة $DLINF$:

$$Q_c = 13.54 < Q_t = 31.41$$

توحي هذه النتائج باستقرار السلسلة $DLINF$ وعدم استقرار السلسلتان $DLPIB$ و $DLDP$

- **اختبار جذر الوحدة ADF :**

من نتائج الاختبارات الكمية الاستقرارية ADF تم رفض الفرضية الصفرية: $H_0: \phi = 1$، وقبول الفرضية البديلة $H_1: \phi \neq 1$ التي تنص على خلو السلاسل $DLINF$ $DLPIB$ و$DLDP$ من جذر الوحدة، تكون بذلك مستقرة عند مستوى معنوية 5% و 10%.

حتى نتأكد من هذه النتائج نستعين باختبار فيليبس- بيرون Phillips-Perron (P-P) (1988).

الجدول (3-2) ملخص اختبارات جذر الوحدة

	UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)		
	At First Difference						
		d(LDP)	d(LINF)	d(LPIB)	d(LDP)	d(LINF)	d(LPIB)
With Constant	t-Statistic	-3.7279	-8.5686	-3.6837	-3.6871	-8.5538	-3.6355
	Prob.	***0.0075***	***0.0000***	***0.0084***	***0.0083***	***0.0000***	***0.0095***
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0669	-8.4489	-3.6254	-4.1323	-8.4347	-3.5790
	Prob.	***0.0146***	***0.0000***	***0.0408***	***0.0124***	***0.0000***	***0.0452***
		**	***	**	**	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.4167	-8.6433	-1.9555	-1.7630	-8.6291	-1.6758
	Prob.	***0.0011***	***0.0000***	***0.0494***	***0.0741***	***0.0000***	***0.0882***
	t-Statistic	***	***	**	*	***	*

المصدر: مخرجات برنامج **EViews 13**

التحليل: تأكدت نتائج الاستقرارية بعد تطبيق اختبار فيليبس- بيرون

بما أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة في نفس المستوى I(1)، يعني إمكانية تكاملها تكاملا مشتركا في المدى الطويل، وللتأكد من هذا نجري اختبارات التكامل المشترك بينها.

❖ **السببية:**

يعد أسلوب السببية منهجا تجريبيا يساعد على اختبار العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بينها أي معرفة المتغير التابع والمتغير المستقل[8]،

حسب الملحق (3-17)

[8]- بن بوزيان محمد، عبد الحق، بن عمر، العلاقات السببية والتكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس، جامعة تلمسان، الجزائر (2011)، ص15-16..http://faculty.kfupm.edu.sa/coe/sadiq/proceedings/SCAC2004/55.ASC029.AR.Benbouziane.Cointegration%20and%20Causality%20Bet%20_1_.pdf.

القرار:

– السطر الأول تم قبول الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود سببية من التغير في معدلات التضخم $\boldsymbol{D(LINF)}$ نحو التغير في النمو $\boldsymbol{D(LPIB)}$: $Prob = 0.2451 > 0.05$.

– في السطر الثاني نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 الذي ينص على وجود سببية من التغير في الانفاق العام $\boldsymbol{D(LDP)}$ نحو التغير في النمو $\boldsymbol{D(LPIB)}$: $Prob = 0.0365 < 0.05$

وفي السطر الأخير يتم نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 الذي ينص على وجود سببية من التغير في الانفاق العام $\boldsymbol{D(LDP)}$ والتغير في معدلات التضخم $\boldsymbol{D(LINF)}$ نحو التغير في النمو $\boldsymbol{D(LPIB)}$: $Prob = 0.0279 < 0.05$

III. اختبار التكامل المشترك:

على ضوء نتائج اختبارات الاستقرارية السابقة، تبين أن المتغيرات متكاملة في نفس الدرجة أي أنها غير ساكنة في مستواها الأصلي$\mathrm{I}(0)$ ولكنها ساكنة في الفرق الأول، لذا هي ستتقارب في المدى الطويل وهذا ما يسمى التكامل المشترك وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة لتوليد مزيج خطي يتصف بالسكون في المدى الطويل.

–اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

- **اختبار الحدود** $Bounds\ Test$ **لنموذج** $ARDL$: نهدف من خلاله إلى ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وهذا من خلال اختبار فرضية العدم التي تنص:

أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات: $H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = 0$ عكس ذلك:

الفرضية البديلة $H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0$

التحليل:

حسب قيمة إحصائية فيشر لاختبار الحدود $Bounds\ Test$ هي 14.81 وهي أكبر من القيم الحرجة عند القيم الحرجة: 1%،5% و10% للحد الأعلى.

وفقا لهذه المقارنة، يتم رفض الفرض الصفري H_0 وقبول الفرض الصفري H_1 الذي يمص على وجود علاقة طويلة الأجل من الانفاق العام والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر؛

- **اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج $ARDL$**

$$\text{ARDL(p,q)}: \Delta LPIB_t = C + \alpha_1 LPIB_{t-1} + \alpha_2 LINF_{t-1} + \alpha_3 LDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1,i} \Delta LPIB_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \beta_{2,i} \Delta LINF_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \beta_{3,i} \Delta LDP_{t-i} + \varepsilon_t$$

حسب النتائج لدينا: $\Delta LPIB : \text{ARDL}(p, q, k) = (1,0,2)$

$$\text{ARDL(1,0,2)}: \Delta LPIB_t = C + \alpha_1 LPIB_{t-1} + \alpha_2 LINF_{t-1} + \alpha_3 LDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{1} \beta_{1,i} \Delta LPIB_{t-i} + \sum_{i=1}^{0} \beta_{2,i} \Delta LINF_{t-i} + \sum_{i=1}^{2} \beta_{3,i} \Delta LDP_{t-i} + \varepsilon_t$$

- **تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ**

أ- معلمات الأجل الطويل

الجدول (3-3) نموذج *ARDL*

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = LPIB(-1) - (-0.122240*LINF + 0.387096*LDP(-1) + 16.127630)

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF	-0.122240	0.060606	-2.016966	0.0514
LDP(-1)	0.387096	0.146288	2.646126	0.0121
C	16.12763	3.821651	4.220069	0.0002

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: مخرجات برنامج $EViews$ 13

ب-معلمات الأجل القصير

الجدول (3-4) نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LPIB)
Method: ARDL
Date: 11/01/23 Time: 13:50
Sample: 1982 2019
Included observations: 38
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LINF LDP
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 100
Selected model: ARDL(1,0,2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.057418	0.007132	-8.050467	0.0000
D(LDP)	0.182847	0.045050	4.058761	0.0003
D(LDP(-1))	0.125484	0.044839	2.798563	0.0083

R-squared	0.577706	Mean dependent var	0.027201
Adjusted R-squared	0.553575	S.D. dependent var	0.021971
S.E. of regression	0.014680	Akaike info criterion	-5.529024
Sum squared resid	0.007542	Schwarz criterion	-5.399741
Log likelihood	108.0515	Hannan-Quinn criter.	-5.483026
F-statistic	23.94029	Durbin-Watson stat	1.614260
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج $EViews$ 13

تشخيص النموذج

- التحليل الاحصائي:

1- معلمات نموذج المدى الطويل لها دلالة إحصائية:

$Prob = 0.0514 < 0.10 : \boldsymbol{LINF_t}$

$Prob = 0.0121 < 0.05 : \boldsymbol{LDP_{t-1}}$

المعلمة الثابتة $Prob = 0.0002 < 0.05 : \boldsymbol{C}$

2- معلمات نموذج المدى القصير: $\boldsymbol{D(LDP)_t}$، $\boldsymbol{D(LDP)_{t-1}}$، لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%: $Prob = 0.0003 \wedge 0.00083 < 0.0.05$

3- يتميز معامل تصحيح الخطأ بالكشف عن سرعة عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ على سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك.

-في هذا النموذج تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1) = -0.057418$:

*قيمة المعامل لها دلالة إحصائية $Prob = 0.0000 < 0.05$، تدل على وجود سببية من المتغيرات الخارجية: مؤشر الإنفاق العمومي $\boldsymbol{LDP}$ ومعدلات التضخم $\boldsymbol{LINF}$ نحو المتغير الداخلي معدل النمو $\boldsymbol{LPIB}$ ؛

*يتم التصحيح بعد $\left(\frac{1}{0,057418} = 17.42\right)$، 17 سنة و5 أشهر ويكون بذلك أول تصحيح جوان 1997 ويكون ثاني تصحيح لهذا النموذج في ديسمبر 2014؛

*خلال فترة الدراسة (1980-2019) يتم إعادة التصحيح مرتان فقط تدل هذه النتيجة على الارتباط الكبير بين الإنفاق العمومي $\boldsymbol{LDP}$ ومعدلات التضخم $\boldsymbol{LINF}$ من جهة والنمو $\boldsymbol{LPIB}$ من جهة أخرى

4- بلغت قيمة إحصائية فيشر $F_c = 23.94$ أكبر من المجدولة $F_t = F_{3;38}^{5\%} = 2.85$، أي أن النموذج له دلالة معنوية ككل ومنه توجد سببية في المدى القصير بين متغيرات الدراسة: $F_c = 23.94 > F_t = 2.85$ نرفض الفرض الصفري H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 وتتأكد من قيمة الاحتمالية: $Prob = 0.000 < 0.05$، هذه النتيجة تؤكد وجود سببية في المدى القصير من المتغيرات المستقلة نحو معدلات النمو $\boldsymbol{LPIB}$

5- وصلت قيمة معامل التحديد $R^2 = 57.77\%$ وهو مقبول في نموذج ثنائي المدى قصير – طويل؛

- التحليل الاقتصادي:

1- التغير في اللوغاريتم للإنفاق العمومي $\boldsymbol{DLDP_t}$ و $\boldsymbol{DLDP_{t-1}}$ له أثر طردي على معدلات النمو الحالي $\boldsymbol{LPIB_t}$ في الأجل القصير،

2- إذا تغيرت $\boldsymbol{DLDP_t}$ بنحو 100% يتغير $\boldsymbol{LPIB_t}$ طرديا بحوالي 18.28%؛

3- إذا تغيرت $\boldsymbol{DLDP_{t-1}}$ بنحو 100% يتغير $\boldsymbol{LPIB_t}$ طرديا بحوالي 12.55%؛

4- قيمة المعامل ذات إشارة سالبة $\text{CointEq}(-1) = -0.057 < 0$ وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على تصحيح الاختلافات السابقة؛

5- تدل القيمة $\text{CointEq}(-1) = -0.057$ أن 5.7% من الانحرافات والاختلالات في التوازن بين الإنفاق العمومي $\boldsymbol{DLDP}$ ومعدلات النمو $\boldsymbol{LPIB}$ خلال فترة الدراسة؛

- التحليل القياسي:

1- مقارنة بيان السلسلتين الأصيلة والمقدرة: من خلال الملحق (3-8) يمكننا ملاحظة التطابق شبه التام بين منحني السلسلة الأصلية (Actual) ومنحنى السلسلة المقدرة (Fitted)، تعطينا هذه النتيجة فكرة عن مدى تقارب النموذج المقدر من المعطيات الواقعية. أما منحنى سلسلة البواقي التقدير Residual فيلتف بشكل عشوائي على محور الفواصل هذا من شأنه أن يعطينا فكرة على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2- اختبار فرضية $E(\varepsilon_t) = 0$

نلاحظ أن $Mean = -8.13e-16 = -1.41 \times 10^{-15} \approx 0$ تدل أن المتغيرات العشوائية (ε_t) لا تدخل في تفسير المتغير التابع : معدلات النمو $LPIB$

3- اختبار فرضية $E(\varepsilon_t, \varepsilon_t) = 0$

لاختبار مشكلة وجود الارتباط الذاتي نستخدم اختبارات كيفية منها دالة الارتباط الذاتي للبواقي واختبارات كمية Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

التحليل:

- من ملحق $Correlogram$ نلاحظ جميع قيم عمود $Prob > 0.05$ تعني قبول الفرض الصفري H_0 الذي يمص على انعدام معامل الارتباط بين البواقي، وهو نفس القرار بالنسبة لآخر إحصائية من عمود: $Q - Stat = 13.575 < \chi^2_{0.05,10} = 18.31$

- تتأكد النتيجة السابقة من اختبار Breusch − Godfrey أن$< Prob = 0.4916$ 0.05 أو

$\chi_t^2 = 5.99 > \chi_c^2 = 1.76$ أو $F_{2;19}^{0.05} = 3.32 \succ F_c = 0.73$ أي أننا نقبل فرضية العدم H_0 تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

4- اختبار فرضية $V(\varepsilon_t) = \sigma_\varepsilon^2$

نستخدم أيضا اختبارات كيفية وكمية

التحليل: من نتائج الاختبارين:

$Prob > 0.05$ و $Q - Stat = 6.427 < \chi^2_{0.05,10} = 18.31$ وكذا $Prob =$ $0.6463 > 0.05$ أي أننا نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على ثبات تباين الأخطاء. وبهذا تتحقق فرضية أن كل مشاهدة للمتغير التابع : معدلات النمو الحالي $LPIB$ لها نفس الوزن.

ملاحظة:

بتحقق الفرضيات: $E(\varepsilon_t) = 0$ ، $E(\varepsilon_t,\ \varepsilon_{\hat{t}}) = 0$ ، $V(\varepsilon_t) = \sigma_\varepsilon^2$ نقول لبواقي النموذج تشويش ابيض

5- اختبار استقرار النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن نستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي $CUSUM$ واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي $CUSUM\ Of\ Squares$، ونتائج اختبار موضحة في الملحقين **(3-22)** و**(3-23)** :

من الأشكال يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصبغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني

لاختباراتCUSUM CUSUM QUOTE و$CUSUM\ Of\ Squares$ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% يعني أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين $(\pm 2S)$ فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 عند مستوى معنوية 5% التي تنص على أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.

6. نتائج الدراسة القياسية:

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المتبع على متغيّرات الدراسة وجدنا أن:

1- جُل قيم متغيرات الدراسة الخام $\boldsymbol{PIB_t}$ ، $\boldsymbol{INF_t}$ و $\boldsymbol{DP_t}$ اتسمت بالتقلبات العنيفة، بسبب تضخمها خلال فترة الدراسة: $Cv_{PIB} = 33.57\% \wedge Cv_{INF} = 92.90\% \wedge Cv_{DP} = 48.06\% \gg 15\%$؛

2- حاولنا التقليل من هذا التقلب فاستخدمنا أسلوب اللوغاريتم النبري $\boldsymbol{LPIB_t}$ ، $\boldsymbol{LINF_t}$ و $\boldsymbol{LDP_t}$ على متغيرات الدراسة الخام، فكانت نتائج المتغيرات الجديدة متجانسة بشكل كبير، حيث انعكست على قيم معامل الاختلاف: $Cv_{\boldsymbol{LPIB}} = 1.29\% \wedge Cv_{\boldsymbol{LDP}} = 1.43\% < 15\%$؛ تحسن قيم مؤشر التضخم $Cv_{\boldsymbol{LINF}} = 92.90\% \rightsquigarrow 51.49\%$

3- وجدنا جميع سلاسل المتغيرات غير مستقرة في مستواه الأصلي $I(0)$، ومستقرة في الفروقات من الدرجة الأولى $I(1)$؛

4- حسب اختبارات التكامل المشترك توصلنا إلى إمكانية وجود تقارب بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل؛

5- من خلال نماذج تصحيح الخطأ تحصلنا على وجود تأثير في المدى القصير والمدى الطويل من مؤشر لوغاريتم الانفاق العام $\boldsymbol{LDP}$ نحو معدل لوغاريتم النمو $\boldsymbol{LPIB}$ في الجزائر؛

6- من خلال دراسة السببية تبين وجود سببية وجود سببية من الانفاق العام $\boldsymbol{LDP}$ ومعدلات التضخم $\boldsymbol{LINF}$ نحو النمو $\boldsymbol{LPIB}$ ؛

7- تدل القيمة $CointEq(-1) = -0.057418$ على معامل تصحيح الخطأ وهو بقيمة سالبة وأقل من الواحد الصحيح 1 وذو دلالة إحصائية لأن قيمة الاحتمال المرافق له أقل من المستوى المعنوية 5% وهذا يدل على وجود قوة جذب وسرعة تعديل من الاختلالات في الأجل القصير لإحداث التوازن في الأجل الطويل بمعني أن 5.7% من الانحرافات والاختلافات التي تحدث في الأجل القصير يتم تصحيحها خلال 17 سنة و5 أشهر نحو توازن لإنفاق العمومي $\boldsymbol{DLDP}$ ومعدلات النمو الحالية $\boldsymbol{LPIB}$ خلال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل حاولنا إبراز العلاقة بين مؤشر التضخم، الانفاق العام و النمو الاقتصادي باعتبار أن من أهم أهداف السياسة الانفاقية هو تحفيز النمو والتشغيل الكامل للعمالة، عبر دعم الطلب الكلي للاقتصاد برفع حجم الإنفاق الحكومي بشقيه، وكذا تثبيت الاقتصاد الكلي في حال تعرضه لصدمات كتراجع حجم الصادرات.

غير أن أن تحقيق هذه أهداف هذه السياسة يواجهه مجموعة من المشاكل التي تعرقل تحقيق مستوى مقبول من النمو والرفاهية الاقتصادية، ومن أبرز هذه المشاكل نجد عنصر التضخم، حيث يشكل الارتفاع في المستوى العام للأسعار خطراً كبيرا على الاستقرار الاقتصادي،

وبناء على نتائج الدراسة تبين إمكانية وجود تقارب بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل؛ كما تبين من خلال دراسة السببية وجود سببية وجود سببية من الانفاق العام LDP ومعدلات التضخم $LINF$ نحو النمو $LPIB$ خلال فترة الدراسة.

الخاتمة

الخاتمة:

إن دراستنا هذه الخاصة بقياس **أثر التضخم والانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، نهدف من خلالها إلى توضيح مدى ارتباط النمو الاقتصادي للجزائر بالإنفاق العام والتضخم.

وقد اخترنا فترة الدراسة(2019/1980)، وهي فترة ذات خصوصية من جوانب عديدة، اذ شهدت هذه الفترة عدة إصلاحات على مستوى الموازنات الكلية، كما تشهد هذه الفترة مرحلة انتقالية تمثلت في الإنتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وهذا ما يجعل النموذج المقدر والنتائج المتحصل عليها غير منحازة، لأن فترة الدراسة شهدت فترات رخاء وفترات انكماش.

ومن خلال معالجة مختلف المتغيرات التي تحاول إشكالية هذا البحث دراستها؛ ابتداء بالإطار النظري النمو الاقتصادي، ثم الجانب النظري المؤسس للإنفاق العام والتضخم، فالخصائص والسمات الاقتصادية للنظام في الجزائر، إضافة إلى الهيكلة الاقتصادية وسياسات تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال نتائج التحليل القياسي **أثر التضخم والانفاق العام على النمو الاقتصادي**، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL، تم التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات، نوردها في الآتي:

❖ **من الجانب النظري**

- تبرز أهمية النمو الاقتصادي باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وهو من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول.
- هناك اختلاف بين الاقتصاديين في حساب معدل النمو الاقتصادي فمنهم من يعتمد مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومنهم من يعتمد مؤشر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- تطور مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له، تبعا لتطور النظريات الاقتصادية.

- تعد سياسة الإنفاق العام أداة فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية خاصة في الدول النامية، وذلك لسهولة استعمالها، وكذا التأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- باعتبار النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف وغير مستقر فإنها سعت لفترات طويلة لسياسة إنفاقية توسعية لتحفيزه.
- إن دراسة تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بينت بأنه غير مستقر وغير مستديم، يتغير بتغير أسعار المحروقات غير المستقرة.
- ضعف التنويع الاقتصادي في الجزائر، وإنتاج قطاع المحروقات هو المهيمن على الإنتاج المحلي الإجمالي.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي رغم الجهود المبذولة للتوجه نحو اقتصاد السوق.
- أما ما يتعلق بظاهرة التضخم المسجل في الجزائر، فقد تعددت الدراسات و الأبحاث والرسائل التي حاولت شرح وتحديد مسببات تلك الظاهرة.

❖ من الجانب التطبيقي

تم تخصيص الفصل الأخير للجانب القياسي من الدراسة لقياس أثر التضخم والانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد تم اختيار الفترة (1980-2019) للدراسة، استخدمنا لذلك منهجية **اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL**، حيث تطلبت منا هذه الدراسة نوعين من الاختبارات الأولى تشخيصية والثانية خاصة باختبارات النتائج، حيث كانت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

- اتَّسمت متغيرات الدراسة الانفاق العام DP والتضخمINF، النمو الاقتصادي PIB بعدم تجانس قيمها، بسبب تقلبها العنيف خلال فترة الدراسة نظرًا لتضخم قيمها.
- تبين النتائج أن المتغيرات $\boldsymbol{LPIB}$ و$\boldsymbol{LINF}$، $\boldsymbol{LDP}$ اتَّسمت قيمها الجديدة بالتجانس بعد استخدام أسلوب اللوغاريتم النيبري.
- المتغيرات محل الدراسة مستقرة في نفس المستوى I(1).
- بينت اختبارات التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL وجود علاقة طويلة الأجل من الانفاق العام والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- وجود سببية من الانفاق العام $\boldsymbol{LDP}$ ومعدلات التضخم $\boldsymbol{LINF}$ نحو النمو$\boldsymbol{LPIB}$.

نعلم في الاقتصاد القياسي أن سريان مفعول العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات يتطلب وجود السببية بين هذه المتغيرات ، كما ان تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات في النموذج القياسي تؤثر في اساليب وطرق الاقتصاد القياسي ومنها طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.

من خلال هذه النتائج يتبين أن هناك تأثير يساهم من خلاله الانفاق العام $\boldsymbol{LDP}$ ومعدلات التضخم $\boldsymbol{LINF}$ على النمو$\boldsymbol{LPIB}$.

- وجود سببية في المدى القصير من المتغيرات المستقلة نحو معدلات النمو $\boldsymbol{LPIB}$.

في الأخير يمكن القول أن السياسة الإنفاقية تستطيع أن تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك في الأجلين القصير والطويل، فيكون الأثر في الأجل القصير من خلال المنظور الكنزي عن طريق المضاعف بالتأثير في جانب الطلب الكلي، وكذلك التأثير قصير الأجل على جانب العرض الكلي، وفعالية السياسة الإنفاقية في التأثير إيجابا على النمو الاقتصادي يجب أن يرافقها مرونة الجهاز الإنتاجي، وكذا تفعيل دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية ، كما

يجب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لزيادة فعالية السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي،

أما بالنسبة لأثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل فمنطلقها نظريات النمو الداخلي حيث يمكن بفضل الإنفاق الحكومي التأثير على محددات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل أو ما يطلق عليه بالنمو المستديم، ومن أهم هذه المحددات: الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم والصحة، ودعم عملية البحث والتطوير واستخدام التكنولوجيات الجديدة، بالإضافة إلى الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية من أجل تحفيز القطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

❖ **اختبار فرضيات الدراسة:**

من الدراسة القياسية للعلاقة بين **أثر التضخم والإنفاق العام على النمو الاقتصادي** في الجزائر خلال الفتَرة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019 استخلصنا الإجابات التالية عن فرضيات الدراسة التي تم طرحها سابقا:

✓ **قبول الفرضية الأولى: والتي تنص على أن:**

تساهم النفقات العامة بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري.

حيث أكدت نتائج الدراسة القياسية أن:

- الإنفاق العام يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 0.05، فقد بلغت القيمة المقدرة لمرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للإنفاق العام (0.182847) أي أن زيادة اجمالي الإنفاق العام ب 100% ستؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بحوالي(% 18.28).

- أن الإنفاق العام المتأخر بسنة واحدة(t-1) يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 0.05، فقد بلغت القيمة المقدرة لمرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للإنفاق العام (0.125484) أي أن زيادة هذا المؤشر بحوالي 100% ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بحوالي(% 12.54).

✓ **قبول الفرضية الثانية: والتي تنص على أن:**

يتسبب التضخم في إعاقة تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

حيث أكدت نتائج الدراسة القياسية أن:

- أن معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمعنوية إحصائية مقبولة عند مستوى0.1، فقد بلغت القيمة المقدرة لمرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للتضخم (0.1222) أي أن زيادة هذا المؤشر بحوالي 100% ستؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بحوالي (12.22%).
- ان عامل التضخم له أثر سلبي وحاد على الاقتصاد الوطني، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع معدل التضخم داخل الدولة يؤدى إلى عدم الاستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية، كما أن ارتفاعه يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤثر سلبا على قيمة العملة، فيلجأ المتعاملين نحو شراء العملات الأجنبية على حساب نظيرتها المحلية وذلك للحفاظ على قيمة ممتلكاتهم، كما أن انخفاض قيمة العملة يؤثر على القدرة الشرائية لها، وهذا بدوره ينعكس سلبا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

❖ **التوصيات:**

- ضرورة التحكم في أدوات السياسة المالية وبخاصة الإنفاق العام وتوجيهه نحو المشاريع الاستثمارية وترشيد الإنفاق الاستهلاكي.
- ضبط مستوى التضخم من خلال انتهاج سياسة اقتصادية تقوم على التكامل بين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية.
- ضرورة التقليل من الواردات من خلال تطوير الجهاز الإنتاجي لضمان تغطية أكبر نسبة من الطلب في الاقتصاد الوطني.
- ضرورة الرفع من الإنفاق على البنية التحتية لأن ذلك سيسهم في توفير البيئة الاقتصادية الملائمة لجلب الاستثمار وتطوير القطاع الخاص الذي حتما سيكون له أثر إيجابي في الأجلين القصير والطويل.
- ضرورة تطوير وتفعيل أجهزة الرقابة على المال العام للدولة لمواجهة التبذير، ومكافحة الفساد الإداري والمالي.

❖ **آفاق الدراسة:**

يفتح هذا البحث المجال للخوض في مواضيع منها:

- نظريات النمو الداخلي ومدى ملائمتها للاقتصاد الجزائري.
- محددات النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.
- تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- رؤية لمستقبل الاقتصاد الجزائري.
- وسائل تحديد أولويات التنمية في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:

❖ الكتب

1. ايهاب عمر نافع، **الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمة الاقتصادي**، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع(عمان)، (2020).
2. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، ط 1، 7شارع نوال متفرع من شارع وزارة الزراعة، القاهرة (2014).
3. البني حازم ، كميل حبيب، **دراسات في الإنماء والتطور**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان،(1997).
4. أحمد محمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية (2009).
5. النجيفي سالم توفيق ، محمد صالح تركي القرشي " **مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار الكتاب للنشر والطباعة، جامعة الموصل، العراق1988.
6. احمد محمد مندور، ايمان محمد زكي، ايمان عطية ناصف، **مقدمة في النظرية الكلية** ، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية (2004).
7. ابلبي جويس، **الرأسمالية ثورة لا تهدأ**، ترجمة رحاب صلاح الدين، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة (2018).
8. احمد عادل حشيش، **اساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار النهضة للطباعة والنشر بيروت (1992).
9. الجنابي طاهر، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، منشورات دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل العراق، بدون سنة.
10. ابراهيم غسان، رسلان خضور، **علم الاقتصاد**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية(2020) .
11. العكام محمد خير، **المالية العامة**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية (2018).
12. احمد شوقي دنيا، **النقود والتضخم**، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية (2017).

13. السيد محمد احمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر (2008) .
14. احمد رمضان نعمة الله واخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر (2003) .
15. أموري هادي الحسناوي، **طرق القياس الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الاردن(2002) .
16. أحمد خلف الله محمد عربي، **اقتصاد قياسي متقدم**، مطبعة جي تاون، الخرطوم (2005).
17. العتابي محمد حسن رشم، سعود جايد مشكور العامري، **المعالجات المحاسبية للتضخم الاقتصادي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1 (2020).
18. القريشي علي حاتم، **اقتصاديات التنمية**، ط1، منشورات حوض الفرات، النجف، العراق (2017).
19. أحمد سهير عبد الظاهر، محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر (1999) .
20. الحمود حلمي ابراهيم، خالد سعد زغلول، **الوسيط في المالية العامة**، ط2، دار حنين للنشر والتوزيع (2002).
21. الخطيب خالد شحادة، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط3، دار وائل للنشر، عمان(2007) .
22. جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل الى علم التنمية**، ط1، دار النشر والتوزيع(عمان) (2009).
23. جايد سعود مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، **مدخل معاصر في علم المالية العامة**، (ط2)، دار المناهج للنشر والتوزيع الاردن(2020).
24. حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (2006).
25. حلمي محمد مراد، **مالية الدولة**، مطبعة نهضة مصر (2014).
26. جايد سعود مشكو، عقيل حميد جابر الحلو، **مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق**، ط1، العالمية – المثنى– السماوة – جمهورية العراق (2016).
27. خصاونة محمد، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن (2014).

28. خليفي عيسى، **التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الاسلامي**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان (2010).
29. ديفد هارفي، **الليبيرالية الجديدة**، ط1، المملكة العربية السعودية شارع العليا العام جنوب برج المملكة عمارة موسى للمكاتب (2008).
30. سيمون فاوت وآخرون، **كتاب قراءة الديمقراطية الاجتماعية3(الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية)**، ط3، أكاديمية الديمقراطية الاجتماعية، مؤسسة فريدريش ايبرت(2012) .
31. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة(2003) .
32. علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، ط1، الجزء الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية الليبية(2004) .
33. عبدالمطلب عبدالحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، الدار الجامعية، سنة(2005).
34. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (2005).
35. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر (2004).
36. محمد عبد الله شاهين محمد، **أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادى**، دار حميثرا للنشر والترجمة، ط1(2018).
37. موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (2001).
38. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ط1، عمان: دار وائل عمان(2007) .
39. ميشيل تودارو، (ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود) ، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية (2006).
40. محمد زنبوعة، علي كنعان، **المالية العامة** منشورات الجامعة الافتراضية السورية (2020).
41. محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة الطائف (2014).

42. مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، التجربة الجزائرية، ط1 دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن(2009) .

❖ **الاطروحات والمذكرات:**

43. أحمد علي الامين، **أثر النقل البحري على النمو الاقتصادي في السودان (2014/1990)**، أطروحة مقدمة للحصول على شهـادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا 2016.

44. بن علي قريجيج، **جدلية العلاقة بين بين النمو الاقتصادي والعمالة في الجزائر (نموذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ)**، أطروحة مقدمة للحصول على شهـادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلـوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهـران (2018/2017).

45. الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة (2019/1980).

46. أحمد كبداني سيدي، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير (2013/2012).

47. إيمان بن زروق، **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1(2021/2020).

48. شلوفى عمير، **التضخم والنمو الاقتصادي–تقدير عتبة التضخم، دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (1980–2019)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (فرع الاقتصاد الكمي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (2017–2018).

49. طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "1970-2012"**، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014.

50. وافي نجم، **توجيه الإنفاق العام لاستهداف النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة:1990-2016** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الموسم الجامعي: 2019-2020.

51. مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990 – 2004**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر(2005 /2006).

52. عبد القادر لحول، **العلاقـــة بين النقـــود و التضخـــم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة (دراسة قياسية)**، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس،(2014/ 2015)

53. محمد أحمد عمران، **النمو الاقتصادي والفقر في سوريا (نموذج قياسي مقترح لقياس العلاقة بين النمو والفقر)**، أطروحة مقدمة للحصول على شهـادة الماجيستير في الاقتصاد، جامعة دمشق كلية الاقتصاد2014.

54. براهيم بلقلة، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف (2009).

55. جنيدي مراد، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر «VAR» باستعمال أشعة الانحدار الذاتي (1970-2004)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر (2006).

56. حمادي خديجة، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، دراسة قياسية اقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع الاقتصاد الكمي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (2008-2009).

57. صحراوي سعيد، **محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان (2010).

58. عبد الجليل هجيره، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر (2012).

❖ **المقالات**

59. إكرام بن عزة وفتحي بلدغم، **تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي – عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة (1990–2017)**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**ISSN: 2572-0090** ، المجلد2، العدد7(2018).

60. الناصر محمد حميداتو، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي– العدد7، المجلد2(2014).

61. إيمان محمد عبد اللطيف، **العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1961–2018)**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 21، العدد 3 (جويلية2020).

62. العبدلي عابد بن عابد، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد23، (2007).

63. أبو عيدة عمر محمود، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة(1995/2013م)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة، البحوث الادارية والاقتصادية، مجلد1، عدد3(2015).

64. الفهداوي علي حامد صالح، **تحديد الحجم الامثل للإنفاق الحكومي الجاري في العراق واثرة على النمو الاقتصادي الاقتصادي *للمدة*** 2004/ 2017، مجلة دنانير، جامعة الأنبار(بغداد)، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد1، العدد21(2021).

65. بن بوزيان محمد، عبد الحق، بن عمر، **العلاقات السببية والتكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس**، جامعة تلمسان، الجزائر (2011).

66. بورحلة زهرة، **قياس أثر التجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد10، العدد01(2021) .

67. بعوني ليلى، **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر (1970-2010)**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية – جامعة الجزائر3، المجلد6، العدد 2 (2017).

68. بن عزة محمد، يحيى زروقي، محمد بن عزة، **إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية وقياسية لقانون A.Wagner و دراسة Musgrave حول زيادة النفقات العامة**، مجاميع المعرفة، المجلد 2، العدد1(2016) .

69. بن العايب عبد العزيز، كبير مولود، **اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2019)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد05، العدد01(2021).

70. بن محمد هدى، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 2، ملحق العدد (1) يناير (2019اصدار خاص).

71. بن الحاج جلول ياسين، شريط عابد، **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد06، العدد01(2015).

72. حميد رسول، **دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد06، جوان2019.

73. سراج وهيبة، **دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية. أ/ قسم العلوم الاقتصادية والقانونية. العدد19، (جانفي2018).

74. علي مكيد، **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد4، العدد6، (2014).

75. علي كنعان، عدنان غانم، رشا يحي إبراهيم، **دور السياسة المالية في توزيع واعادة توزيع الدخل القومي في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33)، العدد4 (2011).

76. ايمان محمد إبراهيم، **دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية**، المجلد22 ، العدد 01 ، يناير2021،ص41.

77. عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، سلسلة دراسات تنموية(المعهد العربي للتخطيط بالكويت) ، العدد73 (2021).

78. معيزي قويدر، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد08، (ماي2013).

79. محمد نشوى عبدربه، **قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على مصر"1990-2018"**، مجلة الدراسات الجارية المعاصرة، العدد 08(2019).

80. معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (2005).

المراسيم

81. مرسوم تنفيذي رقم15-205 مؤرخ في11شوال عام 1436الموافق 27 يوليو سنة2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي ،2019-2015الجريدة الرسمية العدد41الصادرة في 13شوال 1436الموافق29يوليو2015.

المراجع الاجنبية:

1. Thomas Malthus « **An Essay on the principle of population ",** printed for j.johnsen, In St paul's church -yard, london (1798).
2. T.R. Jain, Anil Malhotra; "**Development Economics**; V. K. Publications; New Delhi (2009).
3. Jacques BRASSEUL**, Introduction à l'Economie Du Développement**, Armond Colin Edition, Paris, (1993).
4. R.F Harrod « **An essay in dynamic theory**, the economic journal, V°49, N°193, March (1939).
5. Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindarauer « traduction de la 6e édition américaine par Bruno Baron- Renault », Economie du développement, 3e édition, NOUVEAUX HORIZONS GROUPE DE BOECK, Bruxelles, (2011).
6. Michael BURDA, Charles WYPLOSZ, **Macroéconomie une perspective européenne** 3eme édition, traduction de la 3eme par Jean HAROUD, de boeck .
7. metinbayrak, omer esen, examining the validity of wagner's law in the OECD economies, research in applied economic, vol 6, n03, (2014).
8. Madurapperuma, M W Madurapperuma. (2016 ,06 04) .**Impact of Inflation on Economic Growth in SriLanka** .journal of world Economic Research.(2016).
9. Melard Guy, Méthodes de prévision à court terme, Edition Ellipses, Bruxelles, (1991).
10. Régis Bourbonnais, Econométri, 10e édition, Dound, Paris (2018).
11. Ritchard Harris Using Co-integration Analysis in Economics Modelling, Prentice Hall, London, (1995).
12. http://faculty.kfupm.edu.sa/coe/sadiq/proceedings/SCAC2004/55.ASC029.AR.Benbouziane.Cointegration%20and%20Causality%20Bet%20_1_.pdf
13. https://api.worldbank.org/v2/ar/country/DZA?downloadformat=excel 27/11/2020.

قائمة الملاحق

الملاحق:

الملحق (3-1) الدراسة الوصفية لخام المتغيرات

	DP	INF	PIB
Mean	1.03E+11	8.864249	1.09E+11
Median	7.86E+10	5.735292	9.48E+10
Maximum	2.02E+11	31.66966	1.77E+11
Minimum	5.69E+10	0.339163	6.12E+10
Std. Dev.	4.95E+10	8.235150	3.66E+10
Skewness	0.940585	1.562382	0.550067
Kurtosis	2.304275	4.396278	1.889574
Jarque-Bera	6.704718	19.52291	4.072238
Probability	0.035002	0.000058	0.130534
Sum	4.12E+12	354.5700	4.36E+12
Sum Sq. Dev.	9.56E+22	2644.890	5.22E+22
Observations	40	40	40

المصدر: مخرجات برنامج EViews13

الملحق (3-2) التوزيع الطبيعي لخام المتغيرات

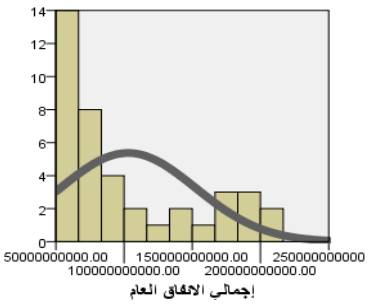

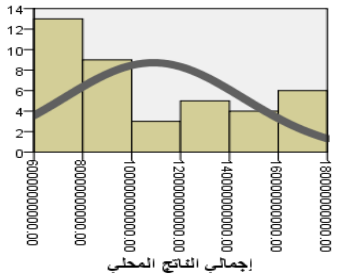

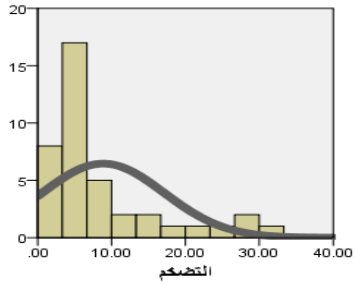

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 28

الملحق (3-3) الدراسة الوصفية للوغاريتم المتغيرات

	LDP	LINF	LPIB
Mean	25.25811	1.800750	25.36071
Median	25.08696	1.746639	25.27497
Maximum	26.03046	3.455359	25.90142
Minimum	24.76466	-1.081274	24.83821
Std. Dev.	0.434621	0.927361	0.327438
Skewness	0.666624	-0.421901	0.265000
Kurtosis	1.891835	3.988765	1.684624
Jarque-Bera	5.009296	2.816097	3.351857
Probability	0.081704	0.244620	0.187134
Sum	1010.324	72.03001	1014.429
Sum Sq. Dev.	7.366937	33.53991	4.181405
Observations	40	40	40

المصدر: مخرجات برنامج EViews13

الملحق (3-4) التوزيع الطبيعي **للوغاريتم المتغيرات**

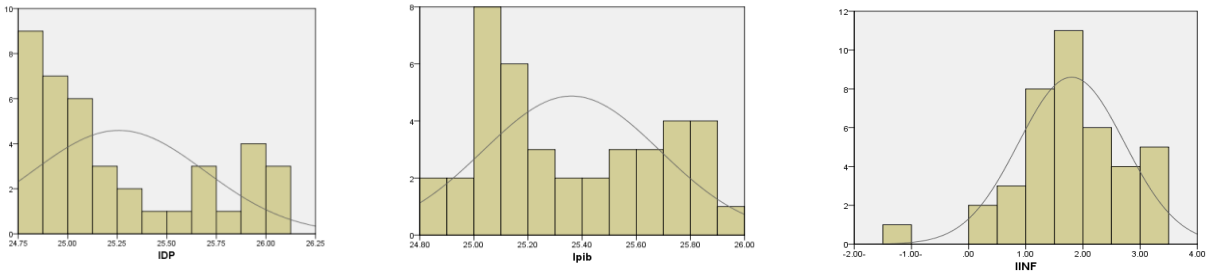

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 28

الملحق (3-5): تغيرات قيم السلاسل $DLPIB$، $DLINF$ و $DLDP$

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

الملحق (3-6): رسم بياني للوغاريتم المتغيرات

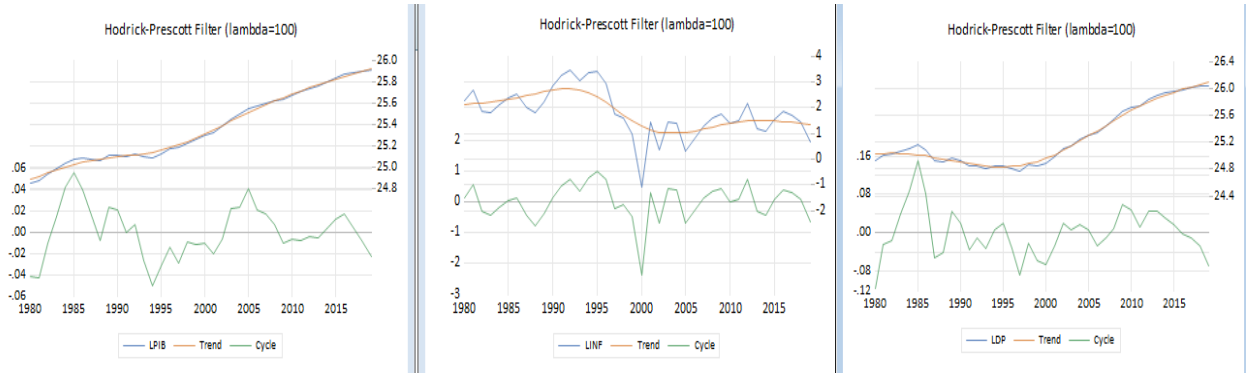

المصدر: مخرجات برنامج Eviews13.

الملحق (3-7): اختبار ثبات المتوسط

Robust Tests of Equality of Means

		Statistic[a]	df1	df2	Sig.
lpib	Welch	173.459	3	19.317	.000
IDP	Welch	254.628	3	17.504	.000
IINF	Welch	11.725	3	18.614	.000

a. Asymptotically F distributed.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 28

الملحق (3-8): اختبار ثبات تجانس التباين

Test of Homogeneity of Variances

		Levene Statistic	df1	df2	Sig.
lpib	Based on Mean	2.702	3	36	.060
IDP	Based on Mean	7.982	3	36	.000
IINF	Based on Mean	4.250	3	36	.011

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 28

الملحق (3-9): دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات

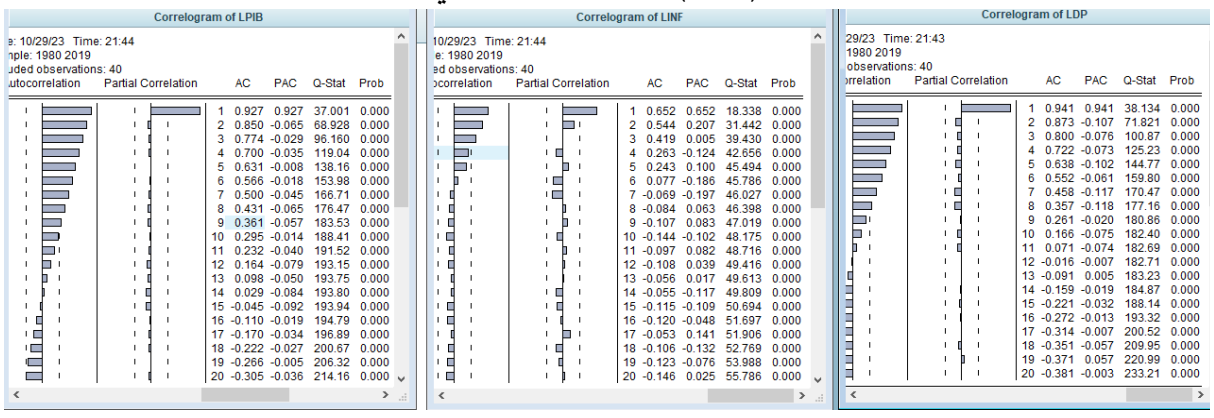

المصدر: مخرجات برنامج**EViews 13**

الملحق (3-10): تحديد فترة الإبطاء لاختبار **ADF**

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LPIB
Exogenous variables: C
Date: 10/30/23 Time: 22:29
Sample: 1980 2019
Included observations: 37

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-8.464223	NA	0.097658	0.511580	0.555118	0.526929
1	90.23494	186.7282	0.000497	-4.769456	-4.682380	-4.738758
2	94.59533	8.013685*	0.000414*	-4.951099*	-4.820484*	-4.905051*
3	94.74392	0.265051	0.000434	-4.905077	-4.730923	-4.843679

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LDP
Exogenous variables: C
Date: 10/30/23 Time: 22:30
Sample: 1980 2019
Included observations: 37

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-21.99043	NA	0.202881	1.242726	1.286264	1.258075
1	52.67444	141.2579	0.003784	-2.739159	-2.652082	-2.708460
2	56.88191	7.732642*	0.003183*	-2.912536*	-2.781921*	-2.866488*
3	56.95540	0.131100	0.003348	-2.862454	-2.688301	-2.801057

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LINF
Exogenous variables: C
Date: 10/30/23 Time: 22:30
Sample: 1980 2019
Included observations: 37

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-50.09809	NA	0.926997	2.762059	2.805597	2.777408
1	-39.00437	20.98812*	0.537235*	2.216453*	2.303529*	2.247151*
2	-38.12605	1.614212	0.540916	2.223030	2.353645	2.269078
3	-38.12034	0.010188	0.571064	2.276775	2.450928	2.338172

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج **EViews 13**

الملحق (3-11): نتائج اختبار ADF للنماذج (06-05-04)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level		
		LPIB	LINF	LDP
With Constant	t-Statistic	-0.2794	-2.5765	-1.3897
	Prob.	***0.9187***	***0.1064***	***0.5753***
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7412	-3.0804	-1.7270
	Prob.	***0.7129***	***0.1250***	***0.7195***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.7673	-1.4029	0.7604
	Prob.	***0.9981***	***0.1470***	***0.8738***
		n0	n0	n0

المصدر :مخرجات برنامج**EViews 13**

الملحق (3-12): دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات $DLPIB$ $DLINF$ و$DLDP$

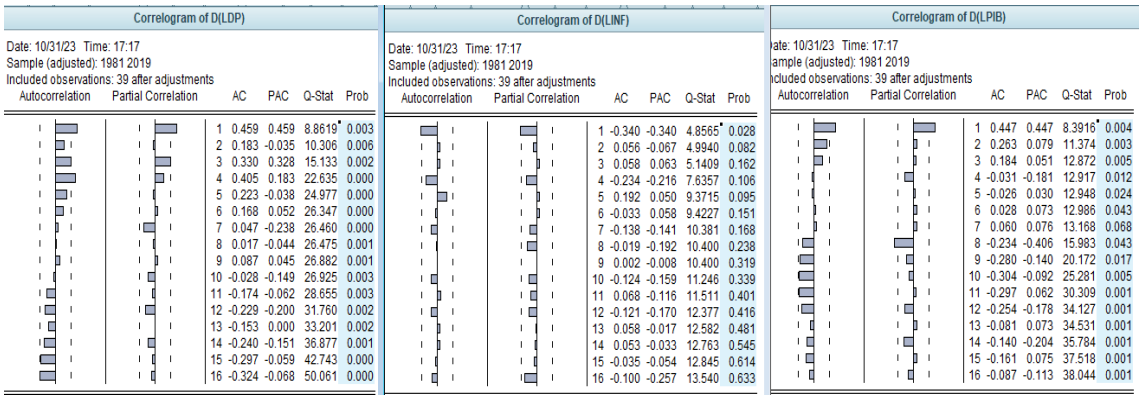

Correlogram of D(LDP)

Date: 10/31/23 Time: 17:17
Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	0.459	0.459	8.8619	0.003
2			2	0.183	-0.035	10.306	0.006
3			3	0.330	0.328	15.133	0.002
4			4	0.405	0.183	22.635	0.000
5			5	0.223	-0.038	24.977	0.000
6			6	0.168	0.052	26.347	0.000
7			7	0.047	-0.238	26.460	0.000
8			8	0.017	-0.044	26.475	0.001
9			9	0.087	0.045	26.882	0.001
10			10	-0.028	-0.149	26.925	0.003
11			11	-0.174	-0.062	28.655	0.003
12			12	-0.229	-0.200	31.760	0.002
13			13	-0.153	0.000	33.201	0.002
14			14	-0.240	-0.151	36.877	0.001
15			15	-0.297	-0.059	42.743	0.000
16			16	-0.324	-0.068	50.061	0.000

Correlogram of D(LINF)

Date: 10/31/23 Time: 17:17
Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	-0.340	-0.340	4.8565	0.028
2			2	0.056	-0.067	4.9940	0.082
3			3	0.058	0.063	5.1409	0.162
4			4	-0.234	-0.216	7.6357	0.106
5			5	0.192	0.050	9.3715	0.095
6			6	-0.033	0.058	9.4227	0.151
7			7	-0.138	-0.141	10.381	0.168
8			8	-0.019	-0.192	10.400	0.238
9			9	0.002	-0.008	10.400	0.319
10			10	-0.124	-0.159	11.246	0.339
11			11	0.068	-0.116	11.511	0.401
12			12	-0.121	-0.170	12.377	0.416
13			13	0.058	-0.017	12.582	0.481
14			14	0.053	-0.033	12.763	0.545
15			15	-0.035	-0.054	12.845	0.614
16			16	-0.100	-0.257	13.540	0.633

Correlogram of D(LPIB)

ate: 10/31/23 Time: 17:17
ample (adjusted): 1981 2019
ncluded observations: 39 after adjustments

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	0.447	0.447	8.3916	0.004
2			2	0.263	0.079	11.374	0.003
3			3	0.184	0.051	12.872	0.005
4			4	-0.031	-0.181	12.917	0.012
5			5	-0.026	0.030	12.948	0.024
6			6	0.028	0.073	12.986	0.043
7			7	0.060	0.076	13.168	0.068
8			8	-0.234	-0.406	15.983	0.043
9			9	-0.280	-0.140	20.172	0.017
10			10	-0.304	-0.092	25.281	0.005
11			11	-0.297	0.062	30.309	0.001
12			12	-0.254	-0.178	34.127	0.001
13			13	-0.081	0.073	34.531	0.001
14			14	-0.140	-0.204	35.784	0.001
15			15	-0.161	0.075	37.518	0.001
16			16	-0.087	-0.113	38.044	0.001

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

الملحق (3-13): نتائج اختبار جذر الوحدة ADF

		At First Difference		
		d(LPIB)	d(LINF)	d(LDP)
With Const	t-Statistic	-3.6837	-8.5686	-3.7279
	Prob.	***0.0084***	***0.0000***	***0.0075***
		***	***	***
With Const	t-Statistic	-3.6254	-8.4489	-4.0669
	Prob.	***0.0408***	***0.0000***	***0.0146***
		**	***	**
Without Co	t-Statistic	-1.9555	-8.6433	-3.4167
	Prob.	***0.0494***	***0.0000***	***0.0011***
		**	***	***

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

الملحق (3-14): نتائج اختبار جذر الوحدة P-P

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level		
		LPIB	LINF	LDP
With Constant	t-Statistic	-0.1518	-2.5558	0.4138
	Prob.	***0.9362***	***0.1107***	***0.9811***
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5604	-3.1429	-1.1182
	Prob.	***0.7903***	***0.1110***	***0.9128***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.3489	-1.2781	1.9376
	Prob.	***1.0000***	***0.1820***	***0.9859***
		n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(LPIB)	d(LINF)	d(LDP)
With Constant	t-Statistic	-3.6837	-8.5686	-3.7279
	Prob.	***0.0084***	***0.0000***	***0.0075***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6254	-8.4489	-4.0669
	Prob.	***0.0408***	***0.0000***	***0.0146***
		**	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.9555	-8.6433	-3.4167
	Prob.	***0.0494***	***0.0000***	***0.0011***
		**	***	***

المصدر: مخرجات برنامج **EViews 13**

الملحق (3-15): اختبار تكامل $ARDL$

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 2
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 38

Test Statistic	Value
F-statistic	14.813720

	10%		5%		1%	
Sample Si	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
35	2.845	3.623	3.478	4.335	4.948	6.028
40	2.835	3.585	3.435	4.260	4.770	5.855
Asymptotic	2.630	3.350	3.100	3.870	4.130	5.000

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: مخرجات برنامج **EViews 13**

الملحق (3-16) تحديد فترات $ARDL$

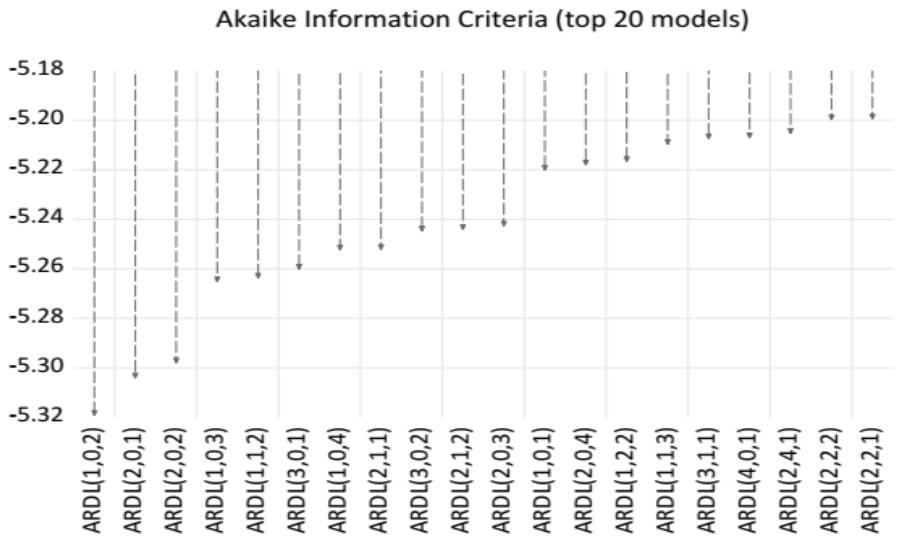

المصدر: مخرجات برنامج $EViews\ 13$

الملحق (3-17) اختبار سببية غرانجر

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/22/24 Time: 05:18
Sample: 1980 2019
Included observations: 37

Dependent variable: DLPIB

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DLINF	1.213370	2	0.2451
DLDP	5.745992	2	0.0365
All	6.406306	4	0.0279

المصدر: مخرجات برنامج $EViews$ 13

الملحق (3-18) بيان السلسلة المقدرة

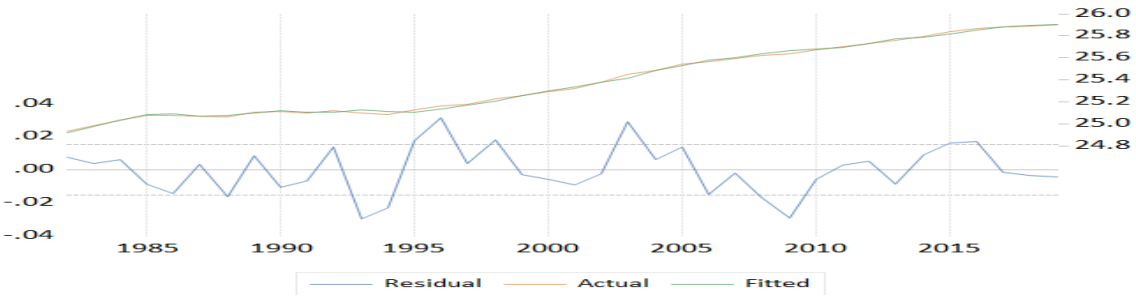

المصدر: مخرجات برنامج $EViews$ 13

الملحق (3-19) المدرج التكراري للبواقي

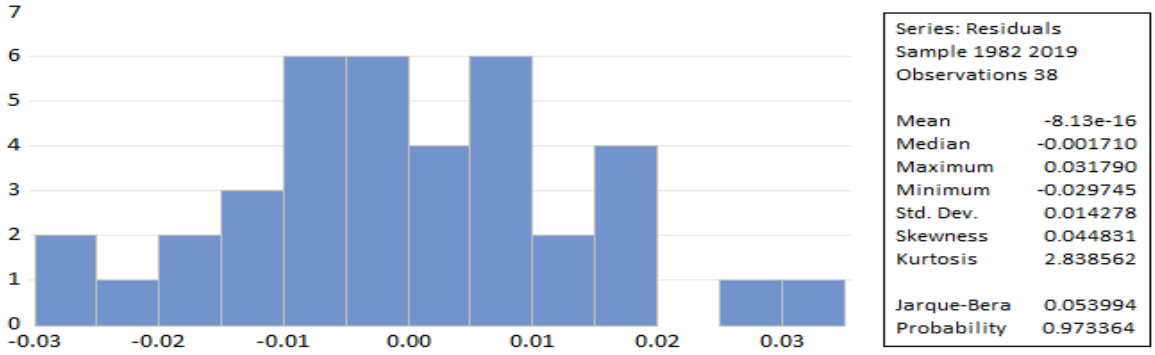

المصدر: مخرجات برنامج $EViews$ 13

الملحق (3-20) الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.727081	Prob. F(2,30)	0.4916
Obs*R-squared	1.756784	Prob. Chi-Square(2)	0.4155

دالة الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 11/01/23 Time: 20:59
Sample (adjusted): 1982 2019
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

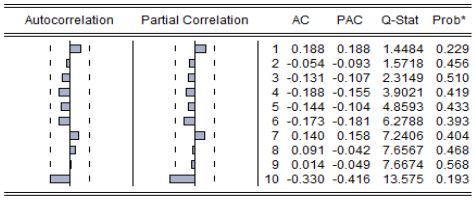

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.188	0.188	1.4484	0.229
		2	-0.054	-0.093	1.5718	0.456
		3	-0.131	-0.107	2.3149	0.510
		4	-0.188	-0.155	3.9021	0.419
		5	-0.144	-0.104	4.8593	0.433
		6	-0.173	-0.181	6.2788	0.393
		7	0.140	0.158	7.2406	0.404
		8	0.091	-0.042	7.6567	0.468
		9	0.014	-0.049	7.6674	0.568
		10	-0.330	-0.416	13.575	0.193

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات برنامج *EViews* 13

الملحق (3-21) ثبات التباين للبواقي

Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.441815	Prob. F(5,32)	0.0554
Obs*R-squared	10.49434	Prob. Chi-Square(5)	0.0624
Scaled explained SS	6.841259	Prob. Chi-Square(5)	0.2327

مربع دالة الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 11/01/23 Time: 21:04
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

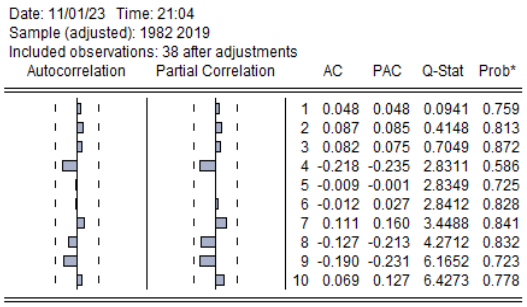

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.048	0.048	0.0941	0.759
		2	0.087	0.085	0.4148	0.813
		3	0.082	0.075	0.7049	0.872
		4	-0.218	-0.235	2.8311	0.586
		5	-0.009	-0.001	2.8349	0.725
		6	-0.012	0.027	2.8412	0.828
		7	0.111	0.160	3.4488	0.841
		8	-0.127	-0.213	4.2712	0.832
		9	-0.190	-0.231	6.1652	0.723
		10	0.069	0.127	6.4273	0.778

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات برنامج *EViews* 13

الملحق (3-22) اختبار المجموع التراكمي للبواقي $CUSUM$

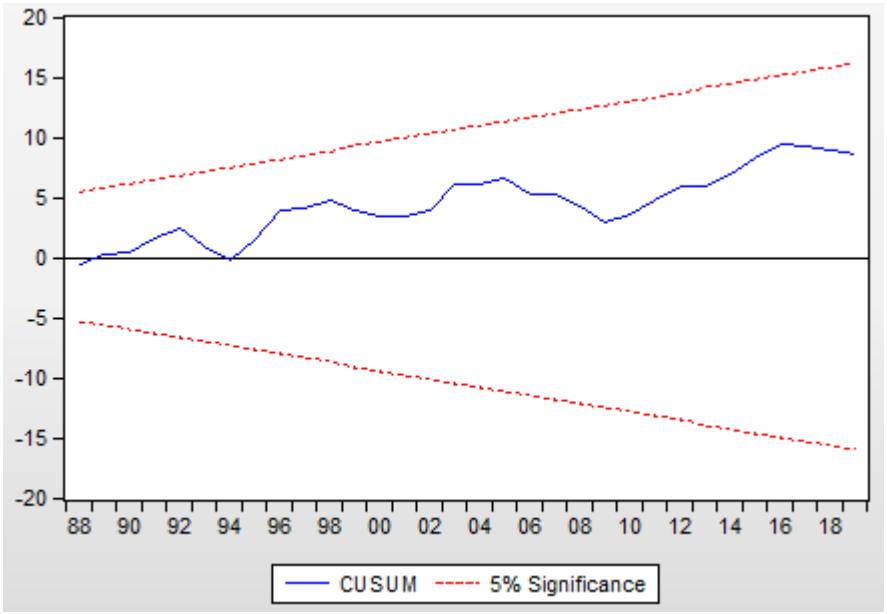

المصدر: مخرجات برنامج $EViews$ 13

الملحق (3-23) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي $CUSUM\ Of\ Squares$

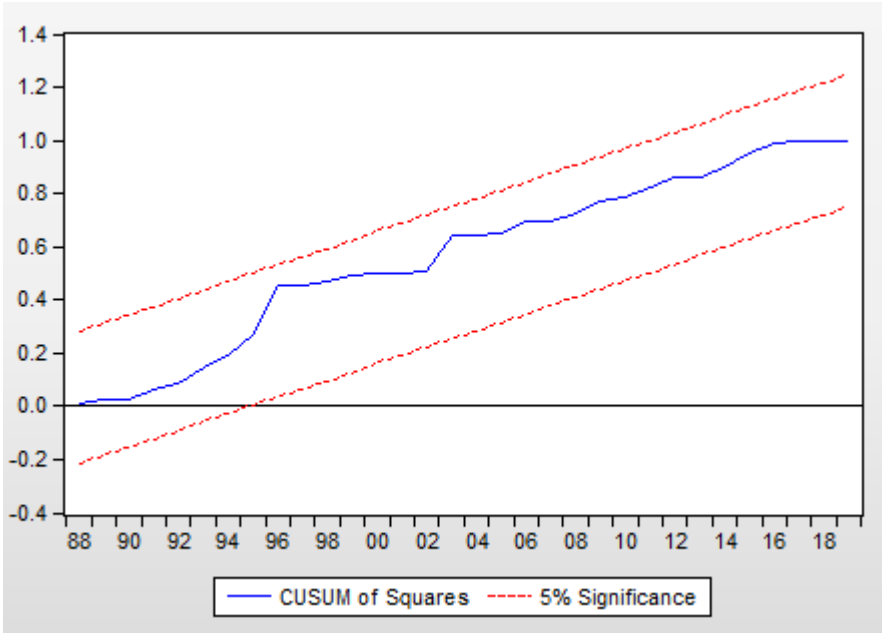

المصدر: مخرجات برنامج $EViews$ 13